

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعه محمد الصديق بن يحي جيجل



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

محاضرات في مقياس معايير محاسبية دولية

السنة الثانية علوم مالية ومحاسبة

الدكتور محمود كبيش

أستاذ محاضر جامعه جيجل

السنة 2022/2021

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
أ	المقدمة
1 4 10	المحور الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية وأعمال التوافق الدولي أولاً: ماهية المعيار المحاسبي ثانياً: المحيط المحاسبي الدولي وأعمال التوافق الدولي ثالثاً: معايير المحاسبة الدولية في العالم
14 16 17	المحور الثاني: مشكل الاختلاف في الممارسات المحاسبية في العالم و مجهودات التوحيد العالمية أولاً: مشاكل الاختلاف في الممارسات المحاسبية ثانياً: اثر الاختلاف في الممارسات المحاسبية ثالثاً: الجهود الدولية في سبيل ارساء التوافق والتوحيد المحاسبي
21 23 26	المحور الثالث: تنظيم المجلس الدولي للمعايير المحاسبية الدولية IASB أولاً: هيئة معايير المحاسبة الدولية (IASB) ثانياً: التطور التاريخي للمجلس الدولي للمعايير المحاسبية الدولية IASB ثالثاً: إجراءات وضع معايير المحاسبة الدولية
29 29 31	المحور الرابع: تطبيق معايير المحاسبة الدولية في العالم أولاً: تطبيق المعايير في الاتحاد الأوروبي و باقي العالم ثانياً: تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البلدان السائرة في طريق النمو ثالثاً: تجربة الدول العربية
32 36 39 41	المحور الخامس: تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر أولاً: الإصلاحات المحاسبية في الجزائر ثانياً: المخطط المحاسبي المالي للجزائر (SCF) ثالثاً: رهانات تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF رابعاً: خطوات الانتقال المؤسسات من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي
47 48	المحور السادس: تقديم القوائم المالية و فق النظام المحاسبي المالي أولاً: قواعد إعداد و تقديم القوائم المالية ثانياً: عرض اهم القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي
62	المحور السابع: الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض قوائم البيانات المالية
71	المحور الثامن: المعيار المحاسبي رقم 1: " عرض القوائم المالية"
89	المحور التاسع: المعيار المحاسبي رقم 7 " قائمة التدفقات النقدية "
107	الخاتمة
	قائمة المراجع

المقدمة العامة

المقدمة العامة

منذ الازمنة القديمة، اعتبرت المحاسبة بمثابة اداة للرقابة و حماية ذمم و ممتلكات الافراد، فمع الوقت عملت على تطوير الطرق و النماذج، التي تسمح لها بالمحافظة على الاصول و الممتلكات، و بذون التأثير على السير العادي للأعمال و المبادلات، بحيث قدمت مجموعة من الحلول لأصحاب المصالح، من اجل تدوين مختلف العمليات، من تداول و جرد، بالإضافة الى طرق العرض و الاثبات التي تسمح بمراقبة العمليات و الحفاظ على الحقوق.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي بمثابة اقدم نظام للمعلومات تم توفيره في المنشآت، فالحاجة الى معرفة الذمة المالية لأصحاب الاعمال، اجبرت على وضع نظام للجرد و التدقيق من اجل متابعة كل العمليات الاقتصادية التي تقوم بها المنشأة، كما انها عملت على تطوير البنية الاتصالية داخل المنشأة، بتأطير الدورة المستندية، و وضع الوثائق اللازمة التي تساعد على تسجيل العمليات و اثباتها، بالإضافة الى تطوير طرق عرض الاصول و الخصوم، الايرادات و التكاليف، و ذلك باقتراح مجموعة كاملة من القوائم المالية، كل قائمة تمتلك دور اتصالي معين، و تستهدف جمهور معين من مستخدميها.

مع هذه التغيرات التي عرفتها المحاسبة، و نظام المعلومات المحاسبي، تغير الدور الكلاسيكي للمحاسبة، ليشمل الجوانب الادارية، بحيث صرنا نتحدث عن المعلومة المالية عوض المعلومة المحاسبية، كما صار هناك مجال بحثي كبير يهتم باللائمة للمعلومة المحاسبية و المالية، هذه الاخيرة التي وقع التعريف بانها تلك المعلومة التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار، فالمعلومة المحاسبية و بفضل جودتها صارت مؤشر مهم في بناء القرار الاستثماري.

ففي الاسواق المالية، يبحث المستثمرون عن الفرص الكبيرة، من اجل تشغيل اموالهم و مضاعفة ارباحهم، هذا ما يدفعهم الى بناء نماذج توقعيه، تركز على المعلومات المقدمة في القوائم المالية من طرف نظام المعلومات المحاسبي، و هذا ما يفرض ضغطا نوعيا عن المسؤولين عن اعداد القوائم المالية، من حيث تطوير الطرق القياس و الافصاح، بالإضافة الى تطوير طرق جمع، تحليل و عرض المعلومات المالية من اجل تخطي عائق الزمن.

إن العولمة الاقتصادية وتوسع أسواق المال و المبادلات التجارية، قد فرض واقع جديد لمختلف الفاعلين الاقتصاديين، و هو أهمية الحصول على المعلومة في الوقت المناسب، فبعد الحرب العالمية الثانية تطورت و بشكل كبيرة ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات، و المتعددة الجغرافيا، و ذلك بفضل الفرص الاستثمارية الموجودة خاصة بعد اعادة بناء الاقتصاديات المتضررة من الحرب، هذا الانتقال ما بين الاسواق فرض اشكالية جديدة متمثلة في اللغة المحاسبية المستعملة، فالشركات المتعددة الجنسيات تنشط في اسواق مختلفة، هذا ما يحتم عليها ممارسة المحاسبة وفق المعايير المحلية، احتراماً لقوانين و تشريعات الدخول المستقبلية، في نفس الوقت يعتبر عائق لقياس مستوى الاداء الفعلي للشركات كمجموعات، ما يؤثر عليها في حساب مؤشرات الاداء و التنقيط في البورصات، بالإضافة الى ان تجميع الحسابات و انشاء حساباتها المدجة سوف يكلفها مصاريف اضافية متمثلة في مصاريف الانتقال.

المقدمة العامة

فخاصية تعدد الجنسيات و الانتقال بين مختلف الأسواق المالية الدولية قد أجبر مختلف المؤسسات على البحث عن لغة محاسبية موحدة تهدف إلى توحيد المفاهيم، الطرق، النماذج و المعايير المعتمدة في معالجة المشاكل المحاسبية و اعداد القوائم و التقارير المالية، و قد زادت الحاجة الى ضرورة توحيد المعلومة المالية في 30 سنة الأخيرة ، و ذلك نظرا للتوسع الكبير لسوق رؤوس الأموال ، كما ان عملية وضع معايير محاسبية دولية موحدة صار ضرورة ملحة.

فالمعايير المحاسبية الدولية تفرض توحيد الطرق، النماذج و المبادئ المحاسبية المعتمدة على مستوى العالم، و تحويلها إلى نموذج محاسبي واحد يطبق في مختلف الاقتصاديات، و معترف به في مختلف الأسواق المالية و على هذا الأساس فإن هذه المعايير يجب أن تكسب اعتراف عدد كبير من الدول من أجل كسب المزيد من الشرعية و عليه تصبح المعايير المحاسبية الدولية أكثر قابلية للتطبيق.

إن المعايير المحاسبية المقدمة من طرف مختلف الهيئات الدولية المهتمة بالمحاسبة، تهدف الى تطوير المهنة، و جعلها في خدمة الاقتصاد و الاعمال، فهي تشكل مجموعة من نقابات مهني المحاسبة، و الذين من خلال التشاور و تبادل الخبرات يعملون على تطوير الحلول و توحيدها فيما يتعلق بالمشاكل التي تعترض تطبيق المحاسبة، و وضع مرجعيات اساسية من اجل اللجوء اليها حين التعرض للمشاكل المحاسبية.

فمجلس المعايير المحاسبية الدولية، اخذ على عاتقه بمهمة التوحيد و التوفيق المحاسبي في العالم، و ذلك بهدف المساهمة في تحسين نوعية المعلومة، و تجانسها بين مختلف الأسواق هدفها الأساسي توفير إطار ممنهج على المستوى الدولي معتمد، من أجل نشر معلومات مالية ذات جودة عالية، و كذلك سهولة المفهومية، مع إمكانية المقارنة و ذات أهمية في عملية القرار. و لن يتأتى ذلك الا بوضع المعايير المناسبة لعرض و الافصاح في القوائم المالية، و كذلك شروط القياس و التقييم.

وعلى هذا الأساس فإن إطار المعايير المحاسبية قد أدخل تغيرات كبيرة على مستوى نظم المعلومات المحاسبية، بحيث ان الهدف هو اختيار مرجع محاسبي موحد على مستوى العالم، أين يجمع مختلف الممارسات المعتمدة في مختلف المناطق في العالم، و يعمل على التوفيق و التوحيد خاصة ما تعلق بالاختلافات الجوهرية في الإجراءات و الطرق المحاسبية.، إن هذا النموذج المحاسبي الموحد يسمح لمختلف المؤسسات مع الحصول على إطار محاسبي ممنهج، كما يسمح بتوحيد الطرق والإجراءات المحاسبية، مما يضمن إنتاج معلومة محاسبية قابلة للمقارنة في مختلف الأسواق المالية، فهي تساعد المؤسسة على كسب لغة محاسبة موحدة وعلى هذا الأساس سوف نتابع في هذا الفصل تطور النظام المحاسبي الجزائري في إطار المعايير المحاسبية الدولية.

المحور الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية وأعمال التوافق الدولي

أولاً: ماهية المعيار المحاسبي

لقد استمرت الممارسات المحاسبية لفترة طويلة دون وجود إطار نظري شامل يوفر التفسير المنطقي لسبب اختيار ممارسات محاسبية دون الأخرى، و ظل الاعتماد في ذلك على الأعراف و المبادئ التي تحظى بتأييد واسع، إلى أن ظهرت الحاجة إلى نظرية متكاملة تتوقف عليها تقييم صحة و سلامة الممارسة وتوفر لها التبرير أو النقد المقنع، كما تقدم الأساس لتفسير الأحداث و السلوك المحاسبي و التنبؤ بها ضمن إطار شامل لمجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة.

1. الحاجة إلى معايير للمحاسبة

إن دراسة التطور التاريخي للمحاسبة يشير إلى السيطرة الكاملة للتطبيق العملي على الفكر المحاسبي حتى بداية القرن العشرين، و قد تحدد اتجاه هذا التطور على ضوء ما شهدته بيئة المحاسبة من تغيرات جذرية في جميع النواحي الاقتصادية، الاجتماعية و التكنولوجية، حيث أدى التوجه العملي للمحاسبة إلى تراكم خبرات محاسبية منذ العصر الوسيط تحول تدريجياً إلى قواعد عرفية و تقاليد أصبحت مقبولة بين طوائف المحاسبين.¹

ويتم تحديد قواعد العمل المحاسبي على أساس العرف أو الاصطلاح من خلال اختيار جماعي بطريقة تحكيمية لقواعد عرفية بهدف ضبط وتوحيد التطبيق العملي، يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المتخصصة، والتقييد بوجوب إتباعها والالتزام بها من طرف الجميع.

إن ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية وفق منهج عملي لا يستند إلى أي تبرير منطقي أو أساس نظري يضع المحاسبة في مواجهة تحدياً مستمراً خاصة في ظل ظهور عوامل جديدة عجزت الممارسة من التصدي لها، ويؤخذ على هذا المنهج عيوب نذكر منها:

✍ ترك المجال لكثير من المصطلحات غير المتفق عليها بين المحاسبين مثل معيار، قاعدة...²؛

✍ الافتقار إلى التوافق والاتساق المنطقي مما قد يؤدي إلى تناقض بين المبادئ المحاسبية المستخلصة؛

✍ الافتقار إلى الاكتمال، مما يترك كثيراً من المشاكل المحاسبية - خاصة المستجدة - دون حل، كما لا يقدم أساس للاختيار أو المفاضلة بين البدائل المحاسبية المتاحة؛

✍ انعدام التأصيل العلمي لمجموعة القواعد والمبادئ و الأعراف المعتمدة مما يؤثر على جدواها بشكل عام.³

أوجد هذا الوضع ضغوطاً على مهنة المحاسبة لاسيما بظهور حالات فشل العديد من المؤسسات رغم أن القوائم المالية المنشورة لها تؤكد سلامة مركزها المالي، وذلك بسبب الاختيار بين مجموعة من البدائل المحاسبية ما يجعلها تبدو أفضل من حقيقتها، ومست هذه الضغوط المحاسب بالدرجة الأولى، كونه مضطر لقبول ما تمليه عليه الإدارة من سياسات وإجراءات، كما أن دفاع المحاسب عن هذه الأخيرة بحجة أنها مجرد قواعد عرفية لن ينجح في إقناع مستخدمي هذه المعلومة.⁴

1. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص2

2. عقاري مصطفى، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني للمحاسبة، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2005، ص46

3. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص88

4. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، مرجع سبق ذكره، ص29

2. مفهوم المعيار المحاسبي والتمييز بينه وبين الاتفاقية والقاعدة

ان استعمال مصطلح المعيار يؤدي الى بروز مجموعة من المفاهيم كالتقنين الضبط و كذا التوافق و التقارب حسب كريستين هوارو Christian Hoarau فالمعيار مفهوم يقدم مجموعة من القواعد المطبقة من طرف المنظمات خاصة المؤسسات الاقتصادية من اجل إعداد و تقديم القوائم المالية و كذا المسك المحاسبي و معالجة مختلف العمليات الاقتصادية،⁵ و بالتالي تعد المعايير المحاسبية أداة أساسية للتنظيم المحاسبي لدى تحظى بأهمية بالغة من قبل المحاسبين و المراجعين في كل دول العالم، فهم غالبا ما يحرصون على مراعاة نصوص هذه المعايير في إعداد و عرض القوائم المالية، و قد جرت العادة أن يحتتم المراجع تقريره حول عملية المراجعة بالتأكيد أو النفي على أن القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة تم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة، و حسب برنارد كولاس Bernard Colasse فالمعيار المحاسبي هو مسار لإنتاج و وضع المعايير التي تسمح بالتحكم في تطبيق المعايير في حيز جغرافي معين،⁶ و عليه فان وضع معايير للنظام المعلومات المحاسبي هو تنظيم المبادئ المعتمدة و كذا وضع تعاريف و مراجع موحدة من اجل إعطاء ترجمة توافقية و تحليل موحد للأحداث الاقتصادية للمنشأة.

1.2. مفهوم المعيار المحاسبي

يعرف المعيار على أنه " نموذج معد مسبقا ليقاس على ضوئه وزن أو طول شيء معين أو درجة جودته، وأيا كانت هذه المعايير، يمكن النظر إليها على أنها المقاييس أو الموازين المعتمدة، والمقبولة من قبل المجموعة أو الدولة أو العالم لقياس أو للحكم بواسطتها على شيء معين"⁷

ويرى البعض أن مصطلح " المعيار " يشير إلى مجموعة من وحدات القياس أو المواصفات المقررة أو المفروضة من طرف القانون والتي نستخدمها للوصف العادل لشيء معين، كما يعتبره البعض الآخر كقاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس لوصولهم إلى معرفة شيء ما وتحديد مميزاته بدقة، أما المعيار في المجال المحاسبي يمكن تعريفه من منظورين:

☞ **من منظور شكل المعيار المحاسبي:** " المعيار المحاسبي هو بيان كتابي يصدره جهاز أو هيئة تنظيمية رسمية (حكومية أو مهنية) يتعلق بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث، و يقصد ببيان المعيار المحاسبي، الإطار الكتابي الذي يصدره جهاز أو هيئة إصدار المعايير في تاريخ معين، و يشمل هذا البيان أهداف المعيار و نطاق تطبيقه على قطاعات المجتمع المعنية به، وبرقم مسلسل لكل فقرة من فقراته، كما يتضمن تاريخ بدأ سريان المعيار و الإفصاحات المتعلقة بها و الملاحق الإيضاحية أو التفسيرية للنتائج التي انتهى إليها هذا البيان.

☞ **من منظور مضمون المعيار المحاسبي:** «هو عبارة عن مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية الوضعية والمحددة، يستند إليها المحاسب في إنجاز عمله من قياس، إثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع»⁸، و حسب لجنة معايير المحاسبة الدولية فإن المعايير المحاسبية هي عبارة عن قواعد إرشادية يستند إليها المهنيون لدعم اجتهادهم و استلهاهم حكمتهم، و

⁵ www.cairn.info/revue-francaise-de-gestion-2003-6-page-33.htm, consulté le 23 juin 11

⁶ Bernard Colasse, séminaire «Nouvelles normes comptables : quels enjeux pour l'enseignement de la comptabilité» organisé par l'Université de Paris Dauphine le 13 septembre 2004.

⁷ محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص58

⁸ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص58

لكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد، إنما هي وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً، و تهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، و تعتمد كإطار عام لرفع نوعية و كفاءة العمل الفني و لتحديد طبيعة و عمق المسؤولية المهنية،⁹ حيث لا يتم تصميمها لتقييد التطبيق بحدود صارمة و لكن حتى تستخدم كإرشادات لأغراض القياس و العرض العادل و الإفصاح الكافي، و من خلال ما تقدم يمكن تعريف المعيار المحاسبي على النحو التالي فالمعيار المحاسبي هو المرشد الأساسي في قياس العمليات الاقتصادية و إيصال المعلومات الناتجة عن هذا القياس للمستفيدين منها، و هو نتاج جهد من المهنيين و الأكاديميين في شكل بيان كتابي، لرفع كفاءة العمل المحاسبي و تقييمه في بيئة معينة.

ومن تعريف المعيار بشكل عام، والمعيار المحاسبي بشكل خاص يمكن استنتاج ما يلي:

- المعايير هي مقاييس أو موازين مقبولة ومعتمدة على نطاق معين؛
- المعايير المحاسبية هي عبارة عن ضوابط تعزز موضوعية المخرجات المحاسبية؛
- لا - تتميز المعايير المحاسبية بالثبات المطلق وإنما تتأثر بعوامل البيئة السائدة؛
- لكي تحضي المعايير بالقبول العام يجب أن تستند في إصدارها إلى إطار نظري متكامل؛
- تعتبر عملية وضع معايير المحاسبة أصعب من عملية وضع معايير القياس أو الجودة، بسبب عدم استقرار المحيط الذي تمارس فيه المحاسبة.

2.2. التمييز بين المعيار والاتفاقية والقاعدة

يستخدم في ميدان المحاسبة مصطلح المعايير المحاسبية وأحياناً يستخدم مصطلح الاتفاقيات المحاسبية و أحياناً أخرى يفضل مصطلح القواعد المحاسبية دون التمييز بينها، على الرغم من وجود فروق جوهرية تحدد مجال استخدام كل مصطلح، حيث يمكن التمييز بين "المعيار" و "الاتفاقية"، فالاتفاقيات بشكل عام هي مجموعة من المعالم التي يضعها المجتمع، أغلبها ذات طابع ضمني، تمكن المتعاملين في مجال معين من اتخاذ القرار و من ثمة اتخاذ السلوك المناسب.

و المحاسبة كذلك تستند إلى اتفاقية أو مجموعة من الاتفاقيات، فهي تقوم على مبادئ تم ابتكارها على مر الزمن من قبل ممارسين شاركوا في وضعها بشكل جماعي، و تعمل على توجيه سلوكهم من أجل إجراء الاختيارات التي تفرضها المهنة، و في القرن الماضي أصبحت بعض هذه المبادئ معتمدة و معترف بها من قبل جهات (مؤسسات) قامت بتأسيسها و إعطاؤها قوة إلزامية و تحويلها إلى معايير، و من ثمة يمكن القول أن بعض المعايير المحاسبية عبارة عن اتفاقيات قد تم تأسيسها، ذلك لا يعني أن الاتفاقية لا تحظى بقبول عام، فالمحاسبة تقوم على أساس القيد المزدوج الذي يحظى بالقبول و الإجماع منذ أن عرف بإيطاليا في العصر الوسيط حتى الآن دون وجود حاجة لتأسيسه و إعطائه قوة الجهة التي تقوم بذلك، و أحسن مثال على ذلك مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية **US GAAP** ففي سنوات الثلاثينات من القرن الماضي كان الهدف من التنظيم المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية هو تحديد مجموعة من المبادئ المتفق عليها و الأكثر انتشاراً، و التي تحضي بالقبول و الإجماع من طرف الأوساط المهنية المحاسبية ، و ذلك من أجل القضاء على الممارسات المحاسبية المضللة التي كانت سبباً من

⁹ حامد داود الطحله، معايير المحاسبة الدولية النشأة والمفهوم <http://www.acc4arab.com> ، 2008/02/21

أسباب الأزمة سنة 1929، ومن جهة أخرى ليست كل المعايير المحاسبية وليدة مبادئ محاسبية متفق عليها، حيث البعض من هذه المعايير لم تنشأ من الممارسة و إنما كانت نتيجة استدلال منطقي، كما تستند في إعدادها إلى إطار نظري ثابت قد تم وضعه في وقت سابق.

كما نميز بين "المعيار" و "القاعدة"، فلا يمكن استخدام المصطلحين كمترادفين على الرغم أنه في الممارسة لا يبدو الاختلاف واضحا بينها، فمفهوم المعيار أوسع من مفهوم القاعدة التي تستخدمها البلدان ذات القانون المدني مثل فرنسا، حيث أن المعيار يحدد نمط التصرف في شكل توصيات كما يأخذ طابعا اختياريا، على عكس القاعدة التي تكون دائما إجبارية و القول أن القاعدة أكثر إلزاما من المعيار لا يعني أن احترامها و قبولها أوسع، فالمعيار الصادر عن خلفية اتفاقية ذات قبول عام قد يكون أكثر احتراماً من قاعدة مرفوضة أو غير معروفة، ذلك ما يجعل التمييز بين القاعدة و المعيار أحيانا بلا أهمية، هذا التمييز الذي لا تعترف به المحاسبة الأنجلو سكسونية و التي تستخدم مصطلح **Standards** للإشارة إلى كل القيود التي تخضع لها الممارسة المحاسبية¹⁰.

ثانيا: المحيط المحاسبي الدولي واعمال التوافق الدولي

حسب **Colass** كولاس "فإن ظاهرة المعايير المحاسبية الدولية تتعلق بإرادة الدول والحكومات الحصول على معلومات متجانسة حول نشاطات المؤسسة وذلك لأجل إمكانية إجراء رقابة جبائية واقتصادية".¹¹ فالمعايير بالنسبة لمستعمل القوائم المالية والمحاسبية هو احترام للقواعد والإجراءات و كذلك استعمال معجم سهل و مبسط و يسهل عمليات المقارنة و ذلك بين مختلف المؤسسات و المؤسسة نفسها خلال الزمن.

في حاضرتنا يمكن التمييز بين نوعين من أنظمة المحاسبة في العالم:¹²

- نظام يتيح وضع المعايير المحاسبية للقطاع الخاص "نظام عرفي"
 - نظام يتيح وضع المعايير المحاسبية للقطاع العام "نظام قانوني"
- و كل نظام يخضع لمجموعة من القواعد الاقتصادية المختلفة، ففي الدول الأنجلو سكسونية يكون تمويل الاستثمارات عن طريق الأسواق المالية (اقتصاد السوق) هذه الأخيرة تتيح للمنظمات الغير حكومية وضع معايير المحاسبة وفق متطلبات السوق المالي .

و على عكس ذلك ففي الدول التي تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و تمويل المشاريع يكون عن طريق البنوك، فإن الدولة تأخذ على عاتقها دور إعداد المعايير المحاسبية، ففي هذا النوع من الأنظمة نلاحظ نفوذ كبيرة للدولة في وضع معايير المحاسبة

¹⁰ Eve CHIAPELLO et autres, **Les normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier**, La Découverte, Paris, France, 2005, p p 29-31.

¹¹ B. COLASSE, Harmonisation **comptable internationale**, dans **Encyclopédie, contrôle de gestion et audit**, édit Economica, 2000, p.757.

¹² BOURAOUI Nassiba, **Nécessité d'une reforme comptable en Algérie dans le cadre du passage de l'économie planifiée à l'économie de marché**, mémoire de magister en sciences de gestion, promotion : 1998-1999 ;p 20

و مراقبة تطبيقها (القارة الأوروبية) و بالتالي فإن الهدف من المعايير المحاسبية تختلف من نظام لآخر و ذلك وفق المتطلبات الاقتصادية في كل نظام .

1. المحاسبة في القارة الأوروبية

عرفت الشركات الأوروبية خلال فترة التطور الاقتصادي بعد نتائج الحرب العالمية الثانية موجة انتقال الى الاسواق المالية الأمريكية، و ذلك بفضل الفرص التي يقدمها السوق الأمريكي، بالإضافة الى بحثها عن التوسع خارج مجالاها الجغرافية مما يساعدها على مجابهة المنافسة، خاصة من الشركات الأمريكية و الآسيوية، هذه النظرة الجديدة كان لها الاثر المباشر على مهنة المحاسبة خاصة في فضاء الاتحاد الأوروبي، و بشكل خاص على الشركات الأوروبية، هذه الأخيرة التي وجدت نفسها في صراع متمر حول طبيعة المحاسبة المعتمدة، و التي تسمح لها بإرضاء مختلف الاطراف، بحيث انها بقيت و لمدة طويلة تعاني من الازدواج في المسك المحاسبي، خاصة و ان السلطات المالية الأمريكية SEC وضعت مجموعة من الشروط و المبادئ المحاسبية الواجبة الاحترام في سبيل السماح لها بالنشاط في السوق الأمريكي US GAAP ، و في نفس الوقت هي مجبرة على استعمال المعايير المحاسبية المحلية.

و على هذا الاساس انطلقت اعمال التوحيد المحاسبي في الفضاء الأوروبي في بداية السبعينيات، بحيث كان الهدف هو تحقيق التقارب بين الممارسات المحاسبية في بلدان الاتحاد الأوروبي خاصة منها المهتمة بالشركات المتعددة الجنسيات، بالإضافة الى توفير مناخ محاسبي ملائك لتطوير المعايير المحسبة محليا ، و ذلك تماشيا مع متطلبات سوق رؤوس الاموال الحديثة، بحيث جاءت كل من الأمرية الأوروبية الرابعة المتعلقة بالحسابات الفردية (1978) ، و الأمرية السابعة المتعلقة بالحسابات المجمعة (1983) توفر قاعدة متجانسة، من القواعد و الاجراءات، المبادئ و المعايير المحاسبية في سبيل إعداد قوائم مالية للمؤسسات الفردية (قوائم المالية فردية) و المجمعات (القوائم المالية المجمعة او المدججة) على مستوى الاتحاد الأوروبي، هذه الامريات ستسمح برفع مستوى الافصاح في القوائم المالية بالإضافة الى تحسين نوعية المعلومة المحاسبية، بفضل مؤشرات القياس المعتمدة و المحسنة إضافة إلى امكانية إجراءات المقارنة بين المنشآت و مراكز الاعمال بما يسهل عمليات انتقال رؤوس الأموال.¹³

ان المعايير المحاسبية التي تم تبنيها وفق الامريات الأوروبية قد سمحت بتسهيل عمليات دخول الشركات الأوروبية إلى مختلف الأسواق المالية للاتحاد مما أدى إلى سهولة انتقال رؤوس الأموال بين دول الاتحاد، كما انها كذلك قد وفرت البيئة المحاسبية المناسبة لولوج الشركات الاجنبية الى فضاء الاتحاد الأوروبي، فهي تعمل على اعطاء أجوبة كافية لحل مختلف المشاكل المحاسبية التي تعترض المؤسسات الأوروبية بالرغم من التعارض التي يحدث عادة بين المعايير المحاسبة الدولية و المعايير المحلية، إذ أنها لا توفر المعايير التي تسمح بالمقارنة بين فعالية المؤسسات و ذلك لكونها تحتوي على عدد هائل من التعليمات التي تصعب إيجاد تفسير موحدة لعملية محاسبة من شركات الاتحاد.¹⁴

الأمرية الأوروبية لم تعالج مجموعة من التساؤلات في ميدان المحاسبة إضافة إلى اعتمادها على طرق تخالف ما هو متعارف عليه خارج الاتحاد مما يعطي تفسيرات مختلفة لنفس العمليات المحاسبة خاصة ما تعلق بالشركات المتعاملة مع الأسواق الدولية، و لهذا السبب ارتأت هذه الشركات خاصة المتعاملة مع بورصة نيويورك إعداد مخططات حسابات جديدة تكون متوافقة مع احتياجاتها لمعالجة المعلومة المحاسبة، و هو ما يدفع الهيئات المحاسبة الأوروبية EFRAG الى مواصلة التنسيق مع مجلس المعايير المحاسبة الدولية، خاصة ما يتعلق بالمعايير المتعلقة بالإفصاح المحاسبي.

¹³ C.M-Baudier ET A. LE Manh, Normes **comptables internationales IAS/IFRS**, édit BERTI,2007,p 8.

¹⁴ Communication de la commission l'harmonisation comptable « **une nouvelle stratégie au regard de l'harmonisation internationale** », France 1995, p 3

فهو إجراء صعب و مكلف بالنسبة لدول الاتحاد و لكن سيجلب مزايا تنافسية للأسواق المالية الأوروبية، أضف إلى ذلك أن إعداد مخططات أو حسابات جديدة قد يكون هو نفسه مصدر للاختلاف، فمن اجل السماح للشركات الأوروبية بالولوج إلى السوق المالية الأمريكية يجب أن تخضع لشروط SEC حتى و إن كان مسار إعدادها ليس له أي علاقة بالمحيط الاقتصادي الأوروبي، ما دفع بالشركات الأوروبية الكبرى إلى تبني معايير المحاسبة الأمريكية US GAAP .

النموذج الأوروبي هو نموذج قانوني، يبرز قوة السلطة التنفيذية على الممارسة المحاسبية في البلاد، كما انه يقوض صلاحيات المهنيين، بحيث ينظم نشاطهم في ممثلين يكونون عادة، خاضعين للسلطة التنفيذية المشرفة على المحاسبية، فهذا التوجه نجده منتشر و بشكل كبير في كثير من دول العالم، حتى منها المتطورة، و الحكم على نجاحه او فشله، يعود الى قدرة النظام المحاسبي على توليد المعلومات الكافية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرار، في مختلف الظروف و الازمنة، فهناك حوالي 28 دولة مثل : الجزائر ، ألمانيا ، فرنسا ، كوديفوار، اليابان، الدنمارك إسبانيا... الخ، تبني هذا النوع من النظام المحاسبي و الذي يحتوي على عناصر مشتركة خاصة ما تعلق بالمعالجة المحاسبية، المهتمين و المستعملين للقوائم المالية. فأهم الخصائص القانونية و التشريعية المميزة لهذا النظام:¹⁵

- وضع المعايير من طرف السلطات العمومية.
- نفوذ إدارة الضرائب.
- قانونية المحاسبة.
- الوجهات المفصلة للمعلومة المحاسبية.

الدول المطبقة للنموذج القارة الأوروبية هي مجتمعات تعتمد على القوانين في التسيير مما لا تترك المجال للتفسيرات، التحليلات الشخصية، فالقانون حسب هذه الأنظمة يعمل على اعطاء الصبغة القانونية لكل التفسير المتعلقة بالتسجيلات المحاسبية و عرض القوائم المالية، فهو يحتوي على قواعد محاسبة صارمة و لا تترك المجال للتأويل و تطبيقها يكون بصفة اجبارية فهذا النموذج يعطي للصيغة القانونية أهمية أكثر من الحقيقة الاقتصادية (يعتد على هيئات رسمية، تجمع عدد من المسؤولين و الخبراء في ميدان المحاسبة، بحيث تشكل مجلس استشاري وطني يساهم في حل المشاكل المحاسبية الوطنية و اعطاء المعايير المناسبة لتنظيم مهنة المحاسبة). كما أن الدولة في هذا النموذج تلعب الدور الوحيد الأساسي في صنع معايير المحاسبة أما المنظمات المحاسبية فدورها ضعيف لا يتعدى دور استشاري (الانتساب الى المجالس المنظمة لمهنة المحاسبة).

كما ان القانون الجبائي له نفوذ كبير في وضع المعايير المحاسبية، فبالنسبة لمستعمل هذا النموذج المحاسبية ما هي إلا وسيلة لحساب العبء الجبائي لمختلف المنشآت، فالمحاسبة تعمل تحت القواعد الجبائية، خاصة ما تعلق بالإثباتات للتكاليف و الايرادات، بالإضافة الى طرق القياس و الافصاحات، فالمحاسبة تستعمل كدليل من اجل إعداد الخطط الاقتصادية و الحصول على المؤشرات الاقتصادية الكبرى، و ذلك لإعداد خطة اقتصادية وطنية و عليه فإن المحاسبة في القارة الأوروبية تكون في أنظمة قانونية و إعدادها و تقديمها يكون سواء في القانون التجاري، القانون المدني (ألمانيا) أو المخططات المحاسبية .

¹⁵ PETER WALTON, La Comptabilité en Grande-Bretagne, Encyclopédie de comptabilité de contrôle de gestion et d'audit, Economica, 2000, p.319.

و منه في النموذج الأوروبي المحاسبة لا تهدف على تلبية احتياجات المستثمرين و الشركاء الى المعلومة المحاسبية، و لكن لاحتياجات الدولة في مجال الجباية و التوازنات الاقتصادية الكبرى،¹⁶ و عليه فإن المحاسبة في هذا النموذج تكون محافظة و تهدف إلى حماية أصول الشركة سواء كانوا مساهمين أو غيرهم و كذا احترام السياسات الحكومية السائدة.

2. المحاسبة الانجلو ساكسونية

في ميدان المعايير المحاسبة الدولية، نجد بان النظم الانجلو ساكسونية، كانت السبابة الى تطوير المعايير المتعلقة بالمحاسبة، ففي الولايات المتحدة الامريكية، كانت هناك اعمال كبير قام بها المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين AICPA، في سبيل تطوير المحاسبة و احداث معايير تتساهم في تنظيم هذه المهنة و الرقي بها (1889)، حتى صارت المرجعية العالمية في ما يخص المحاسبة المالية. فتطوير المعايير المحاسبة الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن تقسيمه إلى حقتين:¹⁷

المرحلة الأولى من المعايير (1930-1973) : كانت متوافقة مع إرادة المشرع الأمريكي إلى إعادة بعث الاقتصاد الأمريكي بعد الأزمة الاقتصادية (1929) و ذلك لأجل إعادة اكتساب ثقة المستثمرين في الأسواق المالية .

لقد تم تكليف (SEC) بمهمة وضع القواعد و المبادئ المحاسبة المقبولة في الاسواق المالية، و ذلك من اجل تفادي مختلف الازمات المالية مستقبلا، حيث يعود تأسيس هذه اللجنة إلى سنة 1934 ، و نظرا لغياب الكفاءات التقنية و النظرية ارتأت هذه الأخيرة تكليف خبراء الميدان المحاسبي القيام بهذه المهمة متمثلة في المنظمات المهنية (AICPA).

شهدت هذه المرحلة تطور كبير للتنظيم المحاسبي في و-م-أ كما عرفت مرحلة التنسيق بين SEC و معهد المحاسبين الأمريكيين، توج بإنشاء مكتب المبادئ المحاسبة APB لأجل مهمة إعداد مبادئ المحاسبة الولايات المتحدة الأمريكية.

المرحلة الثانية : تنطلق هذه المرحلة من سنة 1973 حيث صار إعداد و نشر معايير محاسبة أمريكية تقع على عاتق (FASB)، و ذلك بسبب كثرة المهام و المسؤوليات الملقاة على المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين و كذلك لجنة مراقبة الاسواق المالية SEC هذه الاخيرة قامت بتكليف FASB بتنظيم عملية اعداد المعايير المحاسبية للشركات في البورصة، فصارت هذه الهيئة الامريكية المستقلة مختصة بإنشاء المعايير المحاسبية و تطويرها، بما يتماشى و تحديات اسواق رؤوس الاموال الامريكي، فهي تمثل الهيئة الأكثر أهمية في ميدان المعايير المحاسبة في العالم الانجلوساكسوني حيث يقوم FASB بتقديم توصيات خاصة فيما يتعلق بنشر القوائم المالية .

إنشاء هذا المكتب يعتبر كمحاولة لتوفق من معايير القوة في إعداد المعايير بين القطاع الخاص و العام في و-م-أ مما يسهل تطوير الاقتصاد الأمريكي الذي يعطي أكثر حرية للاستفادة من خبرات المنظمات المهنية .

FASB تم تكليفها من طرف SEC بإعداد معايير محاسبة لتسيير الأسواق الأمريكية و كذا وضع شروط للسماح للشركات الأجنبية الولوج إلى السوق الأمريكي، خاصة ما تعلق بالمعايير المحاسبة US GAAP . يمثل دور FASB وضع مبادئ محاسبة لهدف تطوير مسار المعايير المحاسبة خاصة ما تعلق بإعداد و تقديم القوائم المالية و كذا الخصائص الواجب توفرها في المعلومة المالية .¹⁸

¹⁶ FRANCIS LEFEBVRE, **Comptable 2000**, Francis Lefebvre, 19ème édition, 1999, p.29.

¹⁷ Zeff, S. The Evolution of U.S. GAAP: **The Political Forces Behind Professional Standards**. The CPA Journal 75, 2005, pp 19-29.

¹⁸ Hoarau, C. « **Place et rôle de la normalisation comptable en France** ». Revue Française de Gestion, 2003, pp 33.

تتمثل السلطة US GAAP في كونها المراقب لنوعية المعايير المحاسبية المطبقة في و-م-أ الأمريكية مما قد تشكل من عوائق للتطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS خاصة ما تعلق بمعايير المعلومة المالية و لهذا دعت الضرورة إلى التنسيق بين IASB و FASB من أجل التقريب من حيث المعايير المعتمدة في إعداد القوائم المالية و ذلك بعد لقائي 18 سبتمبر 2002 و 25 أكتوبر 2002.

في سنة 2005، SEC و اللجنة الأوروبية ثم عقد اتفاق للتنسيق من أعمال المعايير المحاسبية، و ذلك بهدف تقليل الاختلافات، و هي استراتيجية أمريكية تعمل لأجلها بهدف نشر المعايير الأمريكية حول العالم مما ساعد استثمار الشركات الأمريكية في دول العالم و كذا استقطاب رؤوس الأموال .

ساهمت ظهور الثورة الصناعية في تطوير المحاسبة الانجلو ساكسونية ، و بفضل تنامي دور السوق المالي الأمريكي، صار المجال المالي و المحاسبي يعرف تغيرات كبيرة، ساهم و بشكل مباشر في تطوير هذه المهنة، فبفضل الاستقلالية و السمعة الجيدة التي يتمتع بها المهنيون في المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث صار لهم كامل الحرية في تحديد و وصف الطرق المحاسبية التي يرون بانها مناسبة لمعالجة المشاكل المحاسبية، او حتى انها تعطي اكثر دقة و مصداقية لطبيعة المعلومة المعروضة في القوائم المالية، ان النموذج الانجلو ساكسوني قد اثر على العديد من الدول التي تشارك الثقافة الانجلو ساكسونية، بالاضافة الى الدول التي تربطها علاقات تاريخية و اقتصادية و نشير بالذكر الى الدول التي تنتمي إلى الكامنوالث، حيث تبلغ عدد الدول التي تبني هذا النظام 43 دولة منها : الولايات المتحدة ، بريطانيا ، كندا ، هونج كونج، بحيث ان اعتماد المعايير المحاسبية و المساهمة في انشائها في هذه الانظمة يكون بفضل المنظمات المهنية مثل المحاسبين القانونيين، المراجعين.... و أهم ما يميز هذا النظام:¹⁹

- الطبيعة القانونية .
- المهنيون لعدم نفوذ قوي في وضع النظام المحاسبي .
- مساهمة إدارة الضرائب تكزن ضعيفة في ميدان وضع المعايير المحاسبية و التأثير عليها.
- وجود إطار نظري للمحاسبة، يسمح بوضع مجموعة من المبادئ و التعريفات المفيدة في المحاسبة .
- وجود و تأثير لمبادئ الأسواق المالية مثل القيمة العادلة، مفهوم الصورة الصادقة في المحاسبة الأنجلو ساكسونية .
- وضع أهداف لغرض المعلومة المالية و كذلك تحديد طبيعة المستعملين للقوائم المالية.
- إطار اقتصادي متأثر بشكل كبير لآليات السوق، خاصة ما تعلق بتوفير المعلومة المالية لغايات اتخاذ القرار .

و على عكس النموذج الأوروبي النموذج الانجلو ساكسوني يعتمد على نظام قانون عرفي يعطي المجال للتحليل و إبداء الرأي و كذا إمكانية وجود تفسيرات مختلفة و ذلك وفق الخبراء المهنيين، ففي هذا النموذج المفهوم النفعي يسمح للقواعد القانونية و المعلومة المحاسبية و المالية أن تعد وفق قواعد السوق لما يخدم حملة الأسهم هذه الثقافة سمحت بيزوغ جمعيات و نقابات محاسبة قوية، ساهمت بشكل كبير في تأسيس و تأطير قواعد المحاسبة على مستوى العالم.

¹⁹ PETER WALTON, Op.cit, 2000, p.319

المعايير و القواعد المحاسبة الانجلو ساكسونية تركز بشكل كبير على محتوى المعلومة المحاسبة وفق ما تقدمه الإطار النظري، و الدول التي تعتمد هذا النوع تتميز بأسواق مالية كبيرة و ثقافة تمويلية تعتمد على المساهمين، و هي تعمل على إنتاج معلومات مالية تهدف إلى جذب أكبر قدر من المساهمين، في نفس الوقت تقدم صورة صادقة و اقتصادية للمعلومات في القائمة المالية .

النظام الانجلو ساكسوني له توجه نحو المحاسبة الإدارية و المحاسبة التحليلية و بالتالي المعلومات المقدمة تستمع أكثر في النواحي التسييرية و الاستراتيجية للمؤسسة، و عليه فإن المعايير المحاسبية في أي نظام تخضع لقواعد أنظمة المسير المعتمدة فعلى عكس النظام الأوروبي فإن النظام الانجلو ساكسوني يعطي للقطاع الخاص كامل الحرية في وضع المعايير الخاصة بالمحاسبة و يتوقف دور الدولة على الرقابة و تصحيح الانحرافات و بذلك تعطي لمهنيين و النقابات المتخصصة في ميدان المحاسبة القوة و القدرة على تطوير معايير المحاسبة، و بالتالي إنتاج معلومة محاسبة تستجيب لاحتياجات المؤسسات و الاقتصاد ككل فهو نظام محاسبي اقتصادي بحث.

3. المرجع المحاسبي الدولي:

المجلس الدولي للمعايير المحاسبية IASB هو منظمة مهنية غير حكومية ذات هدف غير ربحي مستقلة ذات أهداف دولية، لا تملك أي سلطة على الحكومات و تطبيق مبادئها يكون بطريقة اختيارية، تتعلق أساسا بالشركات الكبرى و الدولية المحكمة في الأسواق المالية الدولية، تقوم بإصدار المعايير المحاسبية الدولية و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، IAS/IFRS، يعود تاريخ انشائها الى سنة 1973، بحيث كانت في اول الامر تمثل لجنة دولية للمعايير المحاسبية الدولية IASC، ففي مرحلة اولى عملت اللجنة على توحيد طرق القياس و العرض للمعلومة المالية، محاولة التطرق الى اغلب التساؤلات الخاصة بميدان المحاسبة، فقد صارت المعايير المقبولة عالميا من طرف مختلف البلدان، في سنة 2001 و سعيها منها الى التقرب أكثر الى مختلف الانظمة المحاسبية، في سبيل انشاء نظام محاسبي عالمي موحد، قامت بإعادة هيكلة داخلية اسفرت عن ظهور المجلس الدولي للمعايير المحاسبية IASB، هذا الاخير زاد من مستوى التوحيد، بحيث كان هناك اتفاق مع الهيئة الامريكية لإعداد المعايير المحاسبية و المالية FASB، في سنة 2005 من اجل التنسيق في عملية الاعداد للمعايير المحاسبية الدولية، بحيث صارت المعايير المصدرة من طرف المجلس تسمى، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، و هي معايير مكملة للمعايير المحاسبية الدولية IAS، و في بعض الأحيان تعوضها، فمن الجائيات انشاء مجلس المعايير الدولية IASB، تقديم المرجع المحاسبي IAS/IFRS، فهو يتميز بجودة عالية متعارف عليها و مقبولة دوليا خاصة من طرف المنظمات - المهنية لبورصة القيم، معدو القوائم المالية، محللون ماليون، مراجعو حسابات و كذا الهيئات و مكاتب المعايير على مستوى كل الدول، مكتب IASB يعمل بطريقة سهلة و مرنة بما يسمح له بالتعامل مع مختلف التغيرات المحاسبة و طرق المعالجة، إضافة إلى اقتصاد في الوقت مما يعطي للمعلومة المحاسبة أهمية و فعالية أكبر، فهي تمثل اقتصاديات 115 دولة مهتمة بعملية التحديث المستمر للقواعد المحاسبة بما يضمن نوعية معلومة مقبولة من طرف الأسواق و البورصات العالمية، و هي بالتالي ديناميكية جديدة في العمل المحاسبي تسمح بالتعامل بشكل دائم و مستمر مع التغيرات التي تحدث في عالم الأسواق المالية .

مكتب المحاسبة IASB لا يتبع لأي دولة معينة أعضاؤه يشكلون عدة دول و منظمات مختلفة، وذلك يضمن تنوع في المعايير الموضوعية بما يضمن موضوعية المحتوى و إمكانية المقارنة بين القوائم المالية، لكونها مبنية على مبادئ موحدة أخذت بعين الاعتبار الاختلافات في الفلسفات المحاسبة .

ثالثا: معايير المحاسبة الدولية في العالم

تختلف المعايير المحاسبة المطبقة في الدول و ذلك لاختلاف طرق و وضعها و تفعيلها لكونها تتأثر بالحيط لاقصادي و الثقافي للبلد محل المعيار و ذلك بطبيعة التسيير و مدى نفوذ الدولة في الحياة الاقتصادية، في هذه النقطة سوف نقدم بعض النماذج العالمية، و التي يمكن اعتبارها كمرجعيات في المحاسبة، خاصة لكثير من الدولة التي تجتمع معها في التاريخ، الاقتصاد و المصالح المختلف²⁰

المعايير المحاسبة في فرنسا .

المعايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية .

المعايير المحاسبة في بريطانيا العظمى .

1. المعايير المحاسبة في فرنسا

تتميز البيئة المحاسبية و الاقتصادية على العموم في فرنسا بطابعها القانوني، فالسلطات الفرنسية تتدخل و بشكل مباشر في تنظيم الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و هذا بفضل الخصائص التي تميز نظم الحوكمة في فرنسا، فهناك فكرتين أساسيتين تتمحوران حول المعايير المحاسبة في فرنسا:²¹

- مسار وضع المعايير، تكون من طرف السلطات العمومية، بمشاركة مجموعة من الجمعيات المهنية و التي لها علاقة بالحياة الاقتصادية.

- تطبيق المعايير يكون عن طريق القانون باستعمال مرجع قانوني، هو المخطط الفرنسي العام PCG.

- يتميز النظام المحاسبي الفرنسي بأنه نظام قانوني، و ضع المعايير يكون عن طريق السلطات العمومية، هذه الأخيرة تأخذ على عاتقها مسؤولية تنظيم و تنظيم المحاسبة، و عليه فإن القواعد و المعايير المحاسبة تمر على هيئتين :

- المجلس الوطني للمحاسبة CNC

- لجنة تنظيم المحاسبة CRC

المجلس الوطني للمحاسبة CNC: تم تأسيسه سنة 1957، بهدف تأطير و تنظيم مهنة المحاسبة في فرنسا، فهو هيئة استشارية، تم تعيين اعضائها من طرف الوزارة المكلفة بالمالية و الاقتصاد، يتكون من مجموعة من الخبراء الذين ينتمون الى عدم مجالات لها صلة بالاقتصاد و المالية، بالإضافة الى المهنيين في المحاسبة و المالية، CNC يعمل على التنسيق بين البحوث النظرية و المنهجية و كذا تكوين آراء حول فعالية النظام المخطط المحاسبي العام و كذا معالجة بعض النقاط الأساسية للمحاسبة في فرنسا، فالمجلس الوطني للمحاسبة CNC قام بتعويض لجنة المعايير المحاسبة التي يعود تاريخ تأسيسها إلى 1946 و التي كان هدف إنشائها وضع أول مخطط محاسبي، كما ان CNC له كذلك دور تحليلي فيما يخص المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS الآراء المقدمة ليست بالضرورة أن تطبق، بل يجب أن تمر على CRC من اجل إعطائها صيغة قانونية.

²⁰ A.Kadouri , A.Mimeche , cours de comptabilité financière ,Edition ENAG,2009,p53

²¹ C.Grenier,J.bonnebouche, système d'information comptable ,Edition Foucher,1998, p153

✍ **لجنة تنظيم المحاسبة CRC:** يعود تاريخ إنشائها إلى سنة 1998، دورها يتمثل في وضع القواعد المحاسبية و ذلك وفقا لتوصيات CNC، القواعد المطبقة و المنشأة من طرف CRC يجب أن تكون مدعمة بقرار وزاري حتى تم تبنيها و تطبيقها من طرف المهتمين و المؤسسات، CRC هو الذي قام بإعادة صياغة المخطط المحاسبي العام PCG لسنة 1999 .
يوجد كذلك ثلاثة منظمات مهنية تساهم في تفعيل المعايير المحاسبية بفرنسا و ذلك بطريقة مباشرة و غير مباشرة .²²

- نقابة الخبراء المحاسبين (OEC) Ordre de experts comptable.

- الشركة الوطنية لمحافظي الحسابات (ONCC).

- لجنة العمليات التي تحدث في البورصة (COB)

✍ (COB) لجنة تنظيم البورصة تهدف إلى حماية المستثمرين الصغار الذين يقوم بتوظيف مدخراهم في الأسواق المالية، و ذلك بتوفير المعلومات لهم و السهر على حسن استغلال أموالهم و حسن استثمارها في الأسواق المالية.

2. معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الداعم الاول لنظام المحاسبة الانجلوساكسوني، تمتلك قدرة كبيرة جدا على التأثير في مجال المحاسبة الدولية، بفضل اسواقها المالية المتسارعة التطور، بالإضافة الى امتلاكها لكبريات المعاهد المتخصصة في البحث في الميدان المحاسبي، كما انها كانت السباقة الى تطوير نظرية المحاسبة، بفضل المجهودات الكبيرة المقدمة في التأصيل المحاسبي ، والتطوير المستمر للمعايير في ميدان المحاسبة، مما يساعدها على التكيف مع كل التغيرات التي تحدث في ميدان الاقتصاد و الاعمال ، فالمحاسبة الامريكية تملك ميزات مختلف عن باقي الانظمة بحيث:²³

- المستفيد الأساسي من المعلومة المحاسبة عادة هو المستثمر المحتمل، هذا الاخير يبحث و باستمرار عن المعلومات المالية المفيدة من اجل اتخاذ قراره الاستثماري، و لهذا فان جودة مخرجات المحاسبة يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار.
- رؤساء الشركات لهم الحرية المطلقة في تقديم القوائم المالية، و نقصد هنا بنموذج او طريقة عرض القوائم المالية، فالمشرع الامريكي يترك لهم حرية اختيار الطريقة التي يعتقدون بانها مناسبة في طريقة عرض نتائج اعمالهم .
- لا يوجد مخطط محاسبي محدد للمحاسبة في الشركة، المحاسبة في امريكا تنفادى استعمال الرموز للدلالة عن العمليات، و تكتفي بالعبارات و المفاهيم البسيطة و المتفق عليها.

فعلى عكس النموذج الفرنسي و باقي النماذج القانونية الاخرى ، المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية و العالم الأنجلو اكسوني على الخصوص تتبع النظام العربي مما يعني أن تنظيم ووضع معايير الخاصة بالمحاسبة لا يقع على مسؤولية الحكومة فقط بل هناك تعاون مع للمنظمات الغير حكومية كما ان المنظمات المهنية لها الدور الأساسي في تنظيم المحاسبة متمثلة في إمكانيات المحاسبة و المراجعة ، فالمعايير المحاسبة في الو-م-أ بدأت من سبعينيات القرن الماضي صارت تعد و تقدم تحت إشراف المكتب FASB (مكتب المعايير المالية و المحاسبة) و الذي تم تمويله من طرف الموارد الخاصة لمنتسبيه، بالإضافة الى مداخيل الخدمات الاستشارية و المالية المقدمة.

²² C. Gernier, J. Bonnebouche , op- cit, p153

²³ A. Kadouri , A Mimeche, op-cit, p 56

معايير المحاسبة في الو-م-أ يطلق عليها US-GAAP و التي يعني المبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الو-م-أ و التي تحتوي على عدد كبير من المعايير المحاسبة تدعى FAS تتميز بكونها نظام معايير تفصيلي و يعطي الكثير من الحلول للمشاكل المحاسبة و ذلك باعتمادها على أهل الاختصاص في تنشيط الحياة الاقتصادية.

- مكتب المعايير المحاسبة و المالية (FASB Financial Accounting Standards Board) و هو المكتب المكلف باعداد المعايير المحاسبية و المالية في و-م-أ يقوم هذا المكتب بنشر الإطار المفاهيمي للمحاسبة و يتكون من القوائم المالية و مبادئ إعدادها Statement of (SFAC) Financial Accounting Concept و هي قواعد إجرائية للتطبيق تعطي الخطوط العريضة للمبادئ الواجب توقعها في إعداد القوائم المالية ، Statement of Financial Accounting Standards (SFAS) و التي تقدم المعايير الخاصة بمعالجة المشاكل المحاسبة ، فهو هو منظمة لوضع معايير للقطاع الخاص و المعايير الموضوعية من طرف هذه الهيئة معترف بها من طرف (SEC) هيئة مراقبة الأسواق المالية في الو-م-أ

24 .

☞ هيئة مراقبة الأسواق المالية (SEC)

يعتبر SEC بمثابة دركي الأسواق المالية في و-م-أ هذه اللجنة تملك إمكانيات مالية و نفوذ كبير إضافة إلى قوة قانونية تسمح لها بالتأثير على نظام معايير المحاسبة في و-م-أ. هدفها الأساسي هو حماية المستثمرين و كذلك ضمان حسن سير الأسواق المالية، و من اجل ذلك فإن SEC يفرض على كل شركة تنوي الدخول إلى السوق الأمريكي أو إلى بورصة الو-م-أ أن تتبنى SFAS المعايير المحاسبة الخاصة بالو-م-أ.

3. المعايير المحاسبة المطبقة في بريطانيا العظمى

و تشبه الى حد كبير المعايير المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث ان بريطانيا يعود لها فضل اسم الانجلو ساكسوني، كما تربطها علاقات اقتصادية، مالية و ثقافية بالولايات المتحدة، هذا ما كان له الاثر المباشر في البيئة المحاسبية في بريطانيا، بحيث تتميز محاسبتها بمجموعة من الخصائص :²⁵

☞ القواعد المحاسبة مستقلة عن القواعد الجبائية، حساب النتيجة الجبائية يتم خارج المحاسبة، و بالتالي فالمعايير المحاسبة في بريطانيا لا تخضع للقواعد الجبائية .

☞ لا يوجد مخطط محاسبي يقدم القواعد الخاصة بالمسك المحاسبي، كل منشأ يعمل على تنظيم المحاسبة وفقا لاحتياجاتها التيسيرية، و ذلك شرط احترام القواعد التالية :

- وضع محاسبة للشركة كاملة الأركان، من حسابات و قواعد للقياس و الافصاح .
- تسمح بوضع حسابات المنشأة سنويا و ذلك باحترام القواعد القانونية للبلاد .
- تسمح بتوفير معلومات يمكن استعمالها من طرف إدارة الضرائب .

²⁴ Stephan Brun, IAS/IFRS, les normes internationales d'information financière, Edition Gualino, 2006, p

24

²⁵ Alain BENEDETTI, La normalisation comptable internationale : enjeux et perspectives, revue n° 9,2000

❖ في المملكة المتحدة مهنة المحاسبة كانت السبابة في وضع نظام للمعايير المحاسبية، إعادة الهيكلة الحديثة لمسار المعايير 1990 توصل إلى انتشار نظام تشاركي يجمع بين مهنتي المحاسبة الحكومية ASB، و الذي كلف بمهمة وضع معايير و كذا البنوك و الشركات و ذلك بإنشاء مكتب المعايير المحاسبية، هذا التنظيم الجديد للمحاسبة صار أكثر تعقيدا من السابق معايير SAP هذه المعايير صار تطبيقها، إجباري على الرغم من غياب الشكل القانوني لها، و كل منشأة مخالفة تتعرض للمساءلة خاصة ما تعلق ببعض الممارسات المشبوهة.

المحور الثاني: مشكل الاختلاف في الممارسات المحاسبية في العالم و مجهودات التوحيد العالمية

إن المعايير المحاسبية المقدمة من طرف هيئة المعايير المحاسبية الدولية تهدف إلى المساهمة في تحسين نوعية المعلومة و طرق عرضها في القوائم المالية، بحيث تجعلها متجانسة بين مختلف الأسواق العالمية وذات استعمال واسع، هدفها الأساسي توفير إطار مرن و موحد على المستوى الدولي معتمد من طرف الحكومات و المهنيين، من أجل نشر معلومات مالية ذات جودة عالية، و كذلك سهولة فهمها و استعمالها ، مع إمكانية المقارنة مع المنشآت الأخرى، و المنشأة نفسها، كما تكون ذات أهمية في عملية القرار.

و على هذا الأساس فإن إطار المعايير المحاسبية قد أدخل تغيرات و تحديثات كبيرة على مستوى نظم المعلومات المحاسبية، و ذلك بإعادة هيكلتها و كذلك ادخال مفاهيم جديدة تساعده على مسايرة التطورات التي تعرفها الاسواق المالية، و عليه فإن عملية اختيار مرجع محاسبي موحد و على مستوى العالم، أين يمكن ان تجذب مختلف الممارسات المعتمدة في مختلف المناطق في العالم، و يعمل على التوفيق و التوحيد خاصة ما تعلق بالاختلافات الجوهرية في الإجراءات و الطرق المحاسبية، تعتبر مهمة اساسية للمكتب الدولي للمعايير المحاسبية الدولية.

إن وجود نموذج محاسبي الموحد يسمح لمختلف المؤسسات مع الحصول على مخرجات محاسبية متشابهة، كما يسمح بتوحيد الطرق و الإجراءات المحاسبية المستعملة في كل دول العالم، و بذلك فان مخرجات نظام المعلومات المحاسبي من تقارير و قوائم مالية، تكون موحدة القراءة، بمصطلحات و مفاهيم مشتركة لكل مكان و زمان، مما يضمن إنتاج معلومة محاسبية قابلة للمقارنة في مختلف الأسواق المالية، فهي تساعد المؤسسة على كسب لغة محاسبية موحدة.

رابعاً: مشاكل الاختلاف في الممارسات المحاسبية

ان المحاسبة ما هي الا نظام ترميز للمعلومات المتحصل عليها نتيجة الاعمال و المبادلات الاقتصادية، و مهما اختلف دور المحاسبة في مختلف المراحل التاريخية، او في الأنظمة الادارية و التسييرية، يبقى لها دور كبير في عملية اتخاذ القرار، بحيث ان المعلومة المالية، يكون لها ارتباط وثيق بالبيئة التي انشئت فيها، مما يجعلها تتأثر بشكل كبير بالناهج و الطرق التسييرية المختلفة، و هو ما يشكل العنصر الاول لبروز الاختلاف في انواع المحاسبة، خاصة مع اختلاف البيئات الاقتصادية و المدارس المعتمدة و التي ستأثر حتما على شكل المحاسبة في أي بيئة اقتصادية، خدمة لتوفير المعلومة المناسبة.

من خلال المراحل التي مرت بها المحاسبة خلال تطورها أثبت الواقع أن النظام المحاسبي لأي دولة يتأثر إلى حد كبير بالبيئة المحيطة به، الأمر الذي أوجد نوع من الاختلاف في الممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى، و المشاكل التي نتجت عن ذلك إضافة إلى بعض الممارسات المحاسبية لدول مختلفة، فظاهرة الاختلاف لم المحاسبي لم تثر التساؤل، الا مع تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات، و ذلك بفضل نقل رؤوس الاموال الى مناطق جغرافية خارج بلدانها من اجل المساهمة في تطوير الاقتصاد العالمي، و هو ما بدأ بطرح مشكل التجميع للقوائم المالية، والذي صار مع الوقت يشكل عبئا على هذه الشركات، سواء في منطق استثمارها او في مشاريعها المستقبلية، و خاصة اذا ما كانت مبرمجة في دول، يكون الاختلاف الثقافي و المفاهيمي بارز، و هو ما يدفعها الى تحمل تكاليف اضافية، فقط من اجل الانتقال من مبادئ محاسبية محلية الى مبادئ اجنبية .

1- أسباب التنوع المحاسبي: تعتبر المحاسبة من العلوم التي تتأثر بالعوامل القانونية الانسانية، و بالتالي فهي تتميز بنوع من المرونة تجعلها تتكيف مع مختلف الوضعيات، و في نفس الوقت قد تشكل هذه الميزة عقبة، اذا كانت العوامل نفسها تختلف من بيئة الى اخرى و عليه يمكن تفسير أسباب الاختلاف في الممارسات المحاسبية بالعوامل الأساسية التالية:

- النظام القانوني و الضريبي: عادة ما يشكل النظام القانوني يظهر من مظاهر القوة ز الهيبة لأي نظام حكم، نظام الحكم الذي يعكس ثقافة و سياسة تميز ذلك الحيز الجغرافي و الزمني، فمصدر الاختلاف ينبع من طبيعة الأنظمة التنفيذية و التشريعية السائدة في كل دولة، حيث تنقسم الدول في هذا المجال إلى مجموعتين، إحداهما تعتمد على إصدار مبادئ عامة و تترك مجال تقدير واسع للسلطة التنفيذية، و هذا ما يفسر توكيل عمليات التوحيد المحاسبي إلى هيئات غير مستقلة، بينما المجموعة الثانية تعتمد على تشريع مفصل يتم توكيل عمليات التوحيد المحاسبي فيها إلى هيئات حكومية عامة و غير حكومية يحكمها القانون المحاسبي. و هذا ما خلق لنا نموذجين من المحاسبة، النموذج القانوني و النموذج العرفي، ففي الاول تبرز سلطة و قوة الادارة الجبائية و سلطة الضرائب، باعتبارها مصدر التمويل الاساسي للبلد، و هو ما يفسر اصرار هذه الدول على التدخل في مراحل اعداد و تبني المعايير المحاسبية، بحيث تجعلها تعمل على تنظيم عملية التحصيل الجبائي، كما نلاحظ نفوذ الادارة الضريبية بشكل كبير في ميدان المحاسبة، و على النقيض من ذلك الانظمة العرفية تعتمد و بشكل كبير على خبرة المهنيين في المحاسبة في وضع المعايير المحاسبية التي يروم بأنها مناسبة من اجل تأطير هذه العملية، بما يجعلها مفيدة خاصة من ناحية اعداد القوائم المالية و توفير المعلومات المناسبة و في الوقت المناسب، بهدف تسهيل الاعمال.

- طرق تمويل المؤسسات: ان طرق التمويل المعتمد في أي نموذج اقتصادي تؤثر و بشكل كبير على دور المحاسبة في ميدان الاعمال، فما يميز الانظمة الموجودة هو نموذجين، الاول و هو التمويل عن طريق الديون (اقتصاد مديونية) اين يتم تمويل الاقتصاد و المشاريع عن طريق البنوك مقابل فوائد للديون المتحصل عليها، اما النظام الثاني، فهو التمويل عن طريق الاسواق الراس المال (البورصة) بحيث يقوم المستثمرون بطرح اسهمهم من اجل تداولها و الحصول بالمقابل على اموال تستعمل في تمويل استثماراتهم، بحيث يقومون في نهاية كل دورة سنوية بتوزيع الارباح، و هنا يظهر التباين في استعمال المعلومة المحاسبية في كل مجال، بحيث نلاحظ بان النموذج الثاني و المعتمد في الدول الانجلو سكسونية تعتمد في التمويل على الأسواق المالية، يحتاج الى اكبر قدر ممكن من المعلومات المحاسبية و بالتالي يكون الاهتمام المحاسبي ينصب على تلبية احتياجات المستثمرين أو مقدمي الأموال من معلومات، كما انه يعتد على مجموعة كبيرة من الشروط المتعلقة بالقياس و الافصاح، كما ان النظام المحاسبي في هذا النوع من الاقتصاديات يتميز بنوع من اليقظة، بسبب المتطلبات المختلفة و المتعددة لمستعملي القوائم المالية، ما يجعله يعتمد على مجموعة من المفاهيم المالية و السوقية، مثل القيمة العادلة، تقديم الحقيقة الاقتصادية على الشكل القانوني للعملية. بحيث تختلف اهداف المحاسبة في هذا النموذج عن النموذج القانوني، هذا الاخير يعتمد في كثير من الاحيان في التمويل على البنوك، و هو ما يجعل اهداف المحاسبة تختلف، لذلك المحاسبة فيها تقوم على مبدأ الحذر و ينصب اهتمامها في حماية المقترضين، و خدمة المعلومة دائما ما تكون في صالح الادارة الضريبية

- عوامل ثقافية و المتمثلة في طرق التفكير للمحاسبين و المهتمين بالشأن المالي، بحيث يخلق بيئة خلاقة، تسمح بتطوير المهارات الفنية للمهنيين و المحاسبين تجعلهم بطريقة غير مباشرة يحسنون في طرق اداء مهامهم، كما ان مستوى التعليم و التكوين المحاسبي للمهنيين بالإضافة الى المناهج المعتمدة في التدريس في الدارس، المعاهد و الجامعات المتخصصة، قد يشكل فارقا في مستوى تطوير المعايير المحاسبية، فهناك من الدول من اسست محابر بحث فقط من اجل تطوير الطرق المحاسبية و كيفية تجسيدها، و هو ما يبرز دور و مكانة مهنة المحاسبة، في أي نظام و ما يشكله من انعكاس للمستوى الثقافي للمجتمع. الخ.
- عوامل سياسية و اقتصادية التي تختلف من دولة إلى أخرى، فالقرار السياسي قد يؤدي الى وجود اختلافات في المحاسبة، بسبب ارتباطه مباشرة بالأنظمة الاقتصادية، فالاقتصاد دائما ما يكون عاكسا للنظام السياسي في البلاد و له تأثير مباشر على النظام المحاسبي، و بالتالي الحاجة الى المعلومة المحاسبية لاستعمالها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المرتبطة بالإرادة السياسية.

2- مشاكل الاختلاف في الممارسات المحاسبية

حين الكلام عن الاختلافات المحاسبية، فهذا لا يعني الاختلاف حول اهداف المحاسبة، او الدور الذي يجب ان تلعبه المحاسبة في الحياة الاقتصادية، فالاختلافات هنا حول الطرق و الاجراءات، بالإضافة الى القواعد الواجب اعتمادها في دراسة و تحليل المعلومة المالية و عرضها، فعنصر القياس و الافصاح له تأثير بالغ حتى على الوضعية المالية للمنشأة، كما ان درجات الإفصاح تختلف حسب طبيعة السوق المالية التي تنشط فيها المنشأة.

من بين المشاكل التي نتجت عن الاختلاف في الممارسات المحاسبية نذكر:

- إعداد القوائم المالية: و السؤال المطروح هنا، ما هو العدد المناسب من القوائم المالية الكافي لإعطاء عرض واف عن الوضعية المالية للمنشأة؟ كما يجب الإشارة الى ما هي الخصائص و الشروط الواجب توفرها في المعلومة المالية حتى تصير لها فائدة في القائمة المالية؟ كما يجب الإشارة الى عمليات الانتقال الواجب احترامها في حالة تجميع القوائم المالية، و يتعلق الأمر بإعداد القوائم المالية الموحدة و التي تعدها الشركة الام (القابضة)، التي لها شركات تابعة، في حالة أن كل شركة تابعة تطبق النظام المحاسبي مختلف وفق متطلبات القانون المحاسبي الذي تنشط فيه او في الدولة التي توجد فيها، و بالتالي عند قيام الشركة القابضة بإعداد القوائم المالية الموحدة يجب عليها ان تحترم الاختلافات الموجودة في الانظمة المحاسبية، كما انها تكون مجبرة على تحويل القوائم المالية لشركاتها التابعة وفق انظمة مختلفة، إلى قوائم معدة حسب المبادئ المحاسبية للدولة المتواجدة فيها .
- دخول الشركات إلى الأسواق رأسمال الأجنبي: هذا النمط التمويلي يجبر الشركات على اعطاء اهمية كبيرة للمعلومات المحاسبية و المالية المعروضة في قوائمها المالية، بحيث انها سوف تصير مصدر هام من اجل تحليل وضعيتها المالية بهدف اتخاذ القرارات الاستثمارية، فإذا أرادت الشركة ما الحصول على رأسمال عن طريق بيع أسهم أو اقتراض أموال في اسواق خارجية عن مجالها المحلي، فمن الضروري إعداد مجموعة من القوائم المالية المعدة حسب المبادئ المحاسبية في الدولة التي يتم تحويل رأسمال إليها. لان المحللين الماليين سوف يقومون بتشخيص الوضعية المالية وفق الشروط و المعايير المحاسبية المحلية.
- نقص عناصر المقارنة بين القوائم المالية فيما يتعلق بالشركات الاجنبية الموجودة في الدول المختلفة، بسبب اختلاف الانظمة المحاسبية، يؤثر على تحليل القوائم المالية الأجنبية لغرض قرارات الاستثمار و التمويل.

خامسا: التوافق والتوحيد المحاسبي

ان الهدف من التوحيد المحاسبي ليس التدخل في السياسة المالية للدول، و ذلك من اجل احترام مختلف الانظمة المحاسبية في العالم، فالمحاسبة ليست سوى انعكاس لصورة الحياة الاقتصادية، كما ان دورها يتمثل في توفير المعلومة المفيدة في عمليات اتخاذ القرار، فالهدف من التوحيد المحاسبي، هو ايجاد اطار جامع لمختلف الافكار المحاسبية في العالم، يتمتع بالقبول لدى الممارسين للمحاسبة، يهدف الى التقليل من الفجوة المعلوماتية، الناتجة عن العمل المحاسبي، بسبب اختلاف الطرق و الاجراءات المنفذة في كل بيئة محاسبية، فالنتيجة المتحصل عليها نتيجة الاختلاف سببت مجموعة من المشاكل المحاسبية و التي طرحت على المستوى الدولي و الناتجة أساسا عن الاختلافات في المناهج المحاسبية بين مختلف الدول و المذكورة سابقا، ظهرت الحاجة إلى معايير محاسبية دولية تؤدي إلى إيجاد نوع من التوافق في الممارسات المحاسبية الدولية .

1- التوافق المحاسبي الدولي Harmonization

مفهوم التوافق المحاسبي: هو عملية مزج و توحيد و تنسيق الممارسات المحاسبية المتنوعة الناتجة عن بيانات مختلفة في إطار منهجي يعطي نتائج متناسقة¹، بحيث انه بذلت مجهودات كبيرة جدا من طرف المنظمات المهنية، من اجل فهم الاختلافات الجوهرية الموجود في المحاسبة حسب كل بيئة وثقافة، و بعد عملية التشخيص انطلقت في تقديم مجموعة من المقترحات التي تهدف في الاساس الى تقريب الممارسة المحاسبية في العالم، حتى تصل الى مستوى التوفيق المحاسبي، من اجل توحيد العمل المحاسبي في معيار مقبول و موحد في العالم، أي أن التوافق المحاسبي هو عبارة عن رفع درجة الانسجام في الممارسات المحاسبية من خلال حد درجة الاختلاف، و قد برزت الحاجة إليه نتيجة توسع الأنشطة العالمية للمؤسسات و تطور الأسواق المالية، إضافة إلى تزايد الطلب على المعلومة المالية.

2.1. أهداف التوافق المحاسبي: ان الهدف الشامل للتوافق المحاسبي، هو خلق انسجام فعال في عالم المحاسبة، يقضى على الفروقات التي يمكن لها ان تؤثر على نوعية المعلومة المقدمة، او على القيمة الاسمية للمنشأة، فمن خلال الأهداف التي ارتبطت بموضوع التوافق المحاسبي الدولي مسألة تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية و انتقال رؤوس الاموال ، إضافة إلى أهداف أخرى مرتبطة بطبيعة الأطراف المهتمة بعملية التوافق و أهمها :

- **الاطراف المعدة للقوائم المالية :** و نقصد بها مختلف الهيئات و المنشآت المجبرة على تقديم حصيلتها السنوية، في اطار محاسبي منظم متمثل في القوائم المالية سواء كانت الفردية او المدججة فالتوافق يساعد على ما يلي²:
- توفير المال و الوقت الذي ينفق لتوحيد المعلومات المالية المختلفة، و اجراءات الانتقال من المحاسبات الاجنبية الى المحاسبة المحلية التي تخضع لها شروط التجميع المحاسبي للمنشأة الام (القابضة)، خاصة عندما تكون هناك مجموعة من القوائم المالية الفردية التي تم انجازها في بيئات محاسبية مختلفة بحيث تتماشى مع عدة قوانين و معايير مختلف مختلفة.
- تمكين المؤسسات من الاستغلال الامثل للمعلومات المالية في محيطها بشكل فعال، خاصة بعد توحيد طرق الافصاح عنها، ما سوف يساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية أو الحياة و إدماج منشآت أخرى.

¹ Obert obert , **pratiques des noremes comptables IAS/IFRS**, DUNOD, PARIS , 2003,p 91

² فريدريك شتوي و اخرون ، المحاسبة الدولية ترجمة عصام الدين زايد ، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية ، 2004 ، ص 353

- توحيد نظام المعلومات المحاسبي، بسبب التوحيد في الاجراءات و المعايير المحاسبية، ما يساعد على التحكم في سياسة الاتصال المالي، و الذي يسمح لها باستقطاب عدد الكبير من المستثمرين المحتملين .

الأطراف المستعملة للقوائم المالية: وهم مختلف المستثمرين و المحللين الماليين، الذين يعرضون خدماتهم لمختلف الاطراف، بالإضافة الى الهيئات الحكومية و الغير حكومية ذات العلاقة بنشاط المنشأة، بالإضافة الى اصحاب المصالح الاخرين، و الذين يهتمون بنوعية المعلومة المفصح عنها في القوائم المالية، فالهدف الأساسي الذي يحققه التوافق المحاسبي الدولي لهذه الفئة المتمثلة في الدور الاول في المستثمرين الدوليين هو تمكينهم من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات بعد إلغاء أثر اختلاف الأنظمة المحاسبية، و بالتالي استبعاد أثر العوامل القيمية و الثقافية و العوامل الأخرى المؤثرة على محاسبة المنشأة، و ذلك لأجل اتخاذ قرارات الاستثمار الملائمة .

الهيئات الأخرى : تتحقق أهداف التوافق المحاسبي لهذه الفئة من خلال نجاح عمليات الرقابة و المتابعة التي تقوم بها بعض الهيئات على المنشآت مثل الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، هيئات مراقبة الأسواق المالية الوطنية أو الدولية لما يتيح من تخفيض التكاليف المتعلقة بهذه الرقابة و التي تتطلب مجهودات و امكانيات كبير في حالة الاختلاف في الممارسة المحاسبية، فتصبح مجبرو على تحمل أعباء إضافية تتعلق أساسا بتكوين المراجعين و أدوات المراجعة و تأطير برامجها بما يتكيف بموضوع الرقابة، كما أنها تجد نفسها في كثير من الاحيان مضطرة الى الاستعانة بمراجعين لا ينتمون لثقافة واحدة بهدف مراقبة مختلف الفروع، ما يطرح مشكلة التنسيق و درجة المصادقية في مثل هذه المهام و تطابقها مع أهداف مراجعي الجمع.³

3.1. مزايا التوافق المحاسبي الدولي: يحقق التوافق الفوائد التالية:

- زيادة درجة الموثوقية في نوعية القرارات التي تم اعتمادها من طرف المستثمرين الخارجيين، بفضل توحيد البئة المحاسبية، و شروط اعداد و تقديم المعلومة المالية، بما يخدم اهدافهم، و اهداف السوق المالي.
- تسهيل عملية الاتصال، بفضل تجاوز مختلف الفروقات الموجودة بين الانظمة المعلومات المحاسبية في العالم، عن طريق توفير معلومات مالية ثم إعدادها وفق قواعد و مبادئ و معايير متناسقة، مما يرفع من فعالية تشغيل الأوراق المالية و يخفض درجة الغموض في تفسير البيانات المالية.
- زيادة درجة انتظام و صدق حسابات المؤسسات، فبفضل اعمال التوافق المحاسبي،، توصلت المحاسبة في العالم الى مستوى اعداد معايير محاسبية مقبولة في مختلف دول العالم، مما يرفع من قيمتها و أهميتها في عمليات المقارنة.
- اقتصاد مبالغ معتبرة من التكاليف تعود بالفائدة على شركات التدقيق و الخدمات الاستشارية المالية، بحيث ان دور المحاسبة قد تجاوز توفير المعلومة و اتخاذ القرار، الى محفز اساسي لاستقطاب التمويل و الاستثمار الاجنبي.

4.1. معوقات التوافق الحسائي الدولي: من خلال المجهودات الكبيرة المبذولة من مختلف الهيئات و المنظمات التي تهدف الى

التوافق المحاسبي في العالم، بحيث انها صادفت مجموعة من المعوقات الثقافية، المنهجية، الاقتصادية و حتى القانونية التي تسمح لها

³ مداني بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي مبرراته و اهدافه، مجلة الباحث العدد 04، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص 118.

- يتدليل الاختلافات حتى تسمح ببناء نظام موحد يساعد في تنظم مهنة المحاسبة، و المساهمة بشكل جماعي في تطويرها، بالرغم من وجود مزايا للتوافق المحاسبي إلا انه تقف أمام مجموعة من المعوقات نذكر منها ⁴:
- الاختلافات البيئية و الثقافية بين الدول و تباين مضمون و أهداف تشريعاتها القانونية، فالأنظمة التشريعية و القانونية تؤثر و بشكل كبير على النظام المحاسبي السائد في البلد، و ذلك خدمة للأهداف الاقتصادية المعتمدة و تنظيمها المالي.
 - ضعف أ و انعدام القوة الإلزامية لتنفيذ قواعد و المعايير المحاسبية المتفق عليها، و ذلك لان اغلب الهيئات المهمة بالشأن المحاسبي، هي هيئات مهنية غير حكومية، تعتمد على جودة خدماتها لتسويقها لمختلف الهيئات و الانظمة الرسمية، و هو ما افقدها نوعا من الالزامية من ناحية الأخذ باقتراحاتها او تطبيقها.
 - اغلبية الدول ليس لها تشريعات منظمة للأدوات المالية لأنها تفتقر الى اسواق مالية نشطة تتمتع بالكفاءة و الفعالية في التقييم و الافصاح المحاسبي.
 - التوجه الضريبي و شروط السياسة المالية العامة، يفرض على الحكومات تبني نمط محاسبي قانوني موجه، اين يكون الهدف من القوائم المالية هو تحديد الوعاء الضريبي أو توفير معلومات للمحاسبة الوطنية، مما يقلص مجال استعمال مختلف الخيارات المحاسبية.

2. التوحيد المحاسبي Uniformity

التوحيد المحاسبي هو النتيجة الحتمية لأعمال التوافق المحاسبي، فالجهودات المبذولة من اجل تقليل الاختلافات المحاسبية، و محاولة التنسيق من اجل توحيد الطرق و الاجراءات المحاسبية خدمة لأطراف معينة في المنظومة الاقتصادية العالمية و نعي هنا اصحاب رؤوس الاموال المنتقلة بين الاسواق العالمية، سوف تؤثر و بصفة ايجابية على البيئة المحاسبية للبلدان، بفضل مجموعة من الخيارات و التحسينات التي تقترحها مختلف الهيئات المهمة بالشأن المحاسبي في العالم، ما يدفع الهيئات المحلية الى تبنيها لهدفين، الاول متمثل في الحصول على اكبر قدر ممكن من التمويل الخارجي، اما الثاني فيتمثل في الاستفادة من جودة القواعد و الاجراءات المحاسبية المقترحة و ا يمكن ان تساهم به من تطوير السياسة الاتصالية للمنشآت المحلية.

1.2. مفهوم و فوائد التوحيد المحاسبي

يشير التوحيد المحاسبي إلى حالة التي يكون فيها كل شيء متجانس أو غير متجانس أو غير متباين، فهو يعني التماثل أي أن تكون كل المبادئ و الممارسات المحاسبية واحدة، كما نجد أن جمعية المحاسبين الأمريكية عرفته بأنه الثبات في التنبؤ و المصطلحات و كذلك الثبات في القياس.

و بالتالي يمكن القول أن التوحيد المحاسبي يعني التوحيد الصارم للقواعد و السياسات المحاسبية، و من ثم تطبيقها على المستوى الدولي، أي لا يكون هناك أي اختلاف في الإجراءات المحاسبية، لكن في الواقع من الصعوبة تحقيق ذلك، و الفرق بين التوحيد و التوافق المحاسبي أنه التوافق يقوم على مقارنة الأنظمة المحاسبية و الممارسات المختلفة في دول العالم، بهدف معرفة نقاط

⁴ مزياني نور الدين، فروم محمد الصالح، المعايير المحاسبة الدولية و البيئة الجزائرية مقومات و متطلبات التطبيق، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي، المركز الجامعي الوادي، 2010/10/17، الجزائر

التوافق و الاختلاف و من ثم وضع الممارسات المتماثلة في معيار محاسبي، بينما التوحيد المحاسبي يرمي إلى أن تكون جميع الممارسات المحاسبية، بما فيها من مبادئ و قواعد واحدة دون أي اختلاف، و من الفوائد التي يحققها التوحيد المحاسبي نذكر ما يلي:⁵

- زيادة دلالة البيانات المحاسبية، و ذلك لقيامها على أساس موحدة و مفاهيم مشتركة بما يزيد من إمكانية الاعتماد عليها لتحقيق أهداف المحاسبة.
- زيادة إمكانية و سهولة المقارنة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة بهدف قياس كفايتها النسبية أو لغرض اتخاذ القرار.
- إمكانية و سهولة تعديل البيانات المحاسبية القائمة على أسس موحدة و مفاهيم محددة لما قد يطرأ من تقنيات في المستوى العام للأسعار.
- زيادة قابلية البيانات المحاسبية المستخرجة على أساس موحد للتعديل بما يتفق و الاحتياجات و المفاهيم الاقتصادية.

مستويات التوحيد:⁶

- مستوى التوحيد يكون على عدة محاور عادة ما تنطلق قانونيا، و ذلك بتوفير القوانين و التشريعات اللازمة من اجل اجبارية و الزامية التطبيق، بحيث تنطلق مختلف المعنيين بالتوحيد المحاسبي في تكييف الانظمة الاتصالية، من اجل تبني النظام الجديد و التوفيق في انجاحه، و هو لا يتأتى الا من خلال العمل على ترسيخ الفكر المحاسبي الجديد من اجل الرفع من مستوى فئات المحاسبين، ما يجعل تطبيق نتائج التوحيد تحقق اهدافها، و هنا نتكلم على مجموعة من المراحل الواجب اتباعها.
- على مستوى المبادئ: بحيث يجب تكييف المبادئ المحاسبية الجديدة مع اهداف المنظمة المالية و الاقتصادية التي تنشط فيها، خدمة لمختلف الاطراف المهتمة بالمعلومة المحاسبية و المالية، و هنا يركز التوحيد في هذا المستوى على الأسس و المبادئ و المعايير الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية.
 - على مستوى القواعد: و يشمل توحيد القواعد و الإجراءات المحاسبية و التحسينات التي تقدمها الانظمة المحاسبية الجديدة خاصة ما تعلق بالقياس و الافصاح.
 - على مستوى التنظيم: و يشمل توحيد النظام المحاسبي ككل بما يقوم عليه من أسس و مبادئ و قواعد و يمتد هذا النتائج المحاسبية و القوائم المالية، فتجد مختلف المنشآت نفسها مجبرة على القيام بمجموعة من التحسينات و التعديلات بما تتماشى و متطلبات النظام المحاسبي الموحد الجديد.

⁵ مداني بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص 54.

⁶ براقي تيجاني، التطورات الاقتصادية الحديثة المؤثرة على الاطار العلمي للنظرية المحاسبية، الملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2007، ص 54.

المحور الثالث: تنظيم المجلس الدولي للمعايير المحاسبية الدولية IASB

يوجد العديد من الهيئات و المنظمات الدولي التي تهتم بالمعايير المحاسبية الدولية، مثل اللجنة الدولية للمحاسبين القانونيين IFAC ، اللجنة الأوروبية للتقارير المالية EFRAG ، لكن يبقى المجلس (المكتب) الدولي للمعايير المحاسبية الدولية، يعتبر اهم مرجع في ميدان المحاسبة في العالم، و قد اكتسب ثقة العديد من الحكومات في العالم، ما اعطاه صفة المرجعية العالمية في المحاسبة، فمع وجود العديد من الاختلافات و التباين في الممارسات المحاسبية بين الدول في ظل التطورات الاقتصادية المتلاحقة التي يشهدها العالم، و بروز التكتلات الاقتصادية الكبرى و تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات و ازدهار التجارة الخارجية في ظل العولمة، أدت بالمهتمين بمهنة المحاسبة إلى بذل جهود حثيثة في سبيل الوصول إلى توافق دولي حول الممارسات المحاسبية، من خلال تبادل وجهات النظر حول السياسات المحاسبية السائدة محليا، و محاولة توفيقها من خلال الابتعاد عن الاختلاف، و لعبت عدة منظمات و جمعيات مهنية دورا بارزا في هذا المجال و في مقدمتها هيئة معايير المحاسبة الدولية.¹

أولا: هيئة معايير المحاسبة الدولية (IASB)

تأسست هيئة المعايير المحاسبية الدولية سنة 1973 بموجب اتفاقية وقع عليها مندوبي تسعة دول و اتخذت من بريطانيا مقر لها، تولت وضع معايير المحاسبة الدولية (IAS) حيث أصدرت 41 معيارا إلى غاية 2000، أين تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى و إلغاء بعضها فانخفض عددها إلى 30 معيار ، و في عام 1977 شكله هذه اللجنة لجنة دائمة للتفسيرات (SIC) لبحث القضايا المحاسبية التي يحتمل أن تخضع لمعالجة بديلة أو غير مقبولة، في غياب توجيهات محددة، يتعلق عملها بوضع تفسيرات للمعايير التي تم إصدارها فوصلت التفسيرات التي نشرتها حتى سنة 2000 أربعة و ثلاثين تفسيراً، تم فيما بعد دمج الكثير منها ضمن المعايير المحاسبية ذات العلاقة و في عام 1998 أصبح عدد أعضاء اللجنة 143 عضوا يمثلون تنظيمات محاسبية من 101 دولة، مع تعديل مساهما لتصبح معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) حيث صادرة سبعة معايير منها إلى غاية 2007، و أعيد مراجعة 17 معيارا من معايير المحاسبة الدولية .

ثانيا: تعريف المجلس الدولي للمعايير المحاسبية الدولية IASB

عرف القانون الأساسي لهيئة المعايير المحاسبية الدولية مراجعة هيكليّة تمخض عنها تغير في هيكله بدأ العمل بها بتاريخ 01 أبريل 2001، و تقرر حسب التوصية الواردة في القانون الأساسي المادة الرابعة، تحديد الشكل القانوني لهذه الهيئة باعتبارها مؤسسة، و انطلاقا من القانون الأساسي الجديد الذي أدخلت بموجبها إصلاحات جذرية على هيكل هيئة المعايير المحاسبية الدولية فأصبحت تتكون من الهيئات التالية:

1. اللجنة التأسيسية لمعايير المحاسبة الدولية IASB-Fondation

تشكل هذه اللجنة من 19 إداريا يتم اختيارهم من قبل لجنة التعيين، و يشترط في تركيبة الأعضاء أن تكون ممثلة للأسواق المالية العالمية و التنوع في الأصول الجغرافية، حيث تتكون هذه اللجنة من 06 أعضاء من (IFAC) أمريكا الشمالية، 06

¹ C.M-Baudrier et A.la manh , op cit ,p13.

- أعضاء من أوروبا 04 أعضاء من بين 19 عضو للفدرالية الدولية للمحاسبين شريطة التشاور مع لجنة التعيين و احترام التوازن الجغرافي، و يتم تعيين الإداريين لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة و يتمثل دورها الأساسي في :²
- جمع الأموال اللازمة لسير أنشطة الهيئة .
 - إعداد و نشر التقارير السنوية عن النشاط .
 - تعيين أعضاء كل من المجلس الاستشاري للمعايير (SAC) و للجنة الدولية لتفسير المحاسبة المالية (IFRIC) و مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).
 - تقييم استراتيجية و فعالية لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC).

2. مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

- يتشكل من 14 عضو يتم تعيينهم على أساس خبرتهم و كفاءتهم يعمل هذا المجلس تحت كنف اللجنة (IASCF)، بحيث يشغل 12 عضوا منهم مهامهم و يسخرون كل وقتهم لأعمال المجلس و يتقاضون على ذلك أجرا، و يعين أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات على الأكثر قابلة للتجديد مرة واحدة على الأقل، و تكمن مهام مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يلي :
- إعداد و نشر و تعديل المعايير المحاسبية الدولية.
 - نشر مذكرات الإيضاح حول مشاريع المعايير المحاسبية الدولية الجارية.
 - إعداد إجراءات معالجة التدخلات.
 - تشكيل كل أنواع اللجان الاستشارية المتخصصة، لإبداء رأيها حول المشاريع المهمة.
 - القيام بالدراسات في الدول المتقدمة و الناشئة للتأكد من قابلية المعايير للتطبيق .

3. المجلس الاستشاري للمعايير (SAC)

- يتشكل هذا المجلس من ثلاثين عضوا على الأقل يتم تعيينهم من قبل الإداريين لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد يرأسهم رئيس مجلس المعايير المحاسبية الدولية و تتمثل مهام المجلس في توجيه الأعمال، كما يشكل فضاء للربط بين مجلس معايير المحاسبة الدولية و هيئات التوحيد الوطنية و الأطراف الأخرى المهتمة بالمعلومة المالية الدولية .

4. اللجنة الدولية لتفسير المحاسبة المالية (IFRIC)

- تتكون هذه اللجنة من 12 عضوا يتم تعيينهم من قبل الإداريين لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد تهتم هذه اللجنة بتفسير بعض النقاط الخاصة على ضوء المعايير المحاسبية الدولية الموجودة، و إعداد و نشر مشاريع تفاسير لإثرائها بين جمهور المهتمين لعملية عملية التفسير، كما تنسق هذه اللجنة مع هيئات التوحيد الوطنية لضمان حلول ذات جودة عالية .

1 خالده جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2008، ص31

2 مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص 128

ثانيا: التطور التاريخي لمجلس الدولي للمعايير المحاسبية الدولية IASB

نظرا للتطور والنمو الهائل للتجارة الدولية وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات و تزايد الطلب العالمي على السلع والخدمات، أصبح من الضروري إعداد معايير محاسبية تعامل بها كافة الشركات الدولية في إعدادها للقوائم المالية، ومنذ بروز الشركات متعددة الجنسيات و ظهور مشاكل محاسبية معقدة على المستوى العالمي بدأ المهتمون بمهنة المحاسبة في التفكير في التوحيد و التوافق المحاسبي، و ترجع فكرة التوحيد المحاسبي و ضرورة التنسيق بين المعايير المحاسبية إلى سنة 1904 تاريخ انعقاد أول مؤتمر دولي للمحاسبين في مدينة سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث خصصت المناقشات لمقارنة المبادئ و الممارسات المحاسبية للدول الكبرى، و في أوت من سنة 1966 طرح لورد تنسون فكرة مجموعة الدراسات الدولية للمحاسبين القانونيين أثناء فترة عمله كرئيس لمعهد (ICAEW) المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، و في جانفي سنة 1967 أعلن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) و المعهد الدولي العموميين (ICAEW) عن تأسيس مجموعة الدراسات (CICA) للمحاسبين القانونيين، و طبعا مع تعيين رئيس المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين روبرت تروبلاد رئيسا لها، و استمر نشاط المجموعة عشر سنوات و حلت سنة 1977، و أثناء نشاطها نشرت 20 وثيقة على شكل دراسات مقارنة، سميت الآراء المذكورة فيها بالاستنتاجات.³

إذا فممنذ انعقاد أول مؤتمر دولي للمحاسبين ازداد الاهتمام بفكرة إيجاد توافق دولي في المعايير المحاسبية، و تم عقد العديد من الندوات و المؤتمرات و الاجتماعات لتنظيم مهنة المحاسبة و مناقشة المشاكل و تبادل الخبرات ووجهات النظر من اجل التقليل من الاختلافات بين المعايير المحاسبية السائدة و توضيق دائرة الفروقات، و في سنة 1972 انعقد المؤتمر الدولي المحاسبي العاشر في سيدني بأستراليا، حضره 4341 مندوبا عن 59 دولة و اتخذت فيه قرارات هامة، و ذلك بإنشاء هيئتين يمكن أن تكون لهما المقدرة على التعامل مع (IASC) و الاتحاد الدولي للمحاسبين،⁴ و اتجهت العديد من الدول طواعية للتوفيق بين معاييرها و معايير المحاسبة المشاكل المحاسبية الدولية التي تعدها لجنة معايير المحاسبة الدولية لكي تستطيع مواكبة العولمة .

1. منظمة المكتب الدولي للمعايير المحاسبية IASB

إن المعايير المحاسبية الدولية تم إعدادها من طرف المكتب الدولي للمعايير المحاسبية IASB المعايير IAS عبارة عن قواعد متعلقة بإعداد و تقديم القوائم المالية ثم تطويرها في إطار معين من طرف هيئات غير حكومية تتمتع بالخبرة الكبيرة عملت على إنشاء المكتب الدولي للمعايير المحاسبية بهدف وضع إطار تصوري لمهنة المحاسبة و إيجاد الحلول لمجموعة المشاكل التي تعترض عمل المحاسبين على مستوى العالم .

1.1 تاريخ المكتب الدولي للمعايير المحاسبية:

يعود تاريخ تأسيس اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية إلى سنة 1973 بمبادرة من مجموعة من المهنيين المستقلين بقيادة Henry Benson تمثل مجموعة من البلدان (أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، المكسيك، اليابان، هولندا، المملكة المتحدة،

³ طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2006 ص19.

⁴ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 429.

إيرلندا، و-م-أ)، هي منظمة دولية غير حكومية ذات أهداف مهنية، ليس لها القدرة القانونية لفرض المعايير التي إنشاؤها من طرف المهنيين، تهدف إلى الإجابة على مختلف الأسئلة و المشاكل المحاسبة على مستوى العالم بهدف توحيد الطرق المحاسبة.⁵ الهدف الأساسي لهذه المنظمة الدولية المستقلة، هو تطوير المعايير المحاسبة، وكذا توفير محيط مناسبة من أجل إقرار التوافق المحاسبي على مستوى العالم، هذه المنظمة مرت على مجموعة من المحطات حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن:⁶

1973: إنشاء اللجنة الدولية للمعايير المحاسب IASC

1975: نشر أولى معيارين للجنة IAS1 بالطرق المحاسبة، IAS2 متعلق بالمخزونات.

1981: إمضاء أول اتفاق للجنة الدولية للمحاسبة IFAC على أساسها إعطاء مهمة معايير المحاسبة الدولية ل IASC - في هذه المرحلة 1973-1981 إستراتيجية IASC اعتمدت على نشر مجموعة من المعايير، تهدف إلى وضع مجموعة من المبادئ، و الإجراءات المحاسبة يمكن تطبيقها في مختلف الدول لما تناسب التشريعات المحلية و الوطنية، تهدف من وراء هذه الاستراتيجية، إيجاد توافق دولي مما يجيز لها احتلال دور ريادي في وضع معايير محاسبة دولية .

1995: المنظمة الدولية للقيم و الأسواق المالية (OICV) (IOSCO) تمضي اتفاقية مع IASC من خلال تشجيع المستثمرين على مستوى العالم إلى تبني المعايير المحاسبة الخاصة بعرض المعلومة المالية، المعدة من طرف IASB و ذلك في كل تعاملات البورصات العالمية، من خلال هذه الاتفاقية، المعايير المحاسبة الدولية اتخذت منحى آخر فدور IASC لا تتوقف عن إيجاد الحلول و إجراءات المحاسبة، بل تطور إلى المعايير الواجب اعتمادها للتقديم القوائم المالية، و هذا يعني الانتقال من IAS إلى IFRS .

2001 تعتبر أهم محطة في تاريخ معايير المحاسبة الدولية، في هذه السنة تم إنشاء IASB شهر في أبريل، و ذلك من أجل التأقلم مع المهمة الجديدة للمعايير المحاسبة الدولية، هذا التحول أعطى أكثر رسمية ل IASC بصفته المرجع الأساسي للمعايير المحاسبة الدولية، وكذا مهمة المحاسبي الدولي . هذا التوجه حمل معه 5 نقاط أساسية:

- IASC تحول إلى معهد دولي مستقل في إطار تأسيسي IASC FONDATION
 - الهيكل المكلف بإعداد و تقديم المعايير هو مكتب المعايير المحاسبة الدولية IASB
 - المعايير المحاسبة الدولية IAS إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRS.
 - كل المعايير IAS التي لم تتعرض إلى الحذف تبقى سارية المفعول و يمكن العمل بها إلى جانب IFRS.
 - IASB يصادق على بقاء معايير IAS و التي تم إعدادها من طرف اللجنة IASC.
- أضف إلى ذلك أن كل المعايير 41 IAS و التي كانت حتى تاريخ 1 أبريل 2001 سوف تسعى الى محافظة على محتواها، و أن كل معايير جديدة تقدم من طرف IASB سوف تحمل اسم IFRS.⁷

⁵ Waltan P, les deliberations de l'IASB en 2002 et 2003 : une analyse statique, comptabilité-contrôle audit 15(1),2009,pp34-35.

⁶ www.focusifrs.com,consulter le 21juin 11.

⁷ Le vourche joelle, cours de lacomptabilité international, ecole des affaires alger , 2006.

2002 الاتحاد الأوروبي يعلن تبنيه معايير IFRS و ذلك من خلال النشرة الأوروبية الرسمية CEn JOCE 1606/2002 تحت اسم (IFRS 2005) و ذلك انطلاقا من هذا تاريخ الاتحاد الأوروبي سوف يجبر الشركات المنقطة في البورصة، بإعداد القوائم المالية المجمعة باعتماد معايير ابتداء من 1 جانفي 2005.⁸

كذلك خلال هذه السنة و فيما يخص اعمال التوافق بين المكتب IASB و المكتب الأمريكي FASB إلى إجراء المزيد من المفاوضات بشأن التوافق في اعداد و نشر المعايير، وكذا عقد لقاءات تشاورية بهدف توحيد أعمال المعايير المحاسبية .

2003 IASB: تقوم بنشر التقارير النهائية المتعلقة بالمعايير (IAS 1 . 2 . 8 . 10 . 16 . 17 . 21 . 24 . 27 . 28 . 31 . 33 و 34)، الهدف من هذه التحسينات :⁹

- التخفيض من عدد الاختبارات الخاصة بالمعالجة المحاسبية بهدف تشجيع عمليات المقارنة
- إدماج التفسيرات SIC (مكتب لجنة التفسيرات) في المعايير بهدف تسهيل عمليات القراءة.
- 2005/2004 : خلال هذه المرحلة تم فتح ورشة IFRS من اجل تقريب المعايير الدولية و معالجة الانحرافات من أجل إمكانية تطبيقها في دول الاتحاد الأوروبي و التي قامت بتبني معايير سنة 2005، و على هذا تم إعداد تقرير يهدف إلى إعطاء النصائح و الإرشادات بالنسبة للشركات التي تبنت معايير (IFRS 1) لأول مرة، (IFRS6) و شركات الاستخراج، (IFRS4) و معايير خاصة بشركات التأمين.¹⁰

2006: عقد اتفاقية بين IASB و FASB لتأكيد توافقها على التعاون من اجل تقليل الاختلافات بينهما، خدمة للأسواق المالية العالمية و كذلك العمل على وضع معايير محاسبة مشتركة عالية الجودة.

2009 : عرفت مجموعة من الأحداث على مستوى IASC:

- إنشاء لجنة مراقبة ل IASCF
- تحديد أعضاء لجنة مكتب التوصيات و الإرشادات (SAC)
- نشر التقرير النهائي المتعلقة بتطبيق IFRS و PME
- مكتب معالجة الأزمة المالية تقوم بنشر تقريره النهائي يدي من خلاله نصائحه و توصياته و كذا ضرورة تكيف استراتيجية المعايير مع متغيرات السوق الدولية.
- IASB تقوم بنشر الجزء الأول من "IFRS9" مشتقات مالية.

2010 : عرفت هذه السنة العديد من التغيرات التي مست الهيكلية الداخلية للمجلس بالإضافة الى العديد من الوظائف داخل مكتب المعايير المحاسبية، خاصة بعد تغيير المسؤول الاول عن المجلس، و تغيير استراتيجية التوافق و التوحيدي المحاسبي مع المكتب الأمريكي للمعايير المحاسبية و المالية FASB مما أدى الى تأخر نشر المعايير المشتركة الى تاريخ لاحق، كما انه

⁸ C.M-Baudrier et A.la manh , op cit ,p5.

⁹ Stephan burn, op cit , p50.

¹⁰ W.dick, f.missionier-piera, comptabilité financiere en IFRS , edition PEARSON , 2006,p316.

خلال هذه السنة تم الاتفاق على تغيير عديد المسميات التقنية و الخاصة بالهيئات الداخلية المشرفة على عملية اعداد المعايير مع وكذلك التسميات الخاصة بمختلف المصالح و المعايير.

- بحيث تحول IASCF الى IFRS FONDATION.

- بحيث تحول SAC الى IFRS ADVISORY.

- بحيث تحول IFRIC الى IFRS Interpretation commite

ثالثا: إجراءات وضع معايير المحاسبة الدولية

إن عملية إنشاء المعيار المحاسبي يكون على يد مجموعة من الخبراء و المتمرسين في المحاسبة على المستوى الدولي، يتم تعيينهم بفضل الخبرة التي اكتسبوها بصفتهم ينتمون إلى مجموعة و الشركات الدولية في ميدان المحاسبة و المالية الدولية.¹¹

1. المرحلة الشرعية Phase de légitimation:

تنطلق هذه العملية مباشرة بعد طرح المشكلة المحاسبية، و التي عادة ما تكون متعلق بالقياس و اعمال المحاسبين، او الافصاح وفق الاحتياجات السوق و المستثمرين، بحيث من خلال هذه المرحلة سوف يسعى المجلس الدولي للمعايير المحاسبة، الى تقديم الحلول و الاقتراحات المناسبة و المقبولة لكل المستفيدين من نتائج المحاسبة، ما يجعلها مرجعية قيمة في الممارسة المحاسبية مستقبلا، خلال هذه المرحلة يتم إعطاء الشرعية لعملية البحث و وضع المعيار، فخلال هذه الفترة يتم البحث على المشكل الذي يصادف المحاسبين و بعد تحليله من طرف مجلس المكتب يتم وضعه في برنامج عمل اللجنة هذه الأخيرة تقوم بتعيين فوج كامل. اللجنة من خلال أعمالها تعتمد على أعمال خبراء الميدان أو على هذا الأساس تقوم بإعداد مسودة لبرنامج إعداد معيار Projet de norme ، بحيث تقوم بنشرة في موقعها، و توزيعه على العديد من المهنيين و الممارسين لمحاسبة و على إثره تحصل على مجموعة من الاجوبة التعليقات ما يفتح مجال للنقاش (اللجنة تستطيع دعوة خبراء من خارج المكتب لإبداء الرأي في مشروع المعيار) ما يسمح بالقيام بتحسينات المناسبة، و في النهاية و بعد النقاشات المطولة يتم الوصول إلى توافق على إثره يتم نشر الطبعة النهائية للمعيار على موقع الرسمي للمجلس في الانترنت IASB ، مع اعطاء مدة زمنية معينة من اجل الانطلاق في تطبيقه.

2. المرحلة التأسيسية La phase d'institutionnalisation

الهدف من هذه المرحلة هو كسب الاعتراف الخارجي بالمعيار، بعد عملية نشره، فالمعايير المعدة من طرف IASB، تم نشرها في الموقع الرسمي للمجلس، بحيث قام بنشر ما مجموعه 46 معيارا، 30 منها يتم تطبيقها تحمل تاريخ بداية التطبيق، اما الاخرى فقد تم تعديلها او التخلي عنها، بالإضافة الى 16 معيار IFRS حتى هذا التاريخ، الإطار النظري (المفاهيمي) ل IASB

¹¹ A. Kadouri, A. Mimech, op cit, p 59.

كذلك تم نشره، فهو يشكل اضافة كبيرة لمفهوم المحاسبة الدولية، بفضل القواعد و التوجيهات التي يحمها، و التي تساهم مباشرة في تهيئة الارضية المناسبة في سبيل تطبيق المعايير المحاسبية على مستوى الدول الأعضاء، حيث أن المعايير الأخرى لم تجد الصدى المناسب فتم إحلالها بأخرى أو حذفها نهائيا.

و عليه فإن عملية وضع معيار تخضع إلى آليات إجرائية طويلة يدعو إلى تدخل كل أعضاء المكتب IASB و كذا هيئاته، هذا الإجراء يقسم إلى مجموعة مراحل Due process:¹²

تعريف المشكل و تحليله من طرف فريق IASB.

تحليل القواعد و الإجراءات المتوفرة و إمكانية إيجاد الحل للمشكل و كذلك ربط اتصالات مع مكاتب المعايير الأخرى لإبداء رأي في المشكل و كذلك إمكانية وضعه في برنامج عمل IASB.

وضع فوج عمل استشاري يهدف إلى البحث في المشكل من طرف مكتب النصائح و الإرشادات SAC للمكتب IASB.

ينشر الاستبيان الخاص بالمعيار الجديد، بحيث يعمل على معرفة وجهة نظر فنية مختلفة (Exposure draft)

يهدف الاستبيان إلى تجميع أكبر عدد ممكن من التعليقات و المقترحات من أجل توحيد الآراء في عملية توفيقية لأجل إعطاء الحلول للمشكلة المحاسبية .

مناقشة التعليقات وتنظيم ملتقيات بهدف ضم أصوات أخرى إلى أصوات المكتب و اكتساب نوع من الشرعية.

الموافقة على المعيار بعد المناقشات و الاستشارات وذلك بالأغلبية الساحقة.

كانت اللجنة الدولية لإعداد المعايير المحاسبية IASC تصدر معايير المحاسبة الدولية IAS تحت تسمية المعايير المحاسبة الدولية، لكن بعد التعديلات التي طرأت على هيكل اللجنة سنة 2001، بحيث صارت تحت تسمية مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB صارت تسمى بالمعايير الدولية للتقارير المالية (الابلاغ المالي) (IFRS)، تتبع عملية إعداد المعايير المحاسبية المسار المالي الدولية التالي:¹³

- تحديد طبيعة المشكل الذي يتطلب إعداد معيار، يتم على إثره تشكيل فوج عمل يرأسه عضو من المجلس ويضم ممثلين عن هيئات التوحيد لثلاثة دول على الأقل.

- بعد استعراض مختلف المسائل المرتبطة بالمشكل المطروح، يقوم فوج العمل بتقديم أهم الحلول التي تعتمدها اللجنة و من ثم يعرض على مجلس الرقابة و الذي يتكون من أهم الاستشاريين في المجلس IASC ، بحيث تقوم بإسقاط هذه الإطار التصوري من أجل اختبار ملائمتها و اهم النقاط التي سوف يتناولها او يأخذها بعين الاعتبار .¹⁴

¹² Decock Good, C. donsne , **comptabilité internationale : les IAS/IFRS en pratique**, economica, paris 2005, p 13

¹³ -Frydlander Alainpagezy JulienSinsitier **aux IFRS Edition de la performance**/Editions Francis Lefebvre ;paris ;france2004 p11

- بعد تلقي فوج العمل رد على اقتراحاته، يقوم بإعداد ونشر مشروع أولي للمعيار المقترح يتضمن مختلف الحلول المقترحة و تبريراتها، و بعد موافقة المجلس يوزع المشروع بشكل واسع لإثرائه، و من تم الحصول على الردود خلال فترة ستة أشهر.
- حين تلقي الردود يقوم فوج العمل بتحرير الوثيقة النهائية التي تتضمن إعلان المبادئ ويعرضها على المجلس للمصادقة.
- بعد المصادقة يقوم فوج العمل بإعداد مشروع المعيار في شكل مذكرة إيضاح، يتم نشرها لإثرائها وتلقي الردود عليها خلال فترة شهر بعد أن يكون قد تمت المصادقة عليها بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.
- و في الاخير بعد تلقي الردود ودرستها بما تتضمنه من اقتراحات، يقوم فوج العمل بإعداد المشروع النهائي للمعيار، و بعد عرضه يعتمد إذا حظي بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل.

المحور الرابع: تطبيق معايير المحاسبة الدولية في العالم

خلال السنوات الأخيرة وكتيجة لتسارع وتيرة تنامي الاقتصادي الدولي وكذا تسارع حجم المبادلات التجارية وبالتالي عولمة الأسواق المالية ثم وضع المحاسبة في قلب النشاط و الديناميكية الاقتصادية التي تعمل على التنسيق من أجل تسهيل انتقال رؤوس الأموال، كما ان توجه اغلب الهيئات المشرفة على تنظيم الاسواق المالية الى البحث عن المرجعيات المحاسبية التي تسنح بتنظيم عمليات انتاج المعلومة المحاسبية و المالية، بهدف حماية المستثمرين و توفير المعلومات المناسبة لهم في اتخاذ القرار، قد دفع بها الى التوصية بتبني المعايير المحاسبة الدولية، و هو ما ساهم بشكل مباشر في انتشارها و تطورها.

1. تطبيق معايير المحاسبة الدولية في العالم IFRS:

تطبيق معايير IFRS يكون في البلدان التي لا تمتلك مرجع محاسبي محلي، فتطبيق المعايير IFRS يكون في البلدان المتطورة و التي عرفت تقدما كبير في المؤشرات الاقتصادية حديثا بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي. ففي سنة 2006 صار تطبيق معايير IFRS إجباري بالنسبة للشركات المحلية المنقطة في البورصة في 35 بلدا في العالم و كذلك تم السماح باستعمالها في 37 بلد آخر لا يمتلك سوق مالي مؤطر.

أولا: تطبيق المعايير في الاتحاد الأوروبي و باقي العالم

ان الأمرية الأوروبية رقم 1606 / 2002 CE و المؤرخة في 19 جويلية 2002 تجبر الشركات الأوروبية على نشر قوائمها المالية وفق متطلبات المعايير الدولية IFRS ، انطلاقا من تاريخ 1 جانفي 2005، حيث تجبر هذه الشركات على إعداد قوائمها المالية و كذلك القوائم المجمعة وفق المعايير المحاسبة الدولية IFRS.

و عليه فإن تطبيق معايير المحاسبة الدولية IFRS تحول إلى ظاهرة دولية يلمس جميع البلدان مثل الاتحاد الاوربي، بالإضافة الى دول اخرى مثل أستراليا، نيوزلندا، روسيا، الصين، و كذلك بلدان الشرق المتوسط و البلدان الإفريقية من خلال دراسة "GAAP CONVERGENCE 2002" التي تم إعدادها من طرف كبار مكاتب المحاسبة و التدقيق في العالم، حسب هذه الدراسة فإن التقارب الدولي في ميدان معايير المحاسبة في الطريق الصحيح، و بالتالي فإن 90% من بلدان العالم رأت ضرورة التكيف مع النظام الجديد، وأعلنوا موافقتهم تطبيق IFRS .

و من خلال 59 بلد تحت التجربة، فإن 72% من هذه البلدان انطلقت فعلا في تبنيها و تكيفها مع المعايير المحلية، و قد استخلصت النتائج التالية:

- 58% مستعدة لاستبدال المعايير المحاسبة المحلية ب IFRS ، خاصة شركات المنقطة في البورصة.

- 22% ترى ضرورة اختيار معايير IFRS بما يتماشى و المعايير المحلية.

- 20% أبدت استعدادها لحذف الاختلافات و إبداء التعاون بين المعايير المحلية و IFRS.

ثانيا: تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في البلدان السائرة في طريق النمو

هناك العديد من التحفظات الواجب أخذها بعين الاعتبار حين إعداد مسار للمعايير المحاسبة في الدول النامية، أو السائرة في طريق النمو، تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البلدان السائرة في طريق النمو تختلف من نظام لآخر، فهناك من قام

تنبهها و عمل على التوافق بينها و بين المعايير محلية، و هناك من مازال يعتبرها كمرجع محاسبي يمكن للمعايير المحلية ان ترجع اليه و ذلك تماشيا مع الانظمة التشريعية و الاقتصادية بالإضافة الى مناخ الأعمال في كل بلد، و ذلك لكون تمثيل الدول التمثيل النامية في مكتب المعايير IASB ضعيفان و بالتالي مستوى معرفته بخصائص هذه البلدان يكون محدودا، فلتطبيق هذه المعايير نأخذ بعين الاعتبار تمثيل الهيئات و الدول على مستوى المكتب، بما يسمح بإعطاء صورة حقيقية حول الأسواق المالية في الدول النامية و ذلك بفضل الخبراء الممثلين لهذه البلدان.

الدول السائرة في طريق النمو هي البلدان الأكثر حاجة إلى معايير المحاسبة الدولية، لما توفر من فرص استثمارية، و رغبة المستثمرين الى نقل اموالهم اليها، غير ان افتقارها لنظم معلومات متطورة و التبع تعتبر البنية الأساسية لتوفير المعطيات الرئيسية حول حالة النمو الاقتصادي، وكذلك عدم توفر المؤهلات و الطاقات التي تسمح بإيجاد الحلول للمشكلات المحاسبية، قد يؤثر على استراتيجية استقطاب المستثمرين الاجانب، و بالتالي فشل مهمة المحاسبة المحلية في توفير المعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار، و بالتالي فإن الهدف من وجود المعايير في هذه البلدان تتمثل :

- إعطاء معلومات حقيقية حول الحالة الاقتصادية للشركة و القطاع المالية و الدولة.
- من أجل تحقيق التكامل في ميدان المحاسبة و استحداث قاعدة بيانات تساعد على تحليل المشكلات المالية.

1. تمثيل الدول السائرة في طريق النمو في مكتب IASB

إن المكتب الدولي للمعايير المحاسبية IASB تتشكل في غالبيته من أعضاء من الدول المتقدمة و التي تملك سوق مالي نشط، و عليه فإن الدول السائرة في طريق النمو لا تملك تمثيل نوعي على مستوى هذا المكتب، و على الرغم من التغييرات الهيكلية التي مست المكتب الدولي IASB كذلك التحولات الوظيفية يبقى تمثيل الدول السائرة في طريق النمو ضعيف مقارنة مع البلدان الغربية .

2. مساهمة البلدان السائرة في طريق النمو في إعداد المعايير المحاسبية IASB/IFRS

إن المشكلات التي تصادف مكتب المعايير الدولية يتم طرحها عادة من الدول المتقدمة و ذلك بسبب امتلاكها الى سوق مالي نشط بالإضافة الى الشركات الكبرى و التي تعمل في أسواق رؤوس أموال تصادف يوميا مجموعة من العوائق المالية، و على هذا الأساس تجد الدول السائرة في طريق النمو مشكل في التواصل مع المكتب الدولي و ذلك نتيجة لافتقارها إلى الخبرة من أجل إبداء رأي فني في أي مشكلة محاسبية او مالية، و ذلك يعود إلى طبيعة اقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو، و كذلك مشكل اللغة (لغة التشريعات القانونية ولغة الأعمال و المعايير) ، و هذا ما يدفع هذه البلدان إلى طلب مجموعة من التوضيحات و الاستشارات في سبيل تطبيق أي معايير محاسبي جديد، و الدليل على ذلك ضعف مشاركة هذه البلدان في مسار إعداد المعيار، و كذلك إجاباتها على مشكلات مطروحة في قوائم استبيان IASB فحسب هذا الأخير فإن مشاركة البلدان السائرة في طريق النمو تبقى ضعيفة في ميدان الاقتراحات حيث أن متوسط التعليقات يكون ما بين 5-22 % و عليه فهي لا تملك قوة اقتراح .

فاحتياجات الدول السائرة في طريق النمو مثل الجزائر إلى IFRS/IASB، يجب الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الضرورية للدول السائرة في طريق النمو بالنسبة للمعايير المحاسبية الدولية. فمن بين الانتقادات الموجهة إلى IASB هو سيطرة و

نفوذ و-م-أ و بريطانيا على ميدان المعايير المحاسبية الدولية، حيث أن جل معايير المكتب الدولي تتماشى مع الواقع الاقتصادي الانجلو ساكسوني، و هو ما يطرح مشكلة تطبيقها في الدول الاخرى التي لا تتبنى نفس المنهج، نتيجة الاختلاف في المناهج و الطرق المحاسبية، فننفوذ العالم الانجلو ساكسوني على IASB يطرح مشكلة التطبيق لدى مستعملي معايير المحاسبة الدولية، بحيث ان هذه المعايير تم بناؤها في شروط اقتصادية و مالية معينة، تخدم اطراف محددة، تهدف إلى توفير معلومات لسوق مالي نشط عكس بعض البلدان النامية التي لا تمتلك اسواق مالية نشطة، كمت انها تفتقد إلى ديناميكية مالية سريعة (مثل الجزائر)، و هو ما يجعل استعمالات المعلومة المالية تنحصر في أغراض تسييرية و بناء برامج اقتصادية تغيب فيه ثقافة الربحية.

و على هذا الأساس تم تقديم الانتقاد لIASB بسبب عدم أخذه بعين الاعتبار الفلسفات و النظريات المحاسبية المطبقة في جميع أنحاء العالم (النظام القانوني في المحاسبة)، مما يشكل عائق لتطبيق هذه المعايير على مستوى تلك البلدان.

ثالثاً: تجربة الدول العربية

☞ في جمهورية مصر العربية تم إصدار معايير محاسبية تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية حيث قامت اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية بإعداد المعايير المحاسبية وصدر شأنها القرار الوزاري رقم 503 لسنة 1997 و بالرغم من تسمية هذه المعايير بالمعايير المصرية إلا أنها ترجمة كاملة للمعايير المحاسبية الدولية

☞ في المملكة العربية السعودية قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بوضع معايير محاسبية خاصة مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية بعد ترجمتها إلى اللغة العربية.

☞ في المملكة الأردنية تمت ترجمة المعايير المحاسبية الدولية من قبل الهيئات المعنية للسعي إلى تطبيقها لدى الشركات ومن قبل الجهات العاملة في أعمال التدقيق و الحسابات.

☞ و في سوريا تم اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في شركات المساهمة التي تم تسجيلها في بورصة دمشق كما تم العمل على تعديل النظام المحاسبي بما ينسجم مع المعايير الأساسية للمحاسبة الدولية.

المحور الخامس: تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر

في الجزائر يتميز النظام المحاسبي بكونه نظام قانوني يحمل صفة إجبارية التطبيق، فالمادة 09 من القانون التجاري تعتبر أن كل شخص معنوي أو طبيعي يحمل صفة التاجر عليه مسك دفاتر يومية لتسجيل مختلف العمليات والاحتفاظ بها، كما أن المادة 13 من القانون التجاري تسمح للمحاسبة بلعب دور أداة إثبات و ذلك بفضل إجبارية إمساكها والاحتفاظ بالوثائق المحاسبية.

إن أهم ما يميز التنظيم المحاسبي في الجزائر تأثره بالتوجه الاشتراكي الذي تبنته الدولة بعد الاستقلال ، استنادا إلى خلفية جنائية ناتجة عن اضطلاع وزارة المالية بمهمة التنظيم المحاسبي، حيث اعتبرت المحاسبة أداة لتحديد الوعاء الضريبي للمؤسسات الخاضعة للضريبة، و بالتالي توفر أداة رقابة تسمح للدولة بتحديد الإيرادات الجبائية المتأتية من هذه المؤسسات، و بذلك استمر المخطط المحاسبي الوطني منذ إصداره سنة 1975 كمرجعية محاسبية وطنية، تقدم المؤسسة على أساسه قوائم مالية تعنى باحتياجات إدارة الضرائب دون إعطاء أهمية لحاجة باقي الأطراف المستخدمة لهذه القوائم على رأسهم مقدمو رأس المال ، الدائنون و المستثمرون.

في إطار التوافق و التجانس الدولي في ميدان المحاسبة (المبادئ و القواعد)، مجلس المحاسبة الجزائري اتخذ قرار بضرورة تجديد النظام المحاسبي الجزائري بما يتماشى و المعطيات الاقتصادية الحديثة.

النظام المحاسبي المالي والذي يستمد مجموع قواعده و مبادئه من المعايير المحاسبية الدولية، و التي تتماشى مع التغيرات في أسواق المال الدولية، حيث تم تبني هذه المعايير وتكييفها مع الواقع الاقتصادي الجزائري.

النظام SCF الذي تم الموافقة عليه من طرف جمعية المجلس الشعبي الوطني، تم إعلان نشره في القانون رقم 07-11 بتاريخ 08 ماي 2008 ، و الذي تخصص في كيفية تطبيق اللوائح التنظيمية الخاص بالقانون 07-11 ، و كذلك تاريخ بداية تطبيقه، و التي توافق 2010 .

أولاً: الإصلاحات المحاسبية في الجزائر

ظهرت فكرة تغيير المخطط المحاسبي الوطني في سياق التطورات التي عرفتها الجزائر في كافة المجالات، و ما ترتب عنها من إصلاحات اقتصادية باشرتها الجزائر منذ تسعينات القرن الماضي، و قد تم وضع المخطط المحاسبي الوطني الصادر سنة 1975 حسب معايير الاقتصاد الموجه أو المخطط، من أجل توفير معلومات تستعمل على المستوى الكلي كالتشغيل و الإنتاج، و بالتالي وضع لتلبية احتياجات المحاسبة الوطنية، غير أن هذا المخطط الذي كان يتلاءم مع خصوصيات مرحلة سابقة، لم يعد كذلك اليوم في ظل فتح الاقتصاد الجزائري على اقتصاد السوق،

سعي الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فتح المجال للاستثمار الأجنبي، فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للخواص، إنشاء البورصة، خصخصة البنوك...، كل هذه العوامل فرضت ضرورة توفير معلومات محاسبية و مالية عن المؤسسات ذات فائدة بالنسبة لأطراف متعددة من مستخدمي هذه المعلومات.

و بقدر ما يقدم المخطط المحاسبي الوطني قوائم مالية مفيدة لمصلحة الضرائب، بقدر ما تعجز هذه القوائم عن تلبية احتياجات المستثمر من المعلومات، لذلك ينبغي الفصل بين الميزانية المحاسبية التي يتم إعدادها وفق أسس و قواعد تجارية و بين الميزانية الجبائية، حيث توفر الأولى معلومات دقيقة و صورة عادلة عن الوضعية الاقتصادية للمؤسسة و نتائج نشاطها، يراعى فيها إعطاء موازنة متكافئة تحافظ على مصالح مختلف الفئات المستخدمة للقوائم المالية ذات العرض العام، خاصة لمن ليس لديهم السلطة للحصول على المعلومات، لذلك لم يتوفر للجزائر خيار آخر سوى إصلاح و تكييف النظام المحاسبي الجزائري حسب نموذج معايير المحاسبة الدولية، حيث تمكن هذه الأخيرة من إنشاء نظام محاسبي يستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة.

و على هذا الأساس بدأت عمليات تعديل المخطط المحاسبي الوطني، بداية من الثلاثي الأول لسنة 2001 على أن تنتهي في ظرف 12 شهر، حيث مول هذا المشروع من طرف البنك الدولي و تدور هذه التعديلات حول النقاط التالية:¹

- إعطاء تعاريف و مفاهيم و بناء الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الجديد .
- تحديد طرق التقييم بالنسبة لعناصر الأصول وعناصر الخصوم و كذلك حسابات التسيير.
- إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية والجداول الملحق، تحديد الحسابات و نظام المجموعات و كيفية تسيير الحسابات.
- تحديد قواعد وإيضاحات خاصة بالمفاهيم.

إن الأعمال المتعلقة بالإصلاحات المحاسبية في الجزائر انطلقت منذ 1998 مراجعة المخطط المحاسبي الوطني لم تتم بسبب عدم كفاءة أعضاء اللجنة المكلفة بأعمال الإصلاح وذلك بأنهم لا يتمكنوا من إعطاء تصور جديد للمخطط المحاسبي مما دفع السلطات العمومية إلى استدعاء المنظمات الفرنسية المتخصصة في المعايير و أسندت إليها مهمة إصلاح المخطط المحاسبي الوطني و هذه المنظمات متكونة في:²

- المجلس الوطني للمحاسبة (CNC)
- المجلس الأعلى للخبراء المحاسبين (C.S.O.E.C)
- الشركة الوطنية لمحافظي الحسابات (C.N.C.C)

1. أعمال لجنة PCN:

و ذلك من اجل التماشي مع التغيرات الاقتصادية الوطنية، و كذلك حتى يصبح PCN قادر على التعامل مع مختلف المتغيرات الاقتصادية، تمثلت المهمة الأساسية في مراجعة نظم المعلومات المحاسبية، و جعلها أداة فعالة في تسيير الشركات الجزائرية، تم تشكيل فوج عمل يتمثل دوره في التفكير في مقاربة نموذجية لعملية المراجعة و التي تمثلت مهمتها في:³

- تقييم PCN و معرفة أهم النقائص .
- إعداد مشروع مخطط محاسبي .
- استقبال الملاحظات و الاقتراحات من المهنيين و ذوي الاختصاص حول المشروع .

¹ SAHEB BAGHACHA. Op-cit. p 115

² Amel ben yakhlef, op-cit, p28

³ Samir marouani, op-cit, p67

- إعداد مشروع مخطط محاسبي أخذ بعين الاعتبار الملاحظات و الاقتراحات.
- إخضاع مشروع على مجلس لاختباره .

بعد الموافقة على المقاربة التي أعدها الفوج تحول هذا الأخير إلى لجنة PCN

2. اقتراحات المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي للجزائر

بعد إنهاء مهمة لجنة PCN سنة 2001، بسبب فشل الباحثين في المعايير المحاسبية الجزائريين في تصور مخطط محاسبي جديد، صارت مهمة مراجعة المخطط المحاسبي تستدعي تدخل محترفين من أهل الاختصاص، حتى وإن كانت جنسياتهم غير جزائرية، وعليه نتيجة للتقارب الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي بين الجزائر و فرنسا، وكذلك نفوذ المعايير المحاسبية الفرنسية على النظام المحاسبي الجزائري، تم تكليف المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي بمهمة الإصلاحات المحاسبة في الجزائر، هذه العملية التي تم تمويلها من طرف البنك العالمي، و بعد دراسة شاملة للمخطط المحاسبي الوطني، قدم فريق عمل CNC الفرنسي قدم ثلاثة مقترحات ممكن للإصلاح المحاسبي:

❖ الاحتفاظ بالهيكل الحالية ل PCN مع تحديث و كذلك الأخذ بعين الاعتبار التحسينات في المخطط الاقتصادي و القانوني الوطني .

❖ الاحتفاظ بالهيكل الحالية ل PCN مع إدخال بعض الحلول التقنية المطورة بواسطة المعايير المحاسبة

❖ تحرير نسخة عصرية و جديدة ل PCN تأخذ بعين الاعتبار المبادئ و القواعد المحاسبة المطبقة في معايير المحاسبة الدولية .

❖ الخيار الأول: حسب هذا الخيار يتم المحافظة على الهيكل الحالي للمخطط المحاسبي الوطني، و تقتصر التعديلات على جوانب محدودة تماشياً مع تغيرات المحيط القانوني و الاقتصادي في الجزائر، و الذي بقي ثابتاً منذ صدور قانون توجيه الاستثمارات الوطنية سنة 1988، هذا الخيار اتخذ حسب قرار صدر سنة 1999 من طرف السلطات العمومية بفضل المرسوم الوزاري رقم 42 في أكتوبر 999 ، و المتمثل في تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع نشاطات المؤسسة القابضة و على الرغم من بساطة هذا الخيار فله عيوب تتمثل في:⁴

- لن يؤدي هذا الخيار إلى تطوير و تحديث النظام المحاسبي الجزائري ، بل سيبقي بعض جوانب القصور التي يعاني منها حالياً.
- لم يهتم بالمشاكل النقدية التي تواجهها المؤسسات و التي تبقى دون حلول.

❖ الخيار الثاني: و يتمثل في المحافظة على الهيكل الحالي للمخطط المحاسبي الوطني مع إدخال بعض الحلول التقنية المطورة حسب معايير المحاسبة الدولية، و يطبق هذا الخيار دون وجود إطار مفاهيمي، و مع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبين مختلفين يعطيان نظام مختلط هجين ، و على الرغم من إيجابياته المتمثلة في تمكين المؤسسات من تقديم قوائم مالية مفهومة من قبل المستثمرين الأجانب و تحسين جودة المعلومات إلا أنه يعاني من نقائص تتمثل فيما يلي:⁵

- وجود إمكانية عدم توافق بين المعالجات المحاسبية الوطنية و بعض المتطلبات الجديدة للمعايير الدولية .
- إلزامية تعديل الوسائل البيداغوجية للتكوين .

⁴ Samir marouani . op-cit.p 69

⁵ Samir marouani . op-cit.p 70

❖ **الخيار الثالث:** بالنسبة لهذا الخيار فهو يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني، مع عصره شكله ووضع إطاره المفاهيمي الذي يتضمن مجموعة من المبادئ و المفاهيم المعمول بها في المعايير الدولية، و حسب النسخة الجديدة للمخطط المحاسبي الوطني فإن المعالجات المحاسبية، يتم تصميمها اعتمادا على أهداف المحاسبة، و بذلك يجد المستثمرون الأجانب معالجات معمول بها على المستوى الدولي، لكن هذا الخيار سيؤدي إلى التعديل الشامل للمخطط المحاسبي الوطني، و من ثمة التخلي عن الممارسات السائدة على المستوى المهني، و المفاهيم السائدة على المستوى الأكاديمي .

3. الخيار الجزائري حول الإصلاح المحاسبي:

بعد تقديم السيناريوهات الثلاثة من طرف المجلس الوطني المحاسبي الفرنسي، المجلس المحاسبي الجزائري قام باختبار **السيناريو الثالث**، إعداد نظام محاسبي متوافق مع معايير المحاسبة الدولية، اختيار CNC الجزائري للمخطط المحاسبي الجديد بشكل تغيير جذري مقارنة بنتائج أعمال لجنة PCN (هذه الأخيرة رأّت ضرورة الاحتفاظ ب PCN و تدعيمه ببعض الخيارات المطبقة في المعايير من دون الإشارة إلى ضرورة استبداله)، و ذلك بسبب التكلفة الممكن تحملها حالة قرار إحلاله .

لقد كان للبنك الدولي و كذا صندوق النقد الدولي تأثير و نفوذ كبير للخيار الجزائري، فالبنك الدولي قام بتمويل عملية الإصلاح، و كذلك FMI قامت بممارسة ضغوطات على الدول التي تتعامل معها من أجل تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

بنى المجلس الوطني للمحاسبة الخيار الثالث في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001 ، و يعني إعادة تشكيل نظام محاسبي جديد، منبثق عن معايير المحاسبة الدولية و ذلك في إطار تحديث الأدوات المرافقة لعمليات الإصلاح الاقتصادي التي عرفت الجزائر مؤخرا ، و بعد فحص مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد، تم الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة في 12 جويلية 2006، و يأخذ بعين الاعتبار هذا المشروع الجديد جزء كبير من معايير المحاسبة الدولية الحالية لأنه يتفق معها في وضع إطار مفاهيمي من حيث نطاق التطبيق، مستخدم القوائم المالية، طبيعية و أهداف القوائم المالية، المبادئ و المفاهيم المحاسبية، الأسس العامة و الخاصة للتسجيل المحاسبي و القياس، العمليات العادية و الاستثنائية، و كذلك من حيث عرض القوائم المالية الأصول، الخصوم، تحديد القوائم المالية الإلزامية... ، ويتضمن النظام المحاسبي المالي طروحات جديدة و تتمثل فيما يلي⁶:

- لتقارب في الممارسات المحاسبية المحلية و الممارسات المحاسبية الدولية، الأمر الذي يسمح للمحاسبة أن تكون ضمن إطارا تصوريا و مبادئ أكثر تلاؤم مع اقتصاد السوق، و كذا التمكن من إصدار معلومة دقيقة تساهم في إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة .
- ترتبط بوضع المبادئ و القواعد في نصوص أكثر تفسيريا و وضوحا و التي من شأنها توجيه التسجيل المحاسبي للمعلومات ن تقييمها و إعداد القوائم المالية، و بذلك الحد من أخطار الانحرافات الإدارية و غير الإدارية للقواعد و تشجيع تدقيق و فحص الحسابات.

و بعد تكييف النظام المحاسبي الجزائري وفق المعايير الدولية صار فرصة لسد أوجه القصور التي يعرفها المخطط المحاسبي الوطني، هذا الأخير لا يتفق إلى حد ما مع محتوى المعايير الدولية، مقارنة بالمعايير، حيث لم يعالج المخطط المحاسبي الوطني قائمة

⁶ عقاري مصطفى، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني للمحاسبة، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2005، ص-ص 69-76

المركز المالي إلا بصفة ضئيلة في الممارسة المحاسبية بالجزائر، و بالنسبة للمعايير المنظمة للعمل المحاسبي تعاني منه المحاسبة في الجزائر ينجر عنها مشاكل أدت إلى ترسيخ واقع مهني يمتاز بعجز محاسبي كبير .

إن عملية إعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني 1975، هي التي أعطت ميلاد النظام المحاسبي المالي للمؤسسات، و التي تدخل في إطار تحديث الوسائل و الآليات، من أجل الاصلاحات الاقتصادية، هذا المرجع المحاسبي الجديد و المستلهم من المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ، تم تطبيق وفق قانون في إطار إعداد القوائم الخاصة .

وعليه فإنه يتعلق بتغيير في الثقافة المحاسبية في الجزائر يحول المعايير المحاسبية الدولية، هذه الأخيرة تمثل مرجعية محاسبة تطبق في أكثر من 100 بلد، بما فيها الأوروبية إضافة إلى 120 منظمة مهنية في العالم .

المرجع المحاسبي الجديد يأخذ بعين الاعتبار معظم المعايير المطبقة IFRS، وبالتالي فإنه يضم بالجوانب التالية:⁷

- تعريف إطار مفاهيمي (مجال التطبيق، مستعملي القوائم المالية، طبيعة و أهداف القوائم المالية، الاتفاقات المحاسبية، المبادئ المحاسبية الأساسية).
- القواعد العامة و الخاصة للتقييم و المحاسبة (مبادئ عامة، قواعد خاصة للمحاسبة و التقييم و الأعمال العادية و الخاصة)
- تقديم و نشر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، حسابات النتائج حالة تغيير رؤوس الأموال، جدول تدفقات الخزينة، الملاحق).

ثانيا: المخطط المحاسبي المالي الجزائري (SCF)

من خلال إرادتها تقرب الممارسات المحاسبية إلى المعايير الدولية، الجزائر قامت بتبني نظام محاسبي مالي SCF. هذا الأخير تم عرضه في إطار قانوني متكون من النصوص القانونية التالية:

- القانون رقم 07-11 تاريخ 25 نوفمبر 2007 والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي.
- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 تاريخ 26 ماي 2008 والمتعلق بالأحكام القانونية.
- المرسوم الوزاري 26 جويلية 2008 و الذي يعين قواعد التقييم و المعالجة المحاسبية، محتوى و كيفية إعداد القوائم المالية إضافة إلى مخطط الحسابات و كيفية عملها .
- التعليم رقم 002 ل 29 أكتوبر 2009 والمتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010.

1. أهداف المرجع المحاسبي الجديد في الجزائر:

1.1. أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي في المحيط لاقصادي في الجزائر

يدعو تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة، إلى التساؤل حول الطريقة المتبعة لتحقيق هذا الغرض، أي هل سيكون التطبيق بأثر رجعي Une application retrospective أم لا ؟ ، أو بصفة عامة، بأي كيفية سيتم الانتقال من الوضع الذي تطبق فيه معايير محاسبية غير المعايير الدولية، إلى الوضع الذي تطبق فيه المعايير الدولية ؟

⁷ Djilali abdelhamid, reflexion sur le projet du nouveau référentiel comptable algerien en rapport avec les normes IAS/IFRS ; siminaire 24-27 septembre 2005 ; IEDF, 12juillet 2006

لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى، فإن المطبق لمعايير التقارير IFRS-01 حسب القوائم المالية للمرة الأولى، هي المؤسسة التي تصرح للمرة الأولى و بعبارة واضحة و غير متحفظة أن قوائمها المالية ذات الاستخدام العام تتوافق مع المعايير الدولية، و تكون المؤسسة مطبقة للمرة الأولى إذا أعدت في السنة السابقة قوائمها المالية استنادا إلى المعايير الدولية لاستخدام الإدارة الداخلي، و لم يتم تزويد هذه القوائم للملاك أو أصحاب العلاقة الخارجيين مثل المستثمرين أو الدائنين، أما إذا تم تزويد القوائم المالية المعدة وفق المعايير الدولية لأي سبب لطرف خارجي في السنة السابقة، فتعتبر المؤسسة قد سبق، حيث يضمن هذا المعيار أن إعداد IFRS-01، لها تطبيق المعايير الدولية و لا يطبق بذلك المعيار الخاص القوائم المالية لأول مرة وفق المعايير الدولية سوف يتم كما لو كانت معايير التقارير المالية الدولية هي المطبقة دائما، لذلك يجب أن توفر معلومات عالية الجودة بحيث:⁸

- تحقق الشفافية لمستخدميها و كذلك معلومات مقارنة عن الفترات المعروضة .
 - توفر نقطة بداية مناسبة للمحاسبة على أساس المعايير الدولية .
 - يمكن إعدادها بتكلفة لا تتجاوز المنفعة التي توفرها لمستخدميها .
- و ينص المعيار على تطبيق المعايير الدولية بأثر رجعي مع مراعاة إستثناءات و إعفاءات معينة، و وفقا لذلك فإن المبالغ المقارنة بما في ذلك الميزانية الافتتاحية عن الفترة المقارنة، ينبغي أن يعاد إعدادها بالتحويل من المبادئ المحاسبية المستخدمة سابقا إلى المعايير الدولية، و بذلك يميز بين تاريخين:⁹
- تاريخ الإثبات: و هو تاريخ نشر أول مجموعة قوائم مالية تنص صراحة على أنها ملتزمة بالمعايير الدولية على سبيل المثال 31 ديسمبر 2010.

تاريخ الانتقال: هو تاريخ الميزانية الافتتاحية للقوائم المالية المقارنة للسنة السابقة على سبيل المثال 01 جانفي 2009 .

لقد تقرر في 25 مارس 2009 تطبيق النظام المحاسبي المالي، على أن يكون تاريخ نشر أول مجموعة قوائم مالية وفقا له ابتداء من 31 ديسمبر 2010، و سيكون الانتقال بأثر رجعي، و على هذا الأساس ستخضع القوائم المالية لاشتراطات التطبيق بأثر رجعي، و نذكر من بين هذه الاشتراطات ما يلي :

- إعداد ميزانية افتتاحية وفق النظام المحاسبي المالي و أخرى مقارنة للسنة السابقة.
- أي فروق في القيم و المبالغ السابق تسجيلها كنتيجة للأحداث و الصفقات التي حدثت قبل تاريخ الانتقال يتم الاعتراف بها في تاريخ الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي في حسابات حقوق الملكية.
- الإفصاح عن بعض البيانات المالية للفترات قبل الميزانية الافتتاحية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي.¹⁰

⁸ Samir Merouani , Op.cit.p.69

⁹ طارق عبد العال حماد , دليل المحاسب الى تطبيق التقارير المالية الدولية الحديثة ' الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 4

1. نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي

تلتزم الدول المقبلة على تطبيق المعايير الدولية بتحديد نطاق المؤسسات المعنية بهذا التطبيق و عموما يتحدد ذلك من خلال إقامة تحليلات على ثلاث مستويات:

- المستوى الأول: المؤسسات كبيرة الحجم.
- المستوى الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المستوى الثالث: المؤسسات المصغرة.

و الجزائر على غرار كافة الدول عمدت على تحديد نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي، حتى لا تلزم بعض الكيانات الصغيرة على الاستجابة لمتطلبات نشر المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، حيث تخضع تلك الكيانات التي تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال و عدد المستخدمين، و طبيعة النشاط تحدد من طرف وزارة المالية تعرف بمحاسبة الخزينة ، إلا إذا انتهجت وجهة أخرى من تلقاء نفسها، على أن تركز محاسبة الخزينة على إعداد دفتر خزينة، يبرز التدفق الصافي للأموال إيرادات أو خسائر صافية .

و يعد نظام المحاسبة المالية الجديد مجموعة من الإجراءات و النصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية و المحاسبية، للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون و قرارات الإدارة الوصية، و بذلك جاء القرار الوزاري الصادر في 26 جويلية 2008 لتحديد عتبة رقم الأعمال و عدد العمال و مجال نشاط المؤسسات المصغرة، التي تسمح لها بمسك محاسبة مبسطة و لا يتجاوز رقم أعمالها و عدد عمالها حد معين، على مدى دورتين متتاليتين كما هو مبين فيما يلي :¹¹

- المؤسسات التي تمارس نشاط تجاري و لا يتعدى رقم أعمالها 10 مليون دج و عدد العمال الدائمين لا يتعدى 9 عمال .
- المؤسسات المصغرة التي تمارس نشاط إنتاجي أو حرفي و لا يتعدى رقم أعمالها 6 مليون دج و عدد العمال الدائمين لا يتعدى 9 عمال .
- المؤسسات المصغرة التي تمارس نشاط خدمي أو آخر و لا يتعدى رقم أعمالها 3 مليون دج و عدد العمال الدائمين لا يتعدى 9 عمال .

إن الحدث المسبب للتسجيل المحاسبي في إطار محاسبة الخزينة، هو التحصيل أو الدفع، و تراعي الكيانات الخاضعة لمثل هذه المحاسبة في نتائجها و في إعداد وضعيتها المالية، تغيرات الأصول و الحسابات الدائنة، و الديون التي تم جردها و المسجلة بين بداية السنة المالية، و نهايتها، و ذلك فيما إذا كانت هذه العناصر تمثل جانبا مهما على أساس أهميتها النسبية أو طبيعتها، و يفترض في تطبيق محاسبة الخزينة توفر شرطين أساسيين هما :

المسك المنتظم لدفاتر الخزينة، مع احتمال تجميع الإيرادات اليومية ذات المبلغ الضئيل عند الاقتضاء، و دفتر النفقات الذي تسجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني.

¹¹ القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال و عدد المستخدمين وأنشطة الكيانات الصغيرة لمسك محاسبة مالية مبسطة.

حفظ الوثائق الثبوتية الرئيسية كالفواتير المستلمة او الصادرة، بيانات البنوك، نسخ الرسائل.... ، و تؤرخ و تصنف و ترقم هذه الوثائق الثبوتية سواء كانت داخلية أو خارجية.

إن النظام المحاسبي الجديد، قد اعتمد على مجموعة من المبادئ و القواعد الموجودة خاصة ما تعلق بالمسك المحاسبي، و تقديم و إعداد القوائم المالية و عليه فإن المؤسسات الجزائرية و من خلال تطبيقها لهذا النظام الجديد تهدف إلى:¹²

- تقديم صورة حقيقية للوضعية المالية و كذا كفاءة استعمال أموال الشركة و ذلك باحترام القوانين و الالتزامات المحاسبية.
- تسمح بإجراء أعمال مقارنة من أجل معرفة تطور المؤسسة التطور الزمني (مقارنة قوائم المالية للشركة مع السنوات الفارطة التطور القطاعي) ، إجراء مقارنة قوائم مالية للشركة و قوائم مالية للمنافسين.
- المساهمة في تطور مردودية المنشأة و ذلك بالمعرفة الجيدة للآليات الاقتصادية و المحاسبة بهدف تحسين جودة التسيير.
- تسمح بإجراء رقابة على الحسابات بما يعطي الضمان للمسيرين، المساهمين و الشركة، أضف إلى ذلك السلطات العمومية و العمال حول مصداقية و صحة المعلومة المقدمة في القوائم المالية للمنشأة.
- المساهمة في اتخاذ القرار و أعمال تسيير مخاطر السوق، بما فيها المخاطر الحكومية.
- نشر معلومة مالية كاملة و دقيقة صادقة و تعبر عن الواقع الاقتصادي للمنشأة، تتميز بالشفافية من أجل تشجيع المستثمرين و إعطائهم الثقة لتوظيف أموالهم.
- انطلاقا من المعلومات المقدمة في القوائم المالية و التي تتميز بالشفافية و الأهمية النسبة تشارك في إعداد الإحصاءات و الموازنات التقديرية. أضف إلى ذلك معطيات بالنسبة للمحاسبة الوطنية.
- تسمح بالتسجيل المحاسبي و بطريقة صادقة و أكثر شمولية كل التعاملات الاقتصادية للمنشأة ، بهدف إمكانية إعداد التصاريح الجبائية، الشركات المتعددة الجنسيات تستفيد من هذا النظام المحاسبي، لأنه يخلق نوع من التجانس في إعداد التقارير الداخلية للتسيير، و كذلك توحيد الإجراءات المحاسبة في جميع البلدان .

ثالثا: رهانات تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

تمثل الرهانات الكبيرة في تطبيق SCF في محورين هامين :¹³

حفظ نظام معلومات المنشأة .

السياسة الاتصالية المالية للمنشأة .

1. نظام معلومات المنشأة:

صار على الشركات الجزائرية التكيف مع النظام المحاسبي الجديد، و ذلك سواء بتغيير نمط تسييرها لنظامها المعلوماتي، أو القيام بتغييرات جذرية تمس الوسائل و الأفراد، حتى تتمكن من التماشي مع المتطلبات الجديدة للتسيير، إنه من الضروري إعادة

¹² Samir marouani , op-cit, p 92

¹³ Djilali abdelhamide, les normes comptable internationales IAS/IFRS, siminaire portant sur la normalisation comptable internationale 24 septembre 03 octobre, kolea, alger

النظر في وظيفة المحاسبة في الشركات، و مدى مساهمتها في عمليات اتخاذ القرار، و ذلك بإعادة النظر في البرمجيات المحاسبة المستعملة، إعادة النظر في هيكلية و تنظيم المعطيات المالية و ذلك بإجراء مقاربات بين التقارير الداخلة للتسيير و القوائم المالية.

2. السياسة الاتصالية المالية للمنشأة:

هنا يتم التطرق إلى مختلف التقارير المالية المنشورة من المنشآت الاقتصادية المستجدة المقترحة من طرف SCF سيكون لها تأثير معتبر على دور المعلومات المالية في النشاط الاقتصادي، و عليه فإن المعلومة المالية يجب أن يتم إعدادها، و تقديمها وفقا للمتطلبات و الشروط الجديدة الموضوعة من طرف SCF أخذ بعين الاعتبار:

- قوائم مالية ملخصة .
- معلومات على الأنشطة القطاعية.
- ملاحق مفصلة و ذات جودة في المعلومات المقدمة .
- تحسين تواريخ إعداد و تقديم التقارير المالية .
- التكيف مع نظام تسيير الشركة و نظام اقتصاد السوق .

3. مسار انتقال نظام المعلومات المحاسبي للمنشأة من PCN إلى SCF:

إن الانتقال من PCN إلى SCF يشكل تغيير جذري يمس كل المستويات التنظيمية في المنشأة، و من أجل نجاح عملية الانتقال فإن المسؤولية تقع على عاتق كل المسيرين داخل المنشأة، لأن هذا النظام المحاسبي الجديد، سوف لن يحل المخطط المحاسبي فقط بل سوف يجلب مفاهيم و تطبيقات محاسبة تبقى مجهولة بالنسبة للمحاسب الجزائري، SCF تطبيقه سوف يمس كل الوظائف التسييرية، و عليه فإنه من الواجب وضع استراتيجية مناسبة من أجل الانتقال إلى الفلسفة المحاسبية الجديدة التي تبناها SCF: ¹⁴

- إعطاء تعريف لاستراتيجية الانتقال إلى المرجع المحاسبي الجديد و كذلك توفير الإمكانيات اللازمة ماديه عبر ماديه.
- وضع إجراءات جديدة (تجديد المقررات التعليمية ، وضع دورات تكوينية ، توفير الوسائل المساعدة على تطبيق و ذلك من أجل تحفيز و تحضير المعنيين بعملية التطبيق SCF) .
- وضع دليل محاسبي جديد لقائمة الحسابات (هذا العمل يتطلب مشاركة كل الفاعلين على كل المستويات بما فيهم غير المحاسبين).
- تحويل القوائم المالية للدورات السابقة، و إعطاء الحلول لكل المشاكل التي يمكن أن تصادف عملية تحويل القوائم المالية (القوائم المالية التي تم إعدادها وفق شروط PCN تم تحويلها حسب شروط SCF).
- عند إعداد أول قائمة مالية وفق شروط SCF يتم تبين كل التغييرات الناجحة عن الانتقال من القوائم المالية السابقة.

¹⁴ A .kadouri,A.Mimech, op-cit , p 38

رابعا: خطوات الانتقال المؤسسات من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

1. المحيط المحاسبي في الجزائر

تم لأول مرة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر بموجب الأمر 71-82 بتاريخ 1971/12/29 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسب و الخبير المحاسب، و بإنشاء المجلس الأعلى للتقنية المحاسبية، و حسب نص هذا الأمر، فإن ممارسة محافظة الحسابات من قبل مهنيين مستقلين اقتضت على مؤسسات القطاع الخاص، المشكلة عادة من مؤسسات فردية أو شركات تضامن غير ملزمة باعتماد محافظ حسابات، و لقد استمر احتكار الدولة لمهام محافظة الحسابات، و لم تضطلع المهنة المحاسبية بهذه المهمة لدى المؤسسات الوطنية إلا بدخول الإصلاحات الاقتصادية التي أعطت للمؤسسات استقلالية كبيرة في مجال التسيير.

و تدعم هذا الاتجاه بصدر القانون رقم 01/88 بتاريخ 1988/01/12 المتضمن للقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، و على أساسه تم التمييز بين وظيفة المراقبة التي يجب أن يضطلع بها محافظ الحسابات، و وظيفة التسيير، و التي تدخل ضمن اهتمامات مجلس الإدارة كما فتح مجال محافظة الحسابات أمام المهنيين المستقلين .

و قد شهدت مهنة المحاسبة تحولا عميقا مع إصدار القانون رقم 08/91 بتاريخ 1991/04/27 و المتعلق بمهنة الخبير المحاسب محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، و الذي نص في المادة رقم 05 على إنشاء منظمة وطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات المعتمدين، حيث تتمتع بالشخصية المدنية و تجمع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المؤهلين لممارسة المهنة حسب الشروط التي يحددها هذا القانون .

رغم الإصلاحات الهيكلية التي أدخلها القانون رقم 08/91 في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر، إلا أن المهنة المحاسبية بقيت بعيدة عن وظيفة إصدار المعايير التي احتفظت بها وزارة المالية، باعتبارها الهيئة الوصية بتنظيم المحاسبة في الجزائر، واقتصرت دور المنظمة على تقديم الاستشارة و المساهمة في تنظيم المهنة و التكوين، و يتضح ذلك من خلال نسبة تمثيل مختلف الفئات في المجلس الوطني للمحاسبة الذي أنشأ بتاريخ 1996/09/25، حيث يلاحظ ضعف تأثير المهنة في مسار إعداد و استحداث المعايير المحاسبية، و لقد كان لهذا الوضع القائم انعكاسات عديدة و مختلفة على عدة نواحي مرتبطة بمهنة المحاسبة في الجزائر أهمها:¹⁵

- ضعف فعالية أصحاب المهنة المحاسبية حول القضايا المصرية المتعلقة بمهنة المحاسبة أو المرتبطة بها، و ابتعادهم شبه الكلي عن مسار التوحيد، مما ترك المجال واسعا أمام انفراد الإدارة به.
- غياب شبه كلي عن المنظمات و الهيئات الدولية التي تجمع أصحاب المهنة عبر العالم، مثل IFAC - IASC ما ترتب عنه من ابتعاد عن مسار التوحيد و إصدار المعايير وعدم الانضمام للهيئة الدولية للمعايير المحاسبية الدولية، و محاولة الاستفادة من كل المزايا التي تقدمها هذه الهيئة من مساعدة تقنية لأعضائها خاصة من الدول النامية.
- ضعف وتيرة التكوين وتأخر كبير في منح الاعتماد للخبراء المتربين و باقي الفئات الأخرى، نتيجة الفراغ الذي عاشته المنظمة، و الذي تسبب في تعطل هيكلها، لجنة التكوين.

¹⁵ مداني بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص 199

- تعطل انطلاق عمل المصفاة الجهوية التي يفترض أن تخطى باستقلالية في تسيير شؤون المهنة، نتيجة للاختلاف بين وجهات نظر بعض تجمعات المصالح حول جدواها .
- طبيعة التكوين المؤهل لاكتساب صفة الخبير المحاسب، أصبح لا يتماشى مع الاحتياجات الفعلية للسوق.

2. مستلزمات تحضير مهنة المحاسبة

- لقد ألقى على عاتق المهنة المحاسبية الجانب الأكبر من مسؤولية تطبيق النظام المحاسبي المالي، على أساس الأهمية البالغة لدور المهنيين على مستوى التطبيق العملي للنصوص و القوانين الملزمة، لذلك يستلزم الأمر التحضير الجيد للمهنيين من أجل مواجهة أي صعوبات ممكنة، و من بين هذه التحضيرات نذكر :
- إعداد دورات تكوينية من شأنها القضاء على أوجه القصور التي تعاني منها المهنة في ميدان المعايير الدولية، و من ثمة تهيئة المهنيين لدور الإشراف على المتربصين القادمين من المعاهد و الجامعات، المتخصصين في المحاسبة و مجالات أخرى كالمالية و التسيير .
 - تنظيم ملتقيات و ندوات و أيام دراسية حول النظام المحاسبي المالي الجديد و العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى نجاح تطبيقه مع مشاركة جميع الأطراف المعنية بهذا التطبيق (إدارة الضرائب، البنوك...) .
 - تحديد مقومات جديدة لمهنة المحاسبة في الجزائر، حيث لا تقتصر على الاشتراطات التقليدية لنيل مرتبة محافظ الحسابات و الخبير المحاسب و المحاسب المعتمد.
 - فتح مهنة المحاسبة على المنافسة مع مهنة المحاسبة في بلدان أجنبية، خاصة بين مكاتب المحاسبة و التدقيق المحلية و مكاتب المحاسبة و التدقيق و الاستثمارات الأكثر إنتشارا على الساحة الدولية (KPMG، Earnest and young...)¹⁶.
 - العمل على تطوير مهنة المحاسبة وفق معايير المهنة المعمول بها دوليا، و ذلك من أجل جعل المهنة واحدة من بين المقومات المساعدة على تحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية مع المؤسسات الأجنبية.
 - الاندماج في البرامج التكوينية التي يعمل على تنظيمها الإتحاد الدولي للمحاسبين من اجل الحصول على اعتماد هذه الهيئة في مجال المحاسبة و محافظة الحسابات .
 - العمل على إقامة شراكات إستراتيجية بين المهنيين الجزائريين و المهنيين الأجانب في إطار السعي للاستفادة من الخبرات الأجنبية في هذا المجال .
 - إعادة النظر في تمثيل المهنة في التنظيمات المحاسبية الوطنية و الإدارات الوصية من أجل التخفيف من احتكار الدولة لمهمة التنظيم المحاسبي و فتح المجال أمام المهنيين لتحسين النظام المحاسبي و تطويره.
- أما الممارسة المحاسبية في حد ذاتها فقد عرفت تطورا كبيرا من خلال إضافة ادوار جديدة بفعل الانتقال إلى تطبيق النظام الجديد و من بين هذه الأدوار نذكر:

¹⁶ Samir merouani, op-cit, p 103

- التمييز بين الجوهر الاقتصادي و الشكل القانوني للمعاملة، حيث على أساسه يتوقف التسجيل المحاسبي للمعاملة و طريقة العرض في القوائم المالية .
- القدرة على تحديد احتمالات حصول المؤسسة على منافع اقتصادية من أصولها و مدة الاستفادة منها.
- القدرة على تحديد العلاقة بين تكلفة إنتاج المعلومة و درجة المنفعة التي يتحصل عليها المستخدمين الخارجيين من استعمال هذه المعلومة.

3. متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى المهنة المحاسبية

تتوقف مستلزمات مهنة المحاسبة و مقومات تعليمها عموما على طبيعة النظام المحاسبي المعتمد، وقد تميز النظام المحاسبي في الجزائر باضطلاع الدولة بكل المهام المتعلقة بوضع أسسه و ضمان سيره، خاصة تلك المتعلقة بمعايير الحصول على اعتماد ممارسة المهنة أو الشهادة الأكاديمية، سوف نتناول فيما يلي محددات مهنة المحاسبة في الجزائر و مستلزمات تحضيرها من أجل تطبيق النظام الجديد، ثم نتناول سبل تكييف المناهج التعليمية وفقا له .

و مع اقتراب موعد تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي تعتزم الجزائر تبنيه في أول جانفي 2010، تستدعي الفترة السابقة لهذا الموعد إجراء مختلف التحضيرات و اتخاذ كافة التدابير اللازمة، سواء من طرف المؤسسة كوحدة لاتخاذ القرار، أو من طرف بعض الجهات ذات التأثير و التأثير بالنظام الجديد، فعلى مستوى المؤسسة فإن الاستعدادات التي تقوم بها تنبثق من إيجاد حل لمجموعة من التساؤلات التقنية، و المعلوماتية التي تدور أهمها حول التنبؤ، التقييم، المعالجة المحاسبية و عرض المعلومات، و ذلك ما يتطلب إعداد مشروع يشترك في تنفيذه جميع إدارات المؤسسة و أفرادها .

أما على مستوى المحيط الخارجي للمؤسسة، فإن أهم العناصر المرتبطة بسريان النظام الجديد تتمثل من جهة في إدارة الضرائب على أساس التأثير المباشر للجباية على الممارسة المحاسبية في الجزائر و نظام الإخضاع الذي يحدده التنظيم الجبائي، و من جهة أخرى ضرورة مسايرة المهنة و التعليم المحاسبي لتلك المستجدات الناتجة عن إتباع ممارسات محاسبية جديدة، أو الاحتفاظ بممارسات قديمة و لكن بطرح جديد.

1.3. متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى المؤسسة

تعتبر المؤسسة أول الأطراف المعنية بتغيير النظام المحاسبي في الجزائر، حيث أن إتباع مبادئ و مفاهيم جديدة في إعداد و نشر القوائم المالية يدعوها إلى تركيز جهودها حول تأمين كافة المستلزمات المادية و التنظيمية و البشرية الضرورية لذلك.

1.1.3. مزايا و صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي بالنسبة للمؤسسة

أصبحت المؤسسات الجزائرية ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من 01 جانفي 2010 (الفقرة 62 من الأمر الصادر في 24 جويلية المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2008)، و هي في حدود 284244 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة و 711 مؤسسة عمومية و أكثر من 2000 مؤسسة كبيرة، و تجدر الإشارة أن هذه المؤسسات في السابق كانت تعتمد في تحديد أسس و مبادئ المحاسبة و المراجعة، على القوانين و المراسيم الوزارية الصادرة ، حيث يغطي القانون التجاري

شروط تأسيس الشركات، أما المؤسسات المسجلة في البورصة فتلتزم بموجب القوانين الخاصة بالقيم المنقولة بتقديم قوائمها المالية سنويا، إضافة إلى وجوب نشرها في الجرائد الرسمية، و تجدر الإشارة هنا أن الهيئة المسؤولة عن تنظيم بورصة القيم المنقولة في الجزائر (COSOB)، لا تتمتع بأي سلطة في تحديد القواعد المحاسبية للمؤسسات المسجلة في البورصة.¹⁷

على مستوى المؤسسة، فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيؤدي إلى إحداث تغيرات تتعدى نطاق التحول من تطبيق تقنيات محاسبية إلى تطبيق تقنيات أخرى، و بغض النظر عن حجم تلك التغيرات التي تمس بشكل متفاوت كافة أنظمة المؤسسة و هيكلها و وظائفها، يمكن الحكم على بعضها بالإيجاب، و بعد الاضطلاع على بعض الدراسات التي أعدت في هذا المجال، نذكر فيما يلي أهم المزايا التي يمكن أن تعود على المؤسسة الجزائرية جراء تطبيق النظام المحاسبي المالي:

- تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال زيادة ملائمتها و مصداقيتها، و ذلك ما يعكس مباشرة على تحسين صورة المؤسسة لدى المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية .
- تطوير التنظيم الداخلي للمؤسسة من خلال إعادة النظر في الإجراءات الداخلية الخاصة بإنتاج المعلومات و كذلك إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمؤسسة .
- تطوير نظام المعلومات المحاسبية و تعزيز أهميته في مجال اتخاذ القرار لما يوفره من معلومات على درجة عالية من الحداثة و الشفافية .
- تعزيز ثقة المستثمرين من خلال التوسع في متطلبات الإفصاح من حيث كمية المعلومات المفصح عنها و نوعيتها و هوما يسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- تحسين تنافسية المؤسسات خاصة أمام المؤسسات الأجنبية بفضل الإعتماد على معايير موحدة من اجل تقييم نقاط القوة و نقاط الضعف لدى المؤسسات المتنافسة .
- تحسين فعالية الحسابات من أجل التحديد الدقيق للمركز المالي للمؤسسة و نتائج نشاطها، خاصة فيما يتعلق بالحسابات الواردة في الميزانية و المستخدمة من طرف المحلل المالي.
- تسهيل مهام مراقب الحسابات الذي أصبح يستند إلى قواعد و مبادئ واضحة و محددة.
- المساهمة في تطوير السوق المالي في الجزائر و التخفيض من تكاليف الحصول على رؤوس الأموال من هذا السوق .
- كما أما من حيث الصعوبات التي يمكن أن تكون المؤسسة في مواجهتها عند تطبيق النظام المحاسبي المالي نذكر ما يلي:
- التكاليف الإضافية التي تتحملها المؤسسة سواء قبل أو بعد التطبيق.
- صعوبة تطبيق بعض مبادئ و قواعد النظام المحاسبي المالي سببها عدم توفر الظروف اللازمة كغياب أسواق نشطة لبعض الأصول و الالتزامات من أجل استخدام القيمة العادلة في التقييم.
- نقص الخبرة في مجال المعايير الدولية بشكل عام، ذلك ما يستدعي ضرورة تكوين العاملين و تأهيلهم، و لا يقتصر ذلك على العاملين في قسم المحاسبة فقط، و إنما كافة المشاركين في إنتاج المعلومة المالية و استخدامها، و يعتبر تأهيل العنصر البشري

¹⁷-النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ، يوم دراسي ، جامعة قسنطينة، 26 أبريل 2009

أهم التحديات التي تواجه المؤسسة عند الانتقال سعيًا منها إلى تكوين خبرات جديدة و التخلي عن خبرات دامت منذ 1975 .

- ضرورة اللجوء إلى التحكيم الشخصي في بعض المسائل المتعلقة بتفضيل الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، حيث لا ينطبق هذا المبدأ دائماً مع اعتبارات أخرى تجارية و جبائية .

2.1.3. الإجراءات التحضيرية السابقة لتطبيق النظام المحاسبي المالي

قبل انطلاق المؤسسة في تطبيق النظام المحاسبي المالي، يجب أن تكون في كامل الاستعداد لهذه المرحلة، و من أجل تحقيق ذلك في الأجل المحدد و بأقل المجهودات يجب إعداد مشروع، يتم من خلاله هيكلية الإجراءات حسب ترتيب معين و بمواعيد محددة، و فيما يلي نقتراح جدول تفصيلي لهذا المشروع .

4. مشروع الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي

1.4. المرحلة التحضيرية

- تتمثل هذه المرحلة في عملية إعداد المشروع لانتقال و الذي يتم تكليف الإدارة العامة و كذلك إدارة المحاسبة و المالية بعمليات الإعداد، تمتد هذه العملية لمدة 03 أشهر تعمل على تحقيق الأهداف و النتائج المنتظرة من عملية الانتقال و كذا توفير الموارد و الوسائل اللازمة وتعيين لجنة القيادة العملية، تقوم لجنة القيادة بتعيين فريق العمل و الذي بدوره يقوم ب:
- تشكيل و تحفيز الفريق المسؤول عن المشروع.
- التحضير للمهام حسب المراحل المحددة مع مراعاة وجود مرونة كافية من اجل أي تعديلات محتملة في حالة وجود أي اختلافات بين التخطيط والإنجازات.
- وضع معايير من أجل التنسيق بين مهام التنفيذيين.
- اقتراح حلول تتعلق بالتنفيذ وكذا تنظيم الاتصال الداخلي على أساس الأهمية الإستراتيجية للمشروع.

حيث أن هذه المهمة لا يجب ان تتجاوز الحيز الزمني المعد بشهر واحد

2.4. مرحلة التخطيط

- إعداد الأجندة والخطة التنظيمية، وكذلك تقدير التكاليف بوضع الميزانية التقديرية وتقوم بهذه العملية الإدارة العامة عن طريق مجلس الإدارة والذي يقوم بتكليف فريق العمل
- إعداد مخطط مفصل بكل المراحل الأساسية والثانوية الواجب التقيد بها.
- تحديد تسلسل المهام الخاصة بكل عنصر ومواعيدها
- تحديد ميزانية تقديرية تغطي كافة النفقات (أجور العاملين، نفقات التكوين، البرمجيات، التجهيزات....)

3.4. مرحلة التنفيذ:

- فريق العمل يقوم بعملية تحسيس وتجنيد العاملين و ذلك بإعداد و وضع خطة للاتصال من أجل إعلام، تحسيس، تجنيد العاملين والتفافهم حول المشروع، والعمل على تنفيذها تمتد هذه العملية لفترة زمنية تقدر بشهر.

- تكوين المعنيين بتطبيق النظام المحاسبي المالي، وتعتبر مرحلة حساسة لما لها من تأثير لاحق حول التحكم في المحاسبة وعليه يقوم فريق العمل ب:
- اختيار العاملين حسب خبراتهم ومهاراتهم و مدى تعاملهم بالمعلومات المحاسبية.
- إعداد خطة تكوينية مع مراعاة عدم إرباك المهام الحالية لكل مستفيد ووضعها حيز التطبيق.
- تمتد هذه العملية ل 04 أشهر
- تشخيص النظام المحاسبي الحالي للمنشأة و ذلك بوصف المحيط الداخلي و الخارجي الذي يوجد فيه النظام المحاسبي الحالي و كذلك قدرة النظام الحالي على استيعاب التغييرات المحتملة، تمتد هذه العملية ل 03 أشهر.
- متابعة الإجراءات و تعديلها و تحيينها حسب المستجدات، وضع و متابعة الإجراءات المتعلقة بالمعالجات، الأنظمة، الوسائل، إعداد تقارير تفصيلية عن مدى تقدم الإنجازات و متابعة الخطط الزمنية للتنفيذ، تمتد هذه المرحلة ل 04 أشهر.
- تحسين البرمجيات و ذلك بالاتصال بمورد البرمجيات و بالتنسيق مع إدارة المحاسبة والمالية وقسم البحث والتطوير و تهدف هذه العملية إلى تعديل البرمجيات أو تغييرها إن استدعت الضرورة بما تحتاجه الضرورة في عملية الانتقال، و تدوم هذه المرحلة 02 شهر.
- تقوم الإدارة المحاسبة و المالية بإجراء اختبار تجريبي من أجل التأكد من توافق الميزانية الافتتاحية و تحضير الحسابات اللازمة لسنة 2010 حسب النظام المحاسبي المالي و ذلك بإعداد حسابات تجريبية حسب النظام المحاسبي المالي، تمتد الفترة التجريبية ل 03 أشهر.

4.4. مرحلة تقييم عملية الانتقال و بداية التطبيق

- من خلال تسييره لمختلف المراحل يقوم فريق العمل بعرض نتائج عمله على مجلس الإدارة والذي بدوره يقوم بدراسة النتائج والموافقة على الانطلاق في حال وجود أي انحرافات يتم التخطيط لمواجهتها
- بداية التطبيق و الانتقال النهائي و وضع النظام الجديد حيز التطبيق و ذلك بمشاركة كافة الأفراد والإدارات المعنية بتطبيق النظام المحاسبي المالي عند دخول تاريخ 01 جانفي 2010.

المحور السادس: تقديم القوائم المالية و فق النظام المحاسبي المالي

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، و تنقسم هذه المخرجات إلى قسمين، القوائم المالية الأساسية، و أخرى مكملية أو ملحقة، و لقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية، و هي: الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملية عن القوائم المالية السابقة.

أولاً: قواعد إعداد و تقديم القوائم المالية

فرض النظام المحاسبي المالي مجموعة من القواعد و التعليمات التي يتعين على المؤسسات الأخذ بها أثناء إعداد و تقديم القوائم المالية القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية و المالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة، و القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات غير الصغيرة تشتمل على:¹

- الميزانية.
- حساب النتائج.
- قائمة تدفقات الخزينة.
- جدول تغيرات الأموال الخاصة.
- ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة، و يوفر معلومات مكملية للميزانية و حسابات النتائج.
- تنتج الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لإعداد و تقديم القوائم المالية عن الإطار التصوري لنظام المحاسبة، فالقوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط و التلخيص و الهيكلة، و هذه المعلومات يتم جمعها و تحليلها و تفسيرها و تلخيصها و هيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول و مجاميع. و يحدد مدى اتساع مبدأ الأهمية البالغة مدى اتساع عملية التجميع هذه، و كذلك مدى التوازن بين:²
- المنافع الموفرة للمستعملين بواسطة انتشار إعلام مفصل.
- التكاليف المحتملة سواء لإعداد و نشر هذا الإعلام لاستعماله
- تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، و يتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية تاريخ إقفال السنة المالية، إجباريا بالوحدة الوطنية، و يمكن القيام بتقريب المبالغ إلى آلاف الوحدات.

كل عنصر من مكونات القوائم المالية لابد أن يكون معرف بصورة واضحة و أن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة.

- تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للقوائم المالية.
- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة).
- تاريخ الإقفال.

- العملة التي تقدم بها و المستوى المجبور.

➤ و تبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة:

¹ -القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 ل 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، مرجع سابق، المواد رقم 1.210-2.210-3.210-4.210-5.210، ص-ص 22-23.

² Association national des directeurs financiers et de contrôle de gestion , **normes IAS IFRS**, edition organisation, 2005 ;P 35

- عنوان مقر المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط و البلد الذي سجلت فيه.
 - الأنشطة الرئيسية، و طبيعة العمليات المنجزة.
 - اسم المؤسسة الأم و تسمية المجمع الذي تلحق به المؤسسة عند الاقتضاء.
 - معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.
 - توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة من ذلك أن :
 - كل فصل من فصول الميزانية، حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، و جدول تغيرات الأموال الخاصة يتضمن بياناً للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة.
 - يشتمل الملحق على معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي.
- و في حالة تعذر إجراء مقارنة بسبب اختلاف المدة أو لأي سبب آخر، فإنه يجب توضيح إعادة ترتيب و تغيير المعلومات التي تجرى على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في الملحق.

ثانياً: عرض اهم القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي

1. الميزانية (قائمة المركز المالي)

1.1. مفهوم الميزانية (قائمة المركز المالي)

الميزانية هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة و ذلك في لحظة زمنية معينة و تاريخ إعداد القائمة، و عليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية و تعرف محاسبياً بمصطلح الأرصدة تميزاً لها عن التيارات أو التدفقات و التي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى: حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية،³ و للميزانية جانبان، و يسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات و تدرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة و التزاماتها تجاه الآخرين، و الثاني بأصول أو الموجودات، و تدرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة و حقوقها على الآخرين.⁴

2.1. أهمية الميزانية (قائمة المركز المالي)

تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة و مقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، و التزامات المؤسسة لدائنيها و حق الملاك على صافي أصول المؤسسة، و من خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:

- حساب معدلات العائد.
 - تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة.
 - تقدير درجة السيولة و المرونة المالية في المؤسسة.
- و بالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة و تقدير التدفقات النقدية في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية و تحديد مدى سيولة المؤسسة و مرونتها المالية.⁵

3.1. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية (قائمة المركز المالي): فرض النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية و هي:⁶

³ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للنشر و التوزيع، الكويت، 1990، ص 215-ص 216.

⁴ وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص 61. www.aacademy.org/library.html (09:30-2011/09/23)

⁵ دونالد كيسو، جيري ويجانت، تعريب أحمد حامد حجاج و سلطان محمد السلطان، المحاسبة المتوسطة، الجزء الاول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 224.

⁶ القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 1.220، ص 23.

➤ الأصول:

- التثبيتات غير المادية .
- التثبيتات المادية.
- الاهتلاكات.
- المساهمات.
- الأصول المالية.
- المخزونات.
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- الزبائن، و المدينين الآخرين و الأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال الإيجابية و معادلات الخزينة الإيجابية.

➤ الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (و في حالة مؤسسات) و الاحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية و العناصر الأخرى.
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.
- الموردون و الدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة (مع تمييزا لضرائب المؤجلة).
- المرصودات للأعباء و للخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال السلبية و معادلات الخزينة السلبية.
- بالإضافة إلى معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق⁷:
- وصف طبيعة و موضوع كل احتياط من الاحتياطات .
- حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة و الحسابات المدينة .
- مبالغ للدفع و الاستلام .
- المؤسسة الأم.
- الفروع.
- المؤسسات المساهمة في المجتمع.
- جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين).
- في إطار مؤسسات رؤوس الأموال ، و من أجل كافة أسهم.
- عدد الأسهم المرخصة ، الصادرة، غير محررة كلياً.
- القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية.
- تطور عدد الأسهم بين بداية و نهاية السنة المالية.
- عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة، فروعها و المؤسسات المشتركة.

⁷القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 3.220، ص 23، ص 24.

- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع.
 - حقوق و امتيازات و تخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.
- مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتياز غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية و في المجموع)، وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام.

4.1. عرض الميزانية المحاسبية (قائمة المركز المالي)

يتم تبويب حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاثة مجموعات رئيسية، حيث تصنف البنود المختلفة ضمن: الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة. و يتم تنظيم الأصول و الخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية و عناصر غير جارية وفقا لشروط أبرزها معيار المدة الزمنية، و يتم ترتيبها وفقا للبنية الهيكلية التالية:

الأصول: تتكون الأصول من الموارد التي تسيرها المؤسسات بفعل أحداث ماضية، و الموجهة لأن توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية، و تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها فإنها تشكل أصولا جارية.⁸

➤ **الأصول غير الجارية:** و هي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الإثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال، أو تلك الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية، و تتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:

- **التشبيات غير المادية:** و هو أصل قابل للتحديد غير نقدي و غير مادي، مراقب و مستعمل من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية، و يقصد به تلك التشبيات المعنوية (غير الملموسة) التي تحتوي على العموم تراخيص أو إجازات الاستعمال، المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية، البرامج المعلوماتية، براءات الاختراع، حقوق التأليف، مصاريف التطوير الخاصة بالقيم الثابتة، فارق الاقتناء (goodwill).... إلخ.⁹
- **التشبيات المادية:** و هو أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، و الإيجار و الاستعمال لأغراض إدارية، و الذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما بعد مدة السنة المالية.¹⁰ و تشمل كل من الأراضي، تهيئات الأراضي، المباني، التركيبات التقنية المعدات و الأدوات الصناعية بالإضافة إلى القيم الثابتة المادية الأخرى.
- **التشبيات في شكل امتياز:** و هي كل التشبيات المادية أو غير المادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز (المنوح له)، و يعرف امتياز الخدمة العمومية بأنه عقد يسند بموجبه شخص عمومي (مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي (صاحب الامتياز) تنفيذ خدمة عمومية تحت مسؤوليته لمدة محددة و طويلة على العموم مقابل حق اقتضاء أتاوى من مستعملي الخدمة العمومية.¹¹
- **التشبيات الجارية إنجازها:** هي التشبيات المادية أو غير المادية التي لازالت لم تكتمل بعد في إنجازها، أي أنها في الواقع إنجازات الهدف منها أن تكون في النهاية تشبيات، فهي إذن تشبيات غير قابلة للاستعمال النهائي.¹²

⁸-المرسوم التنفيذي رقم 156-08، المؤرخ في 20 جمادي الأولى عام 1429 هـ الموافق ل 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق احكام القانون 11-07، الجريدة الرسمية الجزائرية/العدد 27، المادتين رقم 20-21، ص 13.

⁹ عاشور كنوش، المحاسبة العامة أصول و مبادئ و اليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 94.

¹⁰ القرار العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 1.121، ص 8.

¹¹ عاشور كنوش، المحاسبة العامة أصول و مبادئ و اليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)، مرجع سابق، ص 102

¹² عاشور كنوش، مرجع سبق ذكره، ص 104.

- **التبittات المالية:** و يقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة، فهي عبارة عن أصول طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة لاثني عشر شهرا، و تميز بين:
 - سندات المساهمة و الحسابات الدائنة الملحقمة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة، خاصة و أنها تسمح لها بأن تمارس نفوذها على المؤسسة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها: المشاركة في المؤسسات الفرعية، المؤسسات المشاركة لها أو المؤسسات المشتركة.
 - السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل بقدر أو بآخر، مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على سنداتھا.
 - السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقھا، أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك.
 - القروض و الديون التي أصدرتها المؤسسة و التي لا تنوي أو لا تسعھا القيام ببيعھا في الأجل القصير: الديون لدى الزبائن، و غيرها من ديون الاستغلال لأكثر من اثني عشر شهرا أو القروض التي تزيد على اثني شهرا و المقدمة لأطراف أخرى.
- **الأصول الجارية:**

تضم الأصول الجارية الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال و إنجازھا في شكل سيولة الخزينة، و الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة و التي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا، بالإضافة إلى السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالھا لقيود. و تتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي: ¹³

- **المخزونات:** تمثل المخزونات أصولا: ¹⁴
 - تمتلكھا المؤسسة و تكون معدة للبيع في إطار الاستغلال الجاري.
 - هي قيد الإنتاج بقصد إنجاز هذا البيع.
 - هي مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات.
- **الديون الدائنة و الاستخدامات المماثلة:** و هي ما للمؤسسة على الغير سواء كان ذلك من خلال النشاط الرئيسي أو كان نتيجة لأنشطة أخرى، و في الحالة الأولى تعرف هذه الديون بالذمم المدينة التجارية، و تتكون من المدينون و أوراق القبض، أما الذمم المدينة غير التجارية فيمكن أن نسوق أمثلة عليها مثل سلف الموظفين أو القروض الممنوحة للمؤسسات التابعة.... إلخ. و يجب عند تقويم تلك الأصول عمل مخصصات احتياطية في حالة وجود خسارة محتملة أو انخفاض في القيمة. ¹⁵
- **الموجودات و ما يماثلھا:** و هي تخص القيم القابلة للتوظيف و النقدية بالخزينة و الودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى أشباه الخزينة التي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلھا إلى مقدار محدد و معروف من النقدية و التي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغير في قيمتها. ¹⁶

¹³ القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره ، المادة رقم 1.122، ص 11.

¹⁴ القرار رقم 19، مرجع سبق ذكره ، المادة رقم 1.123، ص 12.

¹⁵ مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي. دارالمسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الاردن 2006 ص43

¹⁶ Ali Tadzait, maitrise du système comptable finnacier , edition ACG,1 edition,alger,algerie,2009, p65.

➤ **رؤوس الأموال الخاصة :** و هو ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها، فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية و غير الجارية، و تضم كل من رأس المال الصادر، العلاوات و الاحتياطات، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد و نتيجة السنة المالية.

- **الخصوم:** و هي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، و التي تتطلب عملية سدادها و تسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة و تمثل منافع اقتصادية¹⁷. و تنقسم الخصوم إلى:

➤ **الخصوم غير الجارية:**

و هي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة، أو التي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا، و كذلك الالتزام الذي يتوقع أن سيتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال الاثني عشر شهرا.¹⁸

- **المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلفا:** و تتمثل فيما يلي:¹⁹

إعانات الاستثمار (أو التجهيز): و هي الأموال المخصصة من طرف الدولة و الجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد، أو تمويل عملياتها على المدى الطويل.

➤ **المؤونات:** تتمثل مؤونات الأخطار و التكاليف في زيادة الخصوم المستحقة لآجال قصيرة أو طويلة، فإنها تعكس وجود مخاطر و خسائر متوقعة عند نهاية الدورة إلا أنها تتضمن عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها و تحققها.

- **الضرائب:** و تتمثل في كل من الضرائب المؤجلة أصول، الضرائب المؤجلة خصوم و مؤونات الضرائب و الضرائب المؤجلة على الأصول هي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقعة استرجاعها في الفترات المقبلة و المتعلقة بفروقات زمنية قابلة للخصم، أما الضرائب المؤجلة على الخصوم هي مبالغ الضرائب على النتيجة الواجب دفعها في السنوات المقبلة و المتعلقة بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة.

- **الإقتراضات و الديون:** هي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية و البنوك، أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية و الاستثمارية بصفة دائمة، و تساهم مع الاموال الخاصة في تغطية الاحتياجات الدائمة للمؤسسة، و تشمل : السندات، القروض البنكية طويلة الاجل و أوراق الدفع طويلة الأجل.

➤ **الخصوم الجارية:** هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال و تتضمن العناصر التالية:²⁰

- **الذمم الدائنة:** و هو ما على المؤسسة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع بالأجل، أو حصولها على الخدمات بالأجل أيضا، و تتكون من الموردون، العاملون، ضرائب الدخل المستحقة.

- **القروض قصيرة الأجل:** و هي القروض التي حصلت عليها المؤسسات أو الأفراد و يتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة.

¹⁷-عاشور كنوش، مرجع سبق ذكره ص 43.

¹⁸ المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سبق ذكره ، المادة رقم 23، ص 13.

¹⁹ Ali Tadzaït, OP-CIT,p-p 70-71.

²⁰المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سبق ذكره ، المادة رقم 22، ص 13.

2. حساب النتائج (قائمة الدخل)

و سوف نتطرق فيه هو الآخر لمفهوم حساب النتائج، أهميته، المعلومات الدنيا و أخيرا طريقي عرض هذه القائمة.

1.2. مفهوم حسابات النتائج (قائمة الدخل): بجانب حسابات النتائج تستخدم في الحياة العملية العديد من المسميات المختلفة لوصف القائمة التي تعرض مكونات و رقم صافي الربح للفترة، مثل: قائمة الدخل، قائمة الربح، قائمة الأرباح و الخسائر، بيان المصروفات و الإيرادات.

ومهما كانت التسمية التي تطلق على تلك القائمة، فيجب أن تفصح بشكل كاف لقراء التقارير المالية عن مكونات صافي الربح المحقق في خطوات متتابعة،²¹ و لقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه: "بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)".²²

2.2. أهمية حسابات النتائج (قائمة الدخل)

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، و عليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من:²³

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية.
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

3.2. المعلومات التي يجب الإفصاح عليها في حسابات النتائج (قائمة الدخل)

يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات و الأعباء، و لقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كما يلي:

المنتوجات: تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو في الخصوم، كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة و الاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

الأعباء: تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم، و تشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات و خسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

و كما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج و هي:²⁴

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتوجات المالية و الأعباء المالية.

²¹ محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، المجلد الثاني، منشورات ذات السلاسل للطباعة و النشر و التوزيع ، الكويت، 1986، ص 448.

²² القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره ، المادة رقم 1.230، ص 24.

²³ فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كاداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية. رسالة مقدمة بكلية التجارة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005، ص 20.

²⁴ المرسوم التنفيذي رقم 156-08، مرجع سابقن المادتين رقم 25-26، ص 33.

- أعباء المستخدمين.
 - الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة.
 - المخصصات للاهلاكات و لحسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
 - المخصصات للاهلاكات و لحسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
 - نتيجة الأنشطة العادية.
 - العناصر غير العادية.
 - العناصر غير العادية (منتجات و أعباء).
 - النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
 - النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.
- 25 بالإضافة إلى المعلومات الأخرى المقدمة إما في حسابات النتائج، و إما في الملحق المكمل لحسابات النتائج.
- تحليل منتجات الأنشطة العادية.
 - مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة و النتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.
- و للمؤسسات أيضا إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق، فتستعمل إذن زيادة على مدونة حساب الأعباء و المنتوجات حسب الطبيعة، مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها و احتياجاتها. لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب مواءمتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم، و هما :
- حسابات النتائج حسب الطبيعة.
 - حسابات النتائج حسب الوظيفة.
- **حساب النتائج (قائمة الدخل) حسب الطبيعة:**
- يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهلاكات، مشتريات، البضائع...) و هو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال، و من اجل حساب النتيجة النهائية وفقا لهذه الطريقة، تحتاج إلى المرور عبر كل المراحل التالية :
- **النتيجة العملية:** و هي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة الأنشطة الجارية (الأساسية)، أي عمليات التموين، الإنتاج و البيع. و تمثل النتيجة العملية مؤشر للربح الاقتصادي، و هي تقيس الأداء الاقتصادي و التجاري للمؤسسة بمعزل عن السياسات المالية و الضريبية و توزيعات رأس المال، و يتم التوصل إلى النتيجة العملية عن طريق استبعاد (طرح) كافة الأعباء العملية، و إضافة المنتوجات العملية.
- ومن أجل حساب النتيجة العملية حسب هاته الطريقة، نقوم بحساب كل من إنتاج السنة المالية، استهلاك السنة المالية، القيمة المضافة و الفائض الإجمالي للاستغلال. و فيما يلي توضيح لكل العناصر السابقة :
- **إنتاج السنة المالية:** يخص المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو تحويل السلع و الخدمات، و يمثل مجموع منتوجات جميع أصناف السلع و الخدمات المنتجة من طرف المؤسسة، و يتضمن كل من مبيعات البضائع، المنتجات المصنعة، مبيعات الخدمات و المنتجات الملحقة، تغير المخزونات و المنتجات الجاري إنجازها، الإنتاج المثبت بالإضافة إلى إعانات الاستغلال.²⁶

²⁵القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 2.230، ص 24.

- **استهلاك السنة المالية:** يتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع و الخدمات، خدمات خارجية و استهلاكات أخرى بهدف ممارسة أنشطتها.
- **القيمة المضافة:** تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها، فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، و تعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال و يد عاملة و غيرها، و هي تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية و استهلاك السنة المالية، و تعتبر قياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة.²⁷
- **الفائض الإجمالي للاستغلال:** يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال، و هو يمثل الفرق بين القيمة المضافة المنتجة من جهة، و أعباء العمال و الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة (ما عدا الضريبة على الأرباح) من جهة أخرى، و بالتالي فهو لا يأخذ بعين الاعتبار القرارات المالية و السياسات الجبائية التي تتخذها المؤسسة، و يعتبر بذلك مؤشر دقيق يسمح بقياس أداء المؤسسة.²⁸
- **النتيجة التشغيلية:** و يتم التوصل إليها بعد أن يعدل الفائض الإجمالي عن الاستغلال بالمنتجات و الأعباء التشغيلية الأخرى، و كذلك بمخصصات الاهتلاكات و المؤنات و استرجاع عن خسائر القيمة و المؤنات.
- **النتيجة المالية:** و يتم التوصل إليها من خلال طرح الأعباء المالية من المنتجات المالية
- **النتيجة الجارية قبل الضرائب:** و يتم الحصول على النتيجة الجارية قبل الضرائب انطلاقا من النتيجة التشغيلية، و ذلك بإضافة النتيجة المالية، و يمثل النتيجة "العادية" المحققة على إثر الأنشطة الجارية للمؤسسة.²⁹
- **النتيجة الاستثنائية:** النتيجة الاستثنائية هي الفرق الصافي للمنتجات و الأعباء الاستثنائية. و يتم حسابها من خلال المنتجات و الأعباء الناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة التميز عن النشاط العادي للمؤسسة و تمثل طابعا استثنائيا، مثل نزع الملكية، الكارثة الطبيعية و حوادث غير المتوقعة.
- **النتيجة الصافية للسنة المالية:** و تساوي الفرق بين مجموع المنتجات و مجموع الأعباء لتلك السنة المالية، و يتم حساب النتيجة انطلاقا من النتيجة الجارية قبل الضرائب، إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح و الضرائب المؤجلة، و تضاف إليها النتيجة الاستثنائية، و تشكل النتيجة الصافية القياس المحاسبي للربح الموزع للمساهمين، و أن الجزء من الأرباح الموجه للاحتياجات يشكل تمويل ذاتي لنمو المؤسسة .
- **حسابات النتائج (حسب الوظائف):** و يقوم على مقارنة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، و هذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، و أسعار التكلفة و الأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية و الإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية.³⁰ و من أجل إعداد هذه القائمة ، فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات، مشتريات البضائع،..... إلخ) إلى الأعباء حسب الوظيفة، كما هو موضح في الجدول التالي :

و تختلف هذه الطريقة عن الأولى في كيفية حساب النتيجة التشغيلية، و تشترك معها في كيفية حساب كل من النتيجة المالية، النتيجة الجارية قبل الضرائب و النتيجة الاستثنائية. و عليه سوف نكتفي بتقديم كيفية حساب النتيجة التشغيلية:

²⁶ Yves-Alain Ach Catherine Daniel, **FINANCE D'ENTREPRISE du diagnostic a la creation de valeur** HACHETTE LIVRE , Paris,France.2004.p 34.

²⁷ مبارك لسلوس ، **التسيير المالي**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 27.

²⁸ 3-Christian Hoarau, **maitriser le diagnostic financier**, groupe revue fiduciaire,2 édition, paris, 2001.p.p 83-84

²⁹ 1-Christian Hoarau,op,cit,p 85.

³⁰ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- هامش الربح الإجمالي: و هو البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المؤسسات و ينتج عن طرح كلفة المبيعات من رقم الأعمال، و تحصر المؤسسات على الحصول على هامش ربح عال حتى تتمكن لاحقا من تغطية مصاريف تشغيلها.
- النتيجة التشغيلية: و هو يمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها الجاري (الأساسي)، و يتم التوصل إليه بعد أن يعدل هامش الربح الإجمالي بالمنتجات التشغيلية الأخرى، و استبعاد كل من التكاليف التجارية، الأعباء الإدارية و الأعباء التشغيلية الأخرى.
- قائمة التدفقات النقدية و في البداية سوف نتطرق إلى مفهوم قائمة التدفقات النقدية، ثم أهمية هذه القائمة، و مكوناتها، و أخيرا طريقتي إعداد هذه القائمة .

3. مفهوم قائمة التدفقات النقدية :

- نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة، أو مصادر و استخدامات النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة المالية (المعيار 95) بقائمة مالية جديدة و هي قائمة التدفقات النقدية، و كذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع من العام 1992 و الذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية،³¹ و العرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات و المدفوعات النقدية، و ذلك لمساعدة المستثمرين و الدائنين و غيرهم في تحليلهم للنقدية، و تقرر هذه القائمة عما يلي:³²
- الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة.
 - لصفقاتها الاستثمارية.
 - لصفقاتها التمويلية .
 - صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة.

1.3. أهمية قائمة التدفقات النقدية :

- تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر و استخدام الأموال، و التي تعرضها كل من حسابات النتائج و الميزانية بصورة مختصرة جدا، إذ أن تلك القائمتين تعد على أساس الاستحقاق، و لكن لا تعرض أي من القائمتين السابقتين منفردة أو مجمعة الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة، أو مصادر و استخدامات النقدية خلال الفترة.³³
- و تساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين و الدائنين و الأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، و توفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات و تمويل الاستثمارات، و مدى القدرة على تمويل النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخلية، و تساعد في تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل و صافي التدفقات النقدية، و هكذا فإن قائمة التدفقات النقدية تقدم الأجوبة عن الأسئلة المهمة التالية:³⁴
- من أين أتت النقدية خلال الفترة ؟.

³¹ مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2. ، ص 195.

³² دونالد كيسو جيرى وبجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 19. ، ص.ص 247-248.

³³ فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، رسالة مقدمة بكلية التجارة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2. ، ص 27.

³⁴ 2-رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة. الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ودار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2001، ص

- في أي المجالات استخدمت النقدية خلال الفترة ؟
- ما هو التغير الطارئ في رصيد النقدية خلال الفترة ؟

2.3. مكونات قائمة تدفقات الخزينة:

ينبغي على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة مبنية إلى أنشطة التشغيل و الاستثمار و التمويل بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها، حيث يوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة و أرصدة النقدية و ما في حكمها،³⁵ و فيما يلي تعريف لكل من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية و الأنشطة التمويلية:

➤ **الأنشطة التشغيلية :** هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة و كذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية. و تنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي للمؤسسة، و لذلك فإنها تنتج بصفة عامة من المعاملات و الأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، و تتضمن التدفقات التالية:³⁶

- المتحصلات من بيع السلع و الخدمات، أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون و أوراق القبض)، و كذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي.
- المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة و الخدمات المقدمة للعملاء و كذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون و أوراق دفع)، و كذلك المدفوعات عن فوائد القروض و سداد الضرائب.

➤ **الأنشطة الاستثمارية:** و هي عبارة عن الأنشطة التي تتعلق باقتناء و استبعاد الأصول طويلة الأجل و الاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية، و تتضمن التدفقات التالية:³⁷

- المتحصلات و المدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية، غير المادية و الأصول الأخرى طويلة الأجل.
- المتحصلات و المدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى.
- المتحصلات و المدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى.

➤ **الأنشطة التمويلية:** عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم و مكونات الأموال الخاصة و القروض الخاصة بالمؤسسة و تتضمن التدفقات التالية:³⁸

- المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى.
- المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المؤسسة.
- المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية و القروض و أوراق الدفع و السندات و الرهونات و السلفيات الأخرى قصيرة و طويلة الأجل.

³⁵ أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة.الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 282.

³⁶ رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 347.

³⁷ Brunot COLMANT et autres, **comptabilité financière normes ias/ifrs**, pearson éducation.paris,France,2008..p45.

³⁸ أحمد نور، المحاسبة المالية القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و العربية و المصرية، الدار الجامعية ، مصر، 2003، ص 788.

و مع مراعاة أن المعاملة الواحدة في بعض الحالات قد تتضمن تدفقات نقدية تمكن من تبويب كل منها تبويبا مختلفا، فمثلا السداد النقدي لقرض ما يتضمن كل من فائدة القرض و مبلغ القرض الأصلي، أما فائدة القرض فتبويب على أنها نشاط تشغيلي في حين يتم تبويب القرض الأصلي على أنه نشاط تمويلي.³⁹

3.3. إعداد قائمة التدفقات النقدية:

قبل الحديث عن طرق الإعداد و الخطوات الواجب إتباعها لإعداد قائمة التدفقات النقدية، لابد من الإشارة إلى المعلومات و البيانات اللازم توافرها لإعداد هذه القائمة، و هي: ميزانيتين مقارنتين، حسابات النتائج للفترة المالية الحالية، و معلومات إضافية معينة نستخرجها من الملحق. و تعد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين: المباشرة و غير المباشرة، و سواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة، و يكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي، و تستخرج صافي التدفقات النقدية في هذا النشاط بشكل مختلف تحت كل من الطريقتين، بينما يكون الجزء الخاص بإيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية هو نفسه⁴⁰. و يسمح النظام المحاسبي المالي بإتباع أي طريقة و لكنه يشجع على إتباع الطريقة المباشرة، و نوضح فيما يلي خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية:

الخطوة الأولى: تحديد التغير في النقدية كفرق بين رصيد النقدية في أول الفترة و آخرها. و هذا إجراء بسيط يستنتج مباشرة من أرصدة النقدية في الميزانيتين.

الخطوة الثانية: تحديد التغير في النقدية من الأنشطة التشغيلية، و هذا إجراء معقد يتطلب تحليل حسابات النتائج الحالية و تحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يتطلب أيضا مقارنة الميزانيتين و كذلك يتطلب بيانات عن عمليات منتقاة، و في هذه الخطوة يمكن تطبيق الطريقة المباشرة أو غير المباشرة.

الطريقة المباشرة: و يطلق على هاته الطريقة أيضا طريقة حسابات النتائج حيث يتم بموجبها تحديد كل من المتحصلات النقدية و المدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل، و يكون الفرق بينهما هو صافي التدفقات النقدية المرتبطة بذلك النشاط، و يتم الإفصاح من خلال:⁴¹

➤ السجلات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة.

➤ عن طريق تعديل المبيعات، تكلفة المبيعات، و كذلك باقي بنود حسابات النتائج بما يلي :

- التغيرات خلال الفترة في المخزون و المدينين الزبائن و الدائنين من العمليات التشغيلية.

- البنود غير النقدية الأخرى مثل مصروفات الاهتلاك، المؤونات، و خسائر القيمة.

- البنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي مرتبط بالتدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

الطريقة غير المباشرة: و يشار إليها بطريق التوفيق أو التسويات، حيث تبدأ بصافي نتيجة السنة المالية من واقع حسابات النتائج و تحوله إلى صافي تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التشغيل، أي أن الطريقة غير المباشرة تنطوي على إجراء تعديلات أو تسويات على النتيجة الصافية بالنسبة للبنود التي أثرت على النتيجة الصافية و لكنها لم تؤثر على النقدية، و تضم هذه البنود:⁴²

- التغيرات خلال الفترة في المخزون و المدينين و الدائنين من العمليات التشغيلية.

³⁹ أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص 282.

⁴⁰ مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 198.

⁴¹ رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 348.

⁴² رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 349.

- البنود غير النقدية كاستهلاك الموجودات الثابتة، المخصصات، الضرائب المؤجلة، مكاسب و خسائر تحويل العملة غير المحققة، و الأرباح غير الموزعة من مؤسسات زميلة أو حقوق أقلية.
- باقي البنود التي تعتبر آثارها النقدية خاصة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية .
- الخطوة الثالثة:** تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية، و ذلك عن طريق الإفصاح عن إجمالي المقبوضات و المدفوعات للبنود الرئيسية بطريقة منفصلة أي بإجمالي قيمتها و دون إجراء مقاصة بينهما.⁴³
- الخطوة الرابعة:** يتم هنا جمع صافي التدفقات النقدية بين مختلف الأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية و التمويلية)، و هو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية و ما يعادلها، حيث يجمع الرصيد إلى النقدية و ما يعادلها ليتطابق مع رصيد النقدية و ما يعادلها في آخر المدة.⁴⁴

4. قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

- هي حلقة الربط بين حسابات النتائج و بين الميزانية، و لكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير و مصادره، و لقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997،⁴⁵ و قد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأنها: " تشكل تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية ".⁴⁶
- 1.4. أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة:**

- تتبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج و الميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية و ما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولاً إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة.⁴⁷

2.4. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة

لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي:⁴⁸

- النتيجة الصافية للسنة المالية .
- تغيرات الطريقة المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال .
- المنتجات و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة .
- عمليات الرسملة (الارتفاع ، الانخفاض، التسديد) .
- توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية .

تتكون حسابات الأموال الخاصة من البنود الأساسية التالية :

- رأسمال المؤسسة .
- علاوة الإصدار.
- فارق التقييم .

⁴³ 2-Brunot COLMANT et autres.OP.Cit.p56.

⁴⁴المعيار المحاسبي الدولي السابع، المادة رقم 20، ص-ص 8-9

⁴⁵فايز زهدي الشلتوني، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

⁴⁶القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 1.250، ص 26.

⁴⁷أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الاداء و الاستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص 295.

⁴⁸القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 1.250، ص. ص 26-27.

- فارق إعادة التقييم .

- الاحتياطات و النتيجة .

تمثل المعاملات التي تحدث خلال الفترة و تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة فيما يلي :

➤ التغيرات في السياسات المحاسبية و تصحيح الأخطاء الهامة

تقوم المؤسسات في بعض الأحيان بإجراء تغيير من طريقة محاسبية إلى أخرى مثل تغيير طريقة الاهتلاك أو تصحيح أخطاء في التقديرات المحاسبية، و وفقا للنظام المحاسبي المالي فإن تغييرات الطرق المحاسبية تخص تغييرات المبادئ، و الأسس، و الاتفاقيات، و القواعد و الممارسات الخصوصية التي تطبقها أي مؤسسة لإعداد و تقديم قوائمها المالية، و لا يعتمد إلى تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروضا في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم القوائم المالية للمؤسسة المعنية.⁴⁹

و يتم تعديل أرصدة حسابات الأموال الخاصة في أول خطوة عند إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأثر التغيرات في السياسات المحاسبية.

➤ مكاسب و خسائر إعادة تقييم الثبittات

الخطوة الثانية لإظهار المعاملات التي تؤثر على أرصدة الأموال الخاصة هي المكاسب أو الخسائر عن إعادة تقييم الثبittات التي أشار إليها النظام المحاسبي المالي، و التي ترحل مباشرة إلى حسابات الأموال الخاصة (تحت العمود الخاص بإعادة التقييم)، و لا يتم إظهارها في حسابات النتائج.⁵⁰

➤ النتيجة الصافية

الخطوة الثالثة في بنود المعاملات التي تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة هي النتيجة الصافية لحسابات النتائج و تكون موجبة إذا كان صافي ربح و سالبة إذا كانت خسارة .

➤ المعاملات مع الملاك و التحويلات بين حسابات الأموال الخاصة : و تشمل ما يلي :⁵¹

- زيادة رأس المال: (من خلال إصدار أسهم جديدة) و قد تكون الزيادة بدون علاوة فتظهر تحت عمود رأس المال و قد تكون الزيادة بعلاوة إصدار فتظهر قيمة الزيادة تحت عمود رأس المال أما قيمة العلاوة فتظهر تحت عمود (علاوة إصدار) .
- الحصص المدفوعة : و تظهر بالسالب تحت عمود الاحتياطات و النتائج .
- الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج.

5. الملاحق

يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، و كذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة لفهم و قراءة القوائم المالية، و يقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة. و يشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية:

- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد القوائم المالية.

⁴⁹ القرار العدد 19، مرجع سابق، المادتين رقم 2.138-3.138، ص 21 .

⁵⁰ طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان نظرة حالية و مستقبلية. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 251.

⁵¹ طارق عبد العال حماد،، مرجع سبق ذكره، ص 254

- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة و قائمة تغيرات الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، و الفروع أو المؤسسة الأم و كذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيرتها.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفيه.
- و تخص المعلومات الموجودة في الملحق أربعة أبعاد للمؤسسة، و هي : اقتصادية، قانونية، جبائية و اجتماعية، و لقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية (الملحق رقم 07)، و هذه الجداول هي :⁵²
 - جدول تطور التثبيتات و الأصول غير الجارية .
 - جدول الاهتلاكات .
 - جدول خسائر القيمة في التثبيتات و الأصول الأخرى غير الجارية .
 - جدول المؤونات .
 - جدول المساهمات (فروع و وحدات مشتركة) .
 - بيان استحقاقات الديون الدائنة و المدينة عند إقفال السنة المالية .

⁵²القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص-ص 41-43

المحور السابع: الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض قوائم البيانات المالية

لقد عرفت مرحلة الستينيات من القرن الماضي و تزايد نفوذ الأسواق المالية، و مدى تأثيرها على شروط الإفصاح، ما القى الضوء على وظيفة المحاسبة، كما ابرز محدودية النموذج المحاسبي المتعلق بالتقييم التاريخي للأصول في مجموع القوائم المالية، بما يخدم اصحاب رؤوس الاموال و المستثمرين، وذلك بسبب تغير البيئة المحاسبية و تأثيرها على و القياس المحاسبي، حيث باتت المبادئ المحاسبية مترابطة ترابطاً وثيقاً بالمبادئ الاقتصادية و نظرية فعالية الأسواق المالية، هذه المتغيرات كانت الدافع الأساسي الى وضع مرجعية محاسبية تهدف الى تقديم نموذج من المعايير تماشى و احتياجات الأسواق المالية الى معايير القياس و الفصاح المحاسبي.

ان النموذج المحاسبي الأمريكي كان السباق الى تبني إطار مفاهيمي في المحاسبة، و قد تم تبني هذه المرجعية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية في العام 1989 بوضع ونشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، وفي عام 2001 تم تعويضها بالمجلس معايير المحاسبة الدولية، هذا الخير قام بتعديل هذا الإطار المفاهيمي الموروث من اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية.

1- تعريف الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض قوائم البيانات المالية:

هو مجموعة من القواعد و التعريفات المقترحة التي تبين طبيعة العلاقة بين مختلف المتغيرات المحاسبية، و تضع القاعدة الأساسية لبناء أي نموذج محاسبي، فهي بذلك توضح المبادئ المحاسبية الأساسية من اجل التطبيق الجيد لأي نظام محاسبي. ويشكل الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الإطار العام الذي يسترشد به مجلس معايير المحاسبة الدولية في عملية إصدار معايير جديدة وفي عملية إجراء تعديلات على المعايير الموجودة حالياً وفي عملية معالجة أي من الموضوعات المحاسبية التي لم يتم تغطيتها بشكل مباشر في معايير المحاسبة الدولية الحالية.

ويضع هذا الإطار المفاهيمي التي تُبنى عليها عملية إعداد وعرض البيانات المالية للمستخدمين الخارجيين، والغرض من هذا الإطار هو:

- أ. وضع نظام لتأسيس المعايير المحاسبية، فهي تمهد للقاعدة الأساسية التي توضح طبيعة المبادئ المحاسبية المعتمدة.
- ب. هو إطار منطقي ينظم مسار اعداد وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، حيث يقدم هيكل متكامل لوضع المقترحات و الملاحظات التي تفيد في تنظيم المحاسبة
- ت. يساعد لجان معايير المحاسبة الدولية والمحلية على وضع القاعدة الأساسية لتطوير المعايير المحاسبية.
- ث. مساعدة منتجي المعلومات المالية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وفي التعامل مع مختلف التغيرات التي ستكون موضوعاً لمشروع معيار محاسبي دولي جديد.

ج. مساعدة المراجعين القانونيين في ابداء رأي حول ما إذا كانت القوائم المالية قد تم اعدادها توافقا مع معايير المحاسبة الدولية.

ح. مساعدة مستخدمي البيانات المالية على قراءة المعلومات المدرجة في القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

ان طبيعة المعلومات المالية و البيئة الاقتصادية التبتتكون فيها يتطلب وجود اطار مفاهيمي مفصل يوضح و يعزز الإطار التنظيمي لكيفية انتج المعلومة المحاسبية و عرضها

لا يكون للاطار المفاهيمي قوة نفوذ المعيار المحاسبي، و في حالة وجود تعارض بين المعيار المحاسبي و الاطار المفاهيمي فان التأثير يكون للمعيار على حساب الاطار المفاهيمي. لان الهدف الأساسي للاطار المفاهيمي هو مساعد هيئات المعايير الدولية على تطوير نظام المعايير، و مستعملي القوائم المالية على سهولة الفهم و الاستعمال..

و يعرف الإطار التصوري مجال التطبيق، المبادئ و الاتفاقيات المحاسبية، تعريف الأصول و الخصوم، الأموال الخاصة و المنتجات و الأعباء، كما يحدد الإطار طريقة تنظيم المحاسبة، سنتناول فيما يلي باختصار أهم ما جاء في الإطار التصوري حسب التسلسل الذي ورد به.

☞ هدف القوائم المالية.

☞ الفرضيات الأساسية لإعداد القوائم المالية.

☞ الخصائص النوعية للمعلومة المالية.

☞ تعريف العناصر المشككة للقوائم المالية وقياسها والاعتراف بها.

☞ مفهومي راس المال والمحافظة على راس المال.

1.1 أهداف القوائم المالية وفق الإطار التصوري

تستهدف القوائم المالية في توفير المعلومة المحاسبية لأكبر عدد ممكن من المستعملين و الذين يمكنهم استغلالها مثل (المستثمرين، الدائنين، البنوك)، إن القوائم المالية تضمن الشفافية و المصادقية خاصة ما تعلق بنوعية المعلومة فهي تقدم معلومات كافية و تمثل الصورة الصادقة لحقيقة نشاط المنشأة من أجل اتخاذ القرار، و عليه فإن القوائم المالية تحذف إلى:¹

- إعلام حول إمكانية المنشأة على خلق التدفقات النقدية لمواجهة التزاماتها (الميزانية، جدول تدفقات الخزينة).
- إعلام حول كفاءتها الحقيقية وكذلك إمكانيات المنشأة على التطور (جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة).

¹ A .Kadouri , M .Mimeche , op, cit, p 65 .

2.1. الأطراف المستخدمة للقوائم المالية

ترتبط منفعة المعلومات التي توفرها المحاسبة بمدى قدرتها على إشباع حاجات معينة لأطراف معينة، و تتحدد طبيعة المعلومات التي يقع على المؤسسة واجب الإفصاح عنها، على أساس قدرة مختلف الأطراف المستعملة في الحصول عليها أو الوصول إليها، و تختلف هذه القدرة من طرف إلى آخر نتيجة اختلاف طبيعة علاقاتهم بمسار معالجة و إعداد هذه المعلومات من حيث:

المستعملون الداخليون (الإدارة): هم في الواقع في غنى عن أية معايير تساعد على الحصول على معلومات إضافية غير ظاهرة في القوائم المالية، لأنهم هم المسؤولون عن تصميم واستغلال نظام المعلومات المحاسبية وتعد التقارير الداخلية أداة الاتصال بين هذه الفئة والنظام المحاسبي.

المستعملون الخارجيون: ويمكن أن نميز بينهم حسب فئتين حيث تتمثل الفئة الأولى في المستعملين الخارجيين، ذوي القدرة على إملاء طبيعة المعلومات الإضافية التي يرغبون في الحصول عليها، و هم على سبيل المثال إدارة الضرائب، البنوك، الأسواق المالية ...، أما الفئة الثانية فتتمثل في المستعملين الخارجيين اللذين ليست لديهم القدرة على إملاء طبيعة المعلومات المراد الحصول عليها مثل الزبائن، الموردون...²

ولقد حددت IASC المستخدمين وحاجاتهم من المعلومات ضمن إطارها في الفئات التالية:³

المستثمرون الحاليون والمرتقبون: لقد خصت IASC هذه الفئة بالأهمية دون غيرهم من الفئات، واعتبرت أن مقدمي رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالعائد والمخاطر المرتبطة باستثماراتهم، حيث يحتاجون لمعلومات تساعد على اتخاذ قرار الشراء والاحتفاظ بالاستثمار و البيع، و تقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح.

الموظفون: إن الموظفين والمجموعات الممثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية رب العمل كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تهمهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافآتهم، وتعويضاتهم، ومنافع التقاعد و توفير فرص العمل.

المقرضون: يهتمون بالمعلومات التي تساعد على تحديد ما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

الموردون والدائنون الآخرون: يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق.

العملاء: وينصب اهتمامهم على المعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها، أو الاعتماد عليها.

الحكومات ووكالاتها (مؤسساتها): تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، لذلك تحتاج إلى معلومات من أجل تنظيم نشاطات المؤسسة، وتحديد السياسات الضريبية، وإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات أخرى.

الجمهور: يهتم الأفراد بالمعلومات التي تقدمها المؤسسة حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نموها و تنوع نشاطها.

² مداني بلغيث ، مرجع سبق ذكره، ص 79

³ W.dick, F. missionie-piera.comptabilité financier en IFRS , edition REARSON,2006,p1

وقد اعتبرت لجنة IASC أن المستخدمين الداخليون خارج نطاق الإطار الصادر عنها، كون الإدارة هي المسؤول الأول عن إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة، و هي قادرة على الوصول إلى معلومات إدارية و مالية إضافية تساعد على القيام بالتخطيط، و اتخاذ القرارات و الرقابة، و بالتالي تستطيع تحديد شكل و محتوى هذه المعلومات التي تستخدمها الإدارة حول المركز المالي، الأداء و التغيرات في المركز المالي التي يمكن أن تستخدمها المؤسسات في مجالات عدة.⁴

2. الفرضيات الأساسية لإعداد القوائم المالية

و هي مجموعة الفرضيات التي يجب على المنشأة أخذها بعين الاعتبار حين إعداد قوائمها المالية ، و عرضها على مختلف الاطراف ذات المصلحة، بما يخدم مصداقية العمل المحاسبي في المنشأة، و تعزيز الثقة مع محيط الاعمال لديها.

مبدأ الإستحقاق : "comptabilité d'engagement"

كي تحقق البيانات المالية أهدافها فإنها تعد طبقا لأساس الاستحقاق، بمعنى أنه يتم الاعتراف بآثار العمليات و الأحداث الأخرى عند حدوثها (و ليس عند استلام أو دفع النقدية و ما يعادلها)، كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية و التقرير عنها بالبيانات المالية للفترة التي تخصها، و لا تقتصر البيانات المعدة طبقا لأساس الاستحقاق على بيان العمليات التي حدثت في الماضي و ما تضمنته من استلام و دفع نقدية و لكنها توضح أيضا لمستخدميها الالتزامات بدفع نقدية في المستقبل و الموارد التي سوف يتم الحصول عليها في صورة نقدية في المستقبل ، لذا فالبيانات المالية توفر معلومات عن العمليات المنصرمة و غيرها من الأحداث التي تعتبر هامة للمستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية .

كما ان المعيار المحاسبي رقم 01 قد اقر بهذا المبدأ حين إعداد القوائم المالية.

مبدأ الاستمرارية: comptabilité de continuation

عند إعداد القوائم المالية يجب أن تكون تحت فرضية هن المنشأة في حالة نشاط متواصل و هي تملك كامل النية في مواصلة الاستغلال بصفة عادية حتى تواريخ لاحقة، و هذا يعني أن المنشأة من خلال نشاطاتها تعطي الصورة أنها في حالة نشاط دائم، و يكون تفسير ذلك في طريقة تقديم القوائم المالية .⁵

يتم في العادة إعداد البيانات المالية بافتراض أن المنشأة مستمرة في أعمالها و سوف تستمر في أنشطتها في المستقبل المنظور، و لذا يفترض أن تتوفر النية و الرغبة في مواصلة النشاط.

كما ان المعيار المحاسبي رقم 01 قد اقر بهذا المبدأ حين إعداد القوائم المالية.

⁴ طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سبق ذكره ، ص 85-87 .

⁵ J ,F des robert, F, mechin, H,putaux, normes IFRS et PME , edition DUNOD,2004,p 16

3. الخصائص النوعية للقوائم المالية

تتمثل الخصائص النوعية للبيانات المالية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة بالبيانات المالية مفيدة للمستخدمين ويمكن أن نميز بين أربعة خصائص نوعية أساسية وهي:

أ. **القابلية للفهم:** إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من مستخدمي تلك القوائم، لهذا الغرض فإن من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال و النشاطات الاقتصادية والمحاسبية ، و إن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، و عليه فإنه يجب عدم استبعادهم المعلومات المتعلقة بالمسائل المعقدة، التي يجب إدخالها في القوائم المالية، إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية، بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

ب. **الملائمة:** يجب أن تكون المعلومات ملائمة لفائدة صناع القرار و حاجاتهم، و تمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية و الحاضرة و المستقبلية، و تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها و بأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات لوحدها تعتبر كافية لتحديد ملائمتها على سبيل المثال الإفصاح على قطاع جديد تعمل فيه المنشأة يؤثر على المخاطر و الفرص المتاحة لها بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي أحرزها القطاع في فترة وضع التقرير.

كما أن المعلومات يمكن اعتبارها ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية، اعتمادا على تلك القوائم، كما تعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف، وبالتالي مفهوم الأهمية النسبية يزودنا بنقطة قطع فاصلة أكثر من كونها خاصية أساسية للمعلومات، فلا بد من توافرها في المعلومات كي تتحلى هذه الأخيرة بالفاعلية وحتى تكون نافعة.⁶

ج. **الموثوقية:** حتى تكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوقة و يعتمد عليها و تمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة و التحيز، و على هذا الأساس لا يمكن أن تتمتع المعلومات بالموثوقية إلا إذا توفرت فيها الخصائص التالية :

- **التمثيل الصادق:** حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات و الأحداث الأخرى .
- **تغليب الجوهر على الشكل القانوني:** بمعنى أن المعلومات المالية يجب أن تعبر عن حقيقتها الاقتصادية وليس مجرد شكلها القانوني.
- **الحياد:** بمعنى ان تكون القوائم المالية خالية من التحيز .
- **الحيطة و الحذر:** أي التحلي بالحذر عند إنجاز القوائم المالية خاصة في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد مما يجنب تجهيزها القيام بتصميم الأصول أو التقليل من الالتزامات .

⁶-يوسف محمد جريوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية الطبعة الاولى، عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2002، ص 28.

- **الاكتمال (الشمولية):** بمعنى أن تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية و التكلفة، فحذف المعلومات قد يجعلها مضللة، غير موثوقة و غير ملائمة.

د. **القابلية للمقارنة:** يجب أن يتمكن مستخدمي القوائم المالية من المقارنة للقوائم المالية عبر الزمن، فمن اجل تحديد الاتجاهات في المركز التجاري و الأداء، كما أن هذه الخاصية تسمح بإعلام المستخدمين للقوائم المالية بالسياسات المحاسبية المستخدمة و عن التغيرات التي حدثت ، و بما أن المستخدمين يرغبون في مقارنة المركز المالي للمنشأة عبر الزمن ، فإنه من المهم أن تظهر القوائم المالية المعلومات المقابلة للفترات السابقة.

إن الصفة الكيفية للمعلومة المالية تجعلها صعبة التقييم و القياس، و لهذا رأى المعير الدولي إعطاء مجموعة من الخصائص النوعية و الكيفية للمعلومة، حيث أن هذه الخصائص تعتبر المعيار الواجب توفره في المعلومة حتى تكون ذات مصداقية. الفرضيات المكملة للخصائص النوعية للقوائم المالية: و هي كذلك مجموعة من الخصائص النوعية و وجودها يزيد من مصداقية و موثوقية المعلومة المالية في القوائم المالية.⁷

☞ **الأهمية النسبية:** القوائم المالية تعمل على تقديم كل المعلومات المهمة والتي تكون لها نفوذ على نوعية القرارات التي سوف يتم اتخاذها من طرف مستخدمي القوائم المالية، فالمعلومة مهمة نسبيا يعني أي خطأ في مضمونها قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من طرف مستخدميها.⁸

☞ **الصورة الصادقة:** القوائم المالية يجب أن تعطي صورة صحيحة و صادقة حول الحالة المالية للمنشأة، إن الصورة الصادقة قد تمثل الهدف الاسمي لعرض القوائم المالية و ذلك باحترام الفروض و المبادئ المحاسبية .

إن القوائم المالية للمنشأة تهدف إلى إعطاء معلومة مفيدة حول الوضعية المالية و كذلك فعالية استعمال رؤوس الأموال . هناك نقطة مشتركة من الصورة الصادقة و خاصة المصدقية للمعلومة فمن أجل أن تكون المعلومة صادقة يجب أن تستعمل في اتخاذ القرارات لمختلف المستخدمين و إعطائهم الضمانات حول نوعيتها و أهميتها، ففي ذلك تلي طلب مستخدمي المعلومة المالية فيما يتعلق بالجودة و أهمية استعمالها.

☞ **تقديم الواقع الاقتصادي على الظاهر القانوني:** إن مختلف العمليات الاقتصادية والمالية حاليا يتم تسجيلها محاسبيا وفي القوائم المالية وفق طبيعتها وحقيقتها المالية، بغض النظر عن الشكل القانوني لها.⁹

ملاحظة

هذا المبدأ يمثل نظرة جديدة في المحاسبة الجزائرية، ومن اجل إنجاح هذا المبدأ يجب توفير العناصر الضرورية و التي تم تحديدها من طرف المعير الدولي مثل حرية السوق، الوصول إلى المعلومة مما يسهل عمليات التقييم و التعيين للقيم المنقولة و الغير منقولة. إن هذا المبدأ يسجل المفهوم العملي لنشاط السوق، كما يسمح بإعطاء قيم المنشأة بقيم تقريبية لقيمة السوق.

⁷ Conseil national de la comptabilité, **projet SCF**, Février 05 p08

⁸ C.M.Baudriet, A.L.Manh, **op-cit**, p 27

⁹ D.Lormier, **Comptabilité anglo- Saxonne et international**, Edition Economica, 2002, p 30

❏ **الحيادية:** من أجل أن تكون المعلومة المالية صادقة يجب أن تتصف بالحيادية، وتعني بذلك أن لا تكون متحيزة إلى أي طرف معين فمن أجل اتخاذ قرار سليم يجب الحصول على معلومة تتمتع بمصادقة التمثيل للواقع و لا يجب أن تكون معدة على مقياس معين حتى لا يكون هناك تأثير في عملية اتخاذ القرار.¹⁰

هذه الخاصية تفرض ألا يوجد أي ضغط من أي أحد من مستعملي المعلومة المالية حتى لا يكون هناك تأثير في نوعيتها.

❏ **الحيطة والحذر:** هو الأخذ بعين الاعتبار درجة معينة من الاحتياطات عند إعداد القوائم المالية، خاصة ما تعلق بعمليات التقييم والتقدير في حالة و شروط عدم التأكد و عليه فإن الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الحيطة و الحذر يجبر المنشأة على تخصيص المؤونات لمواجهة أعباء غير التأكد .¹¹

❏ **الشمولية:** من اجل أن تكون القوائم المالية ذات الموثوقية يجب أن تكون المعلومة تتصف بالشمولية، بحيث تملك وصفاً كامل و شامل لكل موجودات المنشأة و كذلك تتمثل بأهمية نسبية تساعد على اتخاذ القرارات.

1.3. المعوقات التي يجب تخطيها من اجل إعطاء معلومة صادقة وذات منفعة:

إن الإطار النظري أو التصوري قد أعطى مجموعة من المبادئ التي يمكن أن تفيد من اجل إعطاء معلومة صادقة ويمكن أن تكون لها تأثير إيجابي على عملية اتخاذ القرار:¹²

❏ سرعة تدفق المعلومة.

❏ العلاقة بتكلفة العائد.

❏ التوازن من الخصائص النوعية.

- **سرعة التدفق للمعلومة:** يجب على المعلومة المالية أن يكون لها نفوذ قوي هي عملية اتخاذ القرار من طرف المستعمل وعليه فإن هذه المعلومة يجب أن تتوفر في الوقت و بالحجم المناسب و أي تأخر أو تقصير يمكن أن يؤثر على عملية اتخاذ القرار. يمكن للمعلومة أن تفقد نوعيتها إذا ما كان هناك تأخر في عرضها أو الحصول عليها، و عليه فإن معدو المعلومة المالية يعملون على تحضيرها في آجال سريعة و قبل اتخاذ القرار ما قد يسبب كذلك مشكل عدم التحكم و ذلك لغياب مجموعة من المعطيات الاقتصادية حول الصفقة لمعد المعلومة مما تفقدها نوعاً ما مصداقيتها .

و عليه فإن معد القوائم المالية يجب عليه الأخذ بعين الاعتبار احتياجات مستعملي القوائم حتى تكون القوائم المالية ذات كفاءة و فعالية في عملية اتخاذ القرارات.

- **العلاقة بين الكلفة والعائد:** إن العلاقة بين الكلفة والعائد تمثل معوقات أكثر منه خاصية نوعية، والذي يعني أن العوائد المرجوة من عرض معلومة مالية يجب أن تكون أكبر من تكلفة إعدادها و عرضها، إن عملية تقييم عوائد المعلومة وكذلك

¹⁰ J F robert, F Méchin, H, Puteaux, **Norme IFRS et PME**, Edition DUNOD, 2004, p 21

¹¹ Stephon Burn, p 57

¹² A.Kadouri , M .nameche , **op- cit**.p 27

تكاليف إعدادها يشكل لحد كبير صعوبة القياس، وهي بذلك تبقى عملية تقييم نوعية وفق مساري نظامي معين مبني على أحكام شخصية لمستعملي المعلومة المالية.¹³

و إذا كانت هناك إمكانية لحساب تكلفة معلومة مالية، و ذلك اعتمادا على مبادئ المحاسبة التحليلية و مراقبة التسيير فإن حساب العوائد للمعلومة يبقى لأحكام شخصية و ذات صفة كيفية تختلف أهميتها باختلاف مكان و طبيعة استعمال المعلومة المالية.

- **التوازن بين الخصائص النوعية:** إن البحث عن التوازن من الخصائص النوعية ضروري جدا و هام، عادة فإن الهدف الأساسي هو الوصول إلى التوازن الكامل بين مختلف الخصائص من أجل الوصول إلى الأهداف القوائم المالية.

الأهمية النسبية للخصائص النوعية في معظم الأحيان تكون تحت أحكام الخبراء و المهنيين المختصين.

4. تعريف عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، رؤوس الأموال الخاصة، المنتجات، الأعباء)

الاصول: تشكل الأصول من العناصر الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة و تتكون من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية و الموجهة لأن توفر له منافع إقتصادية مستقبلية، و تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها فإنها تشكل أصولا جارية .

الخصوم: تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية و التي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد مثلة لمنافع إقتصادية و تصنف الخصوم كخصوم جارية عندما يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية، أو يجب تسديدها خلال الإثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال و تصنف باقي الخصوم كخصوم غير جارية.

رؤوس الأموال الخاصة : تتمثل رؤوس الأموال الخاصة أو الأموال الخاصة أو الرأسمال المالي فائض أصول الكيان عن خصومه الجارية وغير الجارية.

المنتجات: تتمثل منتجات سنة مالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم، كما تمثل استعادة خسارة القيمة و الاحتياطات .

الاعباء: تتمثل أعباء سنة مالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم، كما تشمل مخصصات الإهلاكات و خسارة القيمة.¹⁴

5. **المبادئ العامة للتقييم:** القياس هو عملية تحديد القيم المالية التي يجب أن تسجل بها عناصر القوائم المالية، و تظهر في الميزانية و حسابات النتائج، و يتطلب ذلك اختيار أساس معين للقياس. و تركز عملية التقييم في النظام المحاسبي المالي على مبدأ التكلفة التاريخية، إلا أن النظام المحاسبي المالي قد أشار إلى عدة طرق من التقييم:¹⁵

¹³ Stephan Burn, op- cit, p 58

¹⁴ مستخلص من المواد من 02 إلى 24 من القانون 11-07 المتضمن للنظام المحاسبي المالي الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007

¹⁵ طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية أسس الإعداد و العرض و التحليل. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 114، ص 115.

✍ **التقييم بالتكلفة التاريخية:** تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع، أو ما يعادله، أو بالقيمة العادلة، لما أعطي بالمقابل في تاريخ الحصول عليها، و تسجل الالتزامات بالمبالغ المستلمة في مقابل الدين، أو في بعض الظروف كما هو الحال بالنسبة لضرائب الدخل بالمبالغ النقدية أو ما يعادل النقدية الذي من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام في المسار العادي للعمل.

✍ **التقييم بالتكلفة الحالية:** تسجل الأصول بالنقد أو ما يعادل النقد و الذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يمثله في الوقت الحاضر، و تسجل الالتزامات بالمبالغ غير المخصومة من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.

✍ **التقييم بالتكلفة القابلة للتحقيق:** تظهر الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، و تظهر الالتزامات بالقيم المستحقة الأداء، أي المبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات في المسار العادي للعمل.

✍ **التقييم بالقيمة الحالية:** تظهر الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل في المسار العادي للعمل، و تظهر الالتزامات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقع احتياجها للوفاء بالالتزامات تبعاً في المسار العادي للعمل.

6. مفهومي راس المال والمحافظة على راس المال.

✍ يميز الإطار المفاهيمي للمحاسبة بين الراس المال المالي و الراس المال المادي للمنشأة، حيث تعتمد هذه الأخيرة الى استعمال المصطلح الأول أي الراس المال المادي و اذي يعني صافي الأصول او حقوق الملكية للمنشأة علما ان اغلب المنشآت تعتمد هذا التعريف، و يهدف التعريف الثاني أي الراس المال المادي الى تحديد القدرة الإنتاجية المادية للمنشأة.

✍ بموجب المفهوم المالي للمحافظة على راس المال، يتم تجاوز المبلغ المالي لصافي الأصول في نهاية الفترة المبلغ الصافي للأصول في بداية الفترة، بعد استثناء أي توزيعات على المالكين و أي مساهمات منهم خلال الفترة، و بمفهوم الرأسمال المادي للمحافظة على راس المال، يتم جني الأرباح من ذلك اذا تجاوزت القدرة الإنتاجية المادية (او القدرة التشغيلية) للمنشأة (الموارد او الأموال اللازمة لتحقيق تلك القدرة) في نهاية الفترة، القدرة الإنتاجية المادية في بداية الفترة بعد استثناء أي توزيعات على المالكين و أي مساهمات منهم خلال الفترة.

المحور الثامن: المعيار المحاسبي رقم 1: " عرض القوائم المالية" Presentation of financial statements

تهدف المعايير المحاسبية الدولية الى توحيد الممارسة المحاسبية في مختلف بيئات الاعمال في العالم، ما يخلق اطار موحد يساعد على ازدهار الاقتصاديات، وسلاسة في انتقال رؤوس الاموال، لقد ابرزت التجارب بان البيئات المحاسبية المحلية تعتمد انماط مختلف من التقارير و البيانات، ما يخلق عراقيل في القراءة و التفسيرات مما يؤثر على أهداف المعايير الدولية للمحاسبة، في هذا الصدد تم اصدار المعيار المحاسبي 01 و الذي يعمل على تقديم الارشادات و التعليمات الضرورية لإعداد و عرض البيانات المالية ذات الأغراض العامة، و بذلك فهو يعمل على ضمان توحيد طريقة عرض المعلومة المحاسبية ما يضمن اجراء المقارنات الزمنية لقوائم المنشأة، او الفضائية مع المنشآت الأخرى، كما ان هذا المعيار يبرز المتطلبات العامة حول هيكلية البنود و كيفية عرضها في القوائم المالية، ما يعمل على توحيد اللغة المحاسبية بفضل التناسق في تنظيم محتوى المعلومة المحاسبية.

1. الهدف من المعيار المحاسبي رقم 1: " عرض القوائم المالية"

يهدف هذا المعيار إلى توحيد عملية اعداد و عرض القوائم المالية ، لمختلف المنشآت التي وافقت على تبني هذه المعايير، فهي بذلك تقوم بشرح أسس عرض القوائم المالية و الافصاح عن المعلومات المالية ذات الاستعمال العام، و ذلك لضمان إمكانية اجراء المقارنة بين مختلف المنشآت مع قوائمها المالية للسنوات السابقة، أو القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى.

من اجل تحقيق هذا الهدف يعمل المعيار المحاسبي رقم 1 " عرض القوائم المالية" على تقديم التوجيهات الاساسية لكيفية عرض القوائم المالية، و كذلك هيكلية كيفية عرضها (تقسيمها إلى عناصر جارية و غير جارية)، و تحديد المستوى الأدنى المقبول للبنود ذات المعنى المفيد ، بالإضافة الى عدد القوائم المالية الواجب إعدادها خلال الدورة المحاسبية.

2. نطاق تطبيق المعيار المحاسبي رقم 1 : " عرض القوائم المالية"

يطبق هذا المعيار على كل القوائم المالية ذات الأغراض العامة و المعروضة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، بحيث ام كل الدول و الشركات التي قررت تبني المعايير المحاسبية الدولية ، يجب عليها تطبيق هذا المعيار و بما فيه من قواعد و توجيهات، و كذلك التخلي عن الممارسات المحاسبية القديمة، حتى تضمن تحقيق الاهداف الت من اجلها تم احداث هذا المعيار.

3. نشر المعيار المحاسبي رقم 1: " عرض القوائم المالية"

تم نشر هذا المعيار من طرف المكتب (المجلس) الدولي للمعايير المحاسبية الدولية لأول مرة سنة 1997 و بحيث كان من المقرر الانطلاق في تطبيقه عام سنة 1998 . و خلال السنوات اللاحقة سوف يتعرض الى كثير من التعديلات، وذلك بسبب التغيرات التي عرفها الاطار المفاهيمي لإعداد و عرض القوائم المالية، و الرابط الكبير بين هذين العنصرين في محيط المعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة الى التحديثات الكبيرة التي تعرفها المحاسبة يوميا، و بما يتناسب مع بيئة الاعمال في العالم.

4. هدف القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي رقم 1: " عرض القوائم المالية":

من خلال المعيار المحاسبي رقم 1 " عرض القوائم المالية"، تهدف القوائم المالية إلى توحيد طرق عرض المعلومات المالية حول الوضعية المالية للمنشأة (مركزها المالي) وكذلك الإفصاح عنها ، بالإضافة الى دراسة فعاليتها المالية وتدفقات الخزينة لديها، مما يسمح لأكبر قدر ممكن من المستفيدين أو المستعملين لقوائمها المالية من إمكانية الاستفادة والاستعمال للمعلومات المقدمة وذلك لأجل اتخاذ القرارات الاقتصادية.

فالهدف الأساسي للمعيار المحاسبي 1 " عرض القوائم المالية" هو إعطاء الصورة الصادقة للمنشأة حول مكونات القوائم المالية وكذلك مصداقية التسجيلات المحاسبية

5. الفروض والمبادئ المحاسبية وفق المعيار المحاسبي رقم 1 " عرض القوائم المالية":

لقد بنى المعيار المحاسبي رقم 1 " عرض القوائم المالية"، على الفرضيتين التاليتين و هما الفرضيتين التي تم اعتمادهما في الاطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية، حيث يعتبران ذو أهمية قصوى لما يقدمانه من ضمانات لمختلف مستعملي القوائم المالية خاصة من حيث جودة محتوى التقارير المالية و استمرارية التدفقات.

أ/ الاستمرارية: عند إعداد القوائم المالية يجب مراعاة إبراز ملاحظة حول قدرة المنشأة على مواصلة نشاطها بدون أي نية للتوقف، و انه لا توجد أي مؤشرات توحى الى امكانية التوقف او التعثر في النشاط، و على هذا الأساس حين إعداد القوائم المالية يجب على الإدارة في حالة كانت لها نية في عدم الاستمرار في النشاط أن تصرح بذلك في القوائم المالية، و اذا كانت هناك حالت عدم اليقين أو عدم التأكد فهي ملزمة بتقديم الدلائل و البراهين لعدم التأكد و ذلك حتى تتيح لمستعملي القوائم المالية إمكانية مراجعة قراراتهم الاستثمارية. كما انها ملزمة بالإفصاح عن هذه المتغيرات في قوائمها المالية في جانب الملاحق او الايضاحات.

ب/ مبدأ الاستحقاق المحاسبي: و هو مبدأ أساسي في المحاسبة، يسمح بحفظ الحقوق ، ويلزم المنشأة بالإفصاح عن كل العمليات التي تقوم بها، حتى و ان لم تحقق التدفق النقدي الحقيقي (التحصيل) يجب على المنشأة عند إعداد قوائمها المالية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي فيما عدا معلومات التدفقات النقدية، وعليه فلا يكون الاعتراف بالبند كأصول أو خصوم والتزامات وحقوق ملكية وإيرادات ومصاريف (عناصر القوائم المالية) إلا إذا استوفت شروط الاعتراف بهذه العناصر الواردة في المعايير المحاسبية الدولية وفق الاطار المفاهيمي لمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، و المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 " عرض القوائم المالية".

6. الخصائص النوعية للقوائم المالية وفق المعيار المحاسبي رقم 1 " عرض القوائم المالية":

و هي مجموعة من الخصائص و الصفات التي يجب ان تملكها المعلومة المحاسبية ، حتى تستحق التواجد في القائمة المالية، و هو ما يزيد من مصداقية القوائم المالية و جودتها، مما يعزز ثقة مستعمليها و اعتمادهم عليها في اتخاذ مختلف قراراتهم الاستثمارية.

أ- **القابلية للفهم** : إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من مستخدمي تلك القوائم، و تهدف هذه الخاصية الى تبسيط العيارات و المصطلحات المستخدمة في القوائم المالية، لهذا الغرض فإن من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال و النشاطات الاقتصادية و المحاسبية ، و إن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية عليه، و هذا لا يعني استبعاد المعلومات المتعلقة بالمسائل المعقدة، خاصة اذا كان لها تأثير مهم على وضعية المنشأة المالية، بحيث يجب إدخالها في القوائم و التقارير المالية، إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية ، بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين .

ب- **الملائمة**: المعلومة الملائمة هي تلك المعلومة المفيدة في عملية اتخاذ القرار ،فيجب أن تكون المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية ملائمة لفائدة صناع القرار و حاجاتهم، و تمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية و الحاضرة و المستقبلية ، و تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها المالية و بأهميتها النسبية مقارنة مع المعلومات الأخرى ، ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات لوحدها تعتبر كافية لتحديد ملائمتها على سبيل المثال الإفصاح عن تكاليف المنح و التعويضات، يؤثر بشكل كبير عن صورة المنشأة و انضباطها في تنفيذ سياسة الاستدامة ما يعزز فرص نجاحها و تعزيز الفرص المتاحة لها بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي أحرزتها المنشأة في فترة وضع التقارير. كما أن المعلومات يمكن اعتبارها ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية، اعتمادا على تلك القوائم. كما تعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف، وبالتالي مفهوم الأهمية النسبية يزودنا بنقطة قطع فاصلة أكثر من كونها خاصية أساسية للمعلومات، فلا بد من توافرها في المعلومات كي تتحلل هذه الأخيرة بالفاعلية وحتى تكون نافعة.¹

ت- **الموثوقية**: حتى تكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوقة و يعتمد عليها و تمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة و التحيز. وعلى هذا الأساس لا يمكن أن تتمتع المعلومات بالموثوقية إلا إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

- **التمثيل الصادق**: حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى.
- **تغليب الجوهر فوق الشكل القانوني**: بمعنى أن المعلومات المالية يجب أن تعبر عن حقيقتها الاقتصادية وليس مجرد شكلها القانوني.

¹ -يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية الطبعة الاولى، عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2002، ص 28.

- **الحياد:** بمعنى ان تكون القوائم المالية خالية من التحيز.
- **الحيطة والحذر:** أي التحلي بالحذر عند إنجاز القوائم المالية خاصة في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد مما يجب تجهيزها القيام بتصميم الأصول أو التقليل من الالتزامات.
- **الاكتمال (الشمولية):** بمعنى أن تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية كاملة ضمن حدود الاهمية النسبية والتكلفة، فحذف المعلومات قد يجعلها مضللة، وغير موثوقة وغير ملائمة.
- ث- **القابلية للمقارنة:** يجب أن يتمكن مستخدمي القوائم المالية من المقارنة للقوائم المالية عبر الزمن، فمن اجل تحديد الاتجاهات في المركز التجاري والاداء، كما أن هذه الخاصية تسمح بإعلام المستخدمين للقوائم المالية بالسياسات المحاسبية المستخدمة وعن التغيرات التي حدثت، وبما أن المستخدمين يرغبون في مقارنة المركز المالي للمنشأة عبر الزمن، فإنه من المهم أن تظهر القوائم المالية المعلومات المقابلة للفترات السابقة.
- إن الصفة الكيفية للمعلومة المالية تجعلها صعبة التقييم والقياس. ولهذا رأى المعير الدولي إعطاء مجموعة من الخصائص النوعية والكيفية للمعلومة. حيث أن هذه الخصائص تعتبر المعيار الواجب توفره في المعلومة حتى تكون ذات مصداقية.
- فالخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومة المالية و فق المعايير المحاسبة الدولية، تعتبر إضافة الى مهنة المحاسبة، فهي تضيف لمسة من الجودة والالتقان في العمل المحاسبي، كما ترسل اشارة الى مختلف مستعملي القوائم المالية، حول نوعية المعلومات المعروضة فيها، فأهميه خاصية المصدقية لا تعطي صورة جيدة للمنشأة فقط، بل تساهم و بشكل مباشر في تعزيز الثقة في الاسواق المالية.

1.6. المعوقات التي يجب تخطيها من اجل إعطاء معلومة صادقة وذات منفعة:

- إن الإطار النظري أو التصوري قد أعطى مجموعة من المبادئ التي يمكن أن تفيد من اجل إعطاء معلومة صادقة ويمكن أن تكون لها تأثير إيجابي على عملية اتخاذ القرار:²
- ☞ سرعة تدفق المعلومة.
 - ☞ العلاقة بتكلفة العائد.
 - ☞ التوازن من الخصائص النوعية.
 - **سرعة التدفق للمعلومة:** تكون المعلومة مفيدة اذا اتت في وقتها، فيجب على المعلومة المالية أن يكون لها نفوذ قوي على عملية اتخاذ القرار من طرف مستخدم القوائم المالية، وعليه فإن هذه المعلومة يجب أن تتوفر في الوقت وبالبحجم المناسب وأي تأخر أو تقصير يمكن أن يؤثر على عملية اتخاذ القرار. فمثلا حساب مؤشرا الحساسية و المخاطرة يجب ان تكون باستمرار، و تقديم المعلومات المحاسبية المتعلقة بها يجب ان تكون محينه، مما يساعد في الرفع من فعالية اتخاذ القرار ، من حيث سرعة التنفيذ، الدقة، و خاصة المصدقية

² A.Kadouri , M .nameche , op- cit.p 27

يمكن للمعلومة أن تفقد نوعيتها إذا ما كان هناك تأخر في عرضها أو الحصول عليها، وعليه فإن معدو المعلومة المالية يعملون على تحضيرها في آجال سريعة وقبل اتخاذ القرار ما قد يسبب كذلك مشكل عدم التحكم وذلك لغياب مجموعة من المعطيات الاقتصادية حول الصفقة لمعدة المعلومة مما تفقدها نوعاً ما مصداقيتها.

وعليه فإن معد القوائم المالية يجب عليه الأخذ بعين الاعتبار احتياجات مستعملي القوائم حتى تكون القوائم المالية ذات كفاءة وفعالية في عملية اتخاذ القرارات.

- **العلاقة بين الكلفة والعائد:** إن العائد المتوقع من بعد استعمال المعلومة المالية، يعتبر حافز كبير للاستمرار في تحسين جودة المعلومات في التقارير المالية، فالعلاقة بين الكلفة والعائد تمثل احد اهم الصعوبات التي تواجهها المنشأة و خاصة ما تعلق بالخاصية نوعية، والذي تهدف من ورائه أن العوائد المرجوة من استعمال المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون أكبر من تكلفة إعدادها.

إن عملية تقييم عوائد المعلومة وكذلك تكاليف إعدادها يشكل لحد كبير لصعوبة القياس وهي بذلك تبقى عملية تقييم نوعية وفق اطار نظري و تحليلي تعتمد على أحكام شخصية لمستعملي المعلومة المالية.³

و إذا كانت هناك إمكانية لحساب تكلفة معلومة مالية، اعتماداً على مبادئ المحاسبة التحليلية ومراقبة التسيير فإن حساب العوائد للمعلومة يبقى تقديري يخضع لاستشراف مستقبلي حول النتائج النهائية للمشروع المبني عن المعلومات المفصح عنها في القوائم و التقارير المالية.

- **التوازن بين الخصائص النوعية:** إن البحث عن التوازن من الخصائص النوعية ضروري جداً و هام، عادة فإن الهدف الأساسي هو الوصول إلى التوازن الكامل بين مختلف الخصائص من أجل الوصول إلى الأهداف القوائم المالية.

الأهمية النسبية للخصائص النوعية في معظم الأحيان تكون تحت أحكام الخبراء والمهنيين المختصين.

- **الصورة الصادقة (التقديم الصادق):** للمعلومة المالية، فالقوائم المالية تقدم صورة موثوقة ومثثلة للواقع المالي للمنشأة، فبالاعتماد على الخصائص النوعية المقترحة من طرف الإطار التصوري للمحاسبة يمكن لمستعمل القوائم المالية الحصول على الضمان عن جودة ومصداقية المعلومة المتوفرة بين يديه بهدف اتخاذ قرارات يكون عائدها أكبر من تكلفة الحصول عليها.

7. تعاريف عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، رؤوس الأموال الخاصة، المنتجات، الأعباء)

■ **الأصول :** تتشكل الأصول من العناصر الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة وتتكون من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية، و تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولاً غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها فإنها تشكل أصولاً جارية.

³ Stephan Burn, op- cit, p 58

- **الخصوم:** تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية و التي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية و تصنف الخصوم كخصوم جارية عندما يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية، أو يجب تسديدها خلال الإثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال و تصنف باقي الخصوم كخصوم غير جارية.
- **رؤوس الأموال الخاصة:** تتمثل رؤوس الأموال الخاصة أو الأموال الخاصة أو الرأسمال المالي فائض أصول الكيان عن خصومه الجارية و غير الجارية.

- **المنتجات :** تتمثل منتجات سنة مالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مدا خيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم، كما تمثل استعادة خسارة القيمة و الاحتياطات.
- **الأعباء :** تتمثل أعباء سنة مالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم، كما تشمل مخصصات الإهلاكات⁴ و خسارة القيمة.

1.7. قواعد التسجيل المحاسب

نذكر من متطلبات تنظيم المحاسبة الواردة في الإطار التصوري ما يلي:

- تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية.
- تحرر الكتابات المحاسبية حسب مبدأ القيد المزدوج.
- تستند كل كتابة محاسبية على وثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة أخرى.
- مسك الدفاتر المحاسبية، وتشمل دفترا يوميا، ودفترا كبيرا ودفترا للجرد.
- تمسك المحاسبة يدويا او عن طريق الإعلام الالي.
- لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من عناصر الأصول وعنصر من عناصر الخصوم، و لا بين عنصر من عناصر الأعباء و عنصر من عناصر المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.

2.7. المبادئ العامة للتقييم: القياس هو عملية تحديد القيم المالية التي يجب أن تسجل بها عناصر القوائم المالية، وتظهر في الميزانية وحسابات النتائج. ويتطلب ذلك اختيار أساس معين للقياس. وترتكز عملية التقييم في النظام المحاسبي المالي على مبدأ التكلفة التاريخية، إلا أن النظام المحاسبي المالي قد أشار إلى عدة طرق من التقييم:⁵

✍ **التقييم بالتكلفة التاريخية:** تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع، أو ما يعادله، أو بالقيمة العادلة، لما أعطي بالمقابل قي تاريخ الحصول عليها. وتسجل الالتزامات بالمبالغ المستلمة في مقابل الدين، أو في بعض الظروف كما هو الحال بالنسبة لضرائب الدخل بالمبالغ النقدية أو ما يعادل النقدية الذي من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام في المسار العادي للعمل.

⁴ مستخلص من المواد من 02 إلى 24 من القانون 11-07 المتضمن للنظام المحاسبي المالي الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007

⁵ طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 114، ص 115.

✍ **التقييم بالتكلفة الحالية:** تسجل الأصول بالنقد أو ما يعادل النقد والذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجل الالتزامات بالمبالغ غير المخصومة من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.

✍ **التقييم بالتكلفة القابلة للتحقيق:** تظهر الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتظهر الالتزامات بالقيم المستحقة الأداء، أي المبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات في المسار العادي للعمل.

✍ **التقييم بالقيمة الحالية:** تظهر الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل في المسار العادي للعمل. وتظهر الالتزامات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقع احتياجها للوفاء بالالتزامات تبعاً في المسار العادي للعمل.⁶

8. القوائم المالية المعتمدة وفق المعيار المحاسبي رقم 1 " عرض القوائم المالية"

- أ- قائمة المركز المالي (الميزانية).
- ب- قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج).
- ت- جدول التغيرات في رؤوس الأموال (قائمة التغيرات في حقوق الملكية).
- ث- جدول تغيرات (تدفقات) الخزينة.
- ج- الملاحق (الإيضاحات المتممة للقوائم المالية خاصة ما تعلق بالطرق المحاسبية المعتمدة من طرف المنشأة).

تنتج الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لإعداد وتقديم القوائم المالية عن الإطار التصوري لنظام المحاسبة، فالقوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلية، وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجاميع. ويحدد مدى اتساع مبدأ الأهمية البالغة مدى اتساع عملية التجميع هذه، وكذلك مدى التوازن بين:⁷

- المنافع الموفرة للمستعملين بواسطة انتشار إعلام مفصل.
- التكاليف المحتملة سواء لإعداد ونشر هذا الإعلام لاستعماله
- تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية تاريخ إقفال السنة المالية، إجبارياً بالوحدة الوطنية، ويمكن القيام بتقريب المبالغ إلى آلاف الوحدات.
- كل عنصر من مكونات القوائم المالية لا بد أن يكون معرف بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة.
- تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للقوائم المالية.
- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدججة أو حسابات مركبة).

⁷ Association nationale des directeurs financiers et de contrôle de gestion , **normes IAS IFRS**, edition organisation, 2005 ;P 35

- تاريخ الإقفال.
 - العملة التي تقدم بها والمستوى المطلوب.
 - ✍ وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة:
 - عنوان مقر المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه.
 - الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة.
 - اسم المؤسسة الأم وتسمية المجمع الذي تلحق به المؤسسة عند الاقتضاء.
 - معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.
 - ✍ توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة من ذلك أن:
 - كل فصل من فصول الميزانية، حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة يتضمن بياناً للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة.
 - يشتمل الملحق على معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي.
- وفي حالة تعذر إجراء مقارنة بسبب اختلاف المدة أو لأي سبب آخر، فإنه يجب توضيح إعادة ترتيب و تغيير المعلومات التي تجرى على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في الملحق.

8. تقديم القوائم المالية و فق المعايير المحاسبية الدولية

أ- قائمة المركز المالي

ب- مفهوم قائمة المركز المالي

الميزانية هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة و ذلك في لحظة زمنية معينة و تاريخ إعداد القائمة، و عليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية و تعرف محاسبياً بمصطلح الأرصدة تميزاً لها عن التيارات أو التدفقات و التي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى: حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية،⁸ و للميزانية جانبان، و يسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات و تدرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة و التزاماتها تجاه الآخرين، و الثاني بالأصول أو الموجودات، و تدرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة و حقوقها على الآخرين.⁹

ت- أهمية قائمة المركز المالي

- تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة و مقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، و التزامات المؤسسة لدائنيها و حق الملاك على صافي أصول المؤسسة، و من خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:
- حساب معدلات العائد.
 - تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة.

⁸ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للنشر و التوزيع، الكويت، 1990، ص 215-ص 216.

⁹ وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص 61. [www.aocademy.org/library.html\(09:30-2011/09/23\)](http://www.aocademy.org/library.html(09:30-2011/09/23))

- تقدير درجة السيولة و المرونة المالية في المؤسسة.
- و بالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة و تقدير التدفقات النقدية في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية و تحديد مدى سيولة المؤسسة و مرونتها المالية.¹⁰
- ث- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية: فرض المعيار المحاسبي 01 عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية و هي:¹¹

✍ الأصول:

- التثبيتات غير المادية .
- التثبيتات المادية.
- الاهتلاكات.
- المساهمات.
- الأصول المالية.
- المخزونات.
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- الزبائن، و المدينين الآخرين و الأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقاً).
- خزينة الأموال الإيجابية و معادلات الخزينة الإيجابية.

✍ الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (و في حالة مؤسسات) و الاحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية و العناصر الأخرى.
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.
- الموردون و الدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة (مع تمييزا لضرائب المؤجلة).
- المرصودات للأعباء و للخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقاً).
- خزينة الأموال السلبية و معادلات الخزينة السلبية.
- بالإضافة إلى معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق:¹²
- وصف طبيعة و موضوع كل احتياطات من الاحتياطات .

¹⁰ دونالد كيسو، جيرى ويجانت، تعريب أحمد حامد حجاج و سلطان محمد السلطان، المحاسبة المتوسطة، الجزء الاول، دار المريخ للنشر، الرياض. المملكة العربية السعودية، 1999، ص 224.

¹¹ القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 1.220، ص 23.

¹² القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 3.220، ص 23، - 24.

- حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة و الحسابات المدينة .
 - مبالغ للدفع و الاستلام .
 - المؤسسة الأم.
 - الفروع.
 - المؤسسات المساهمة في المجتمع.
 - جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين).
 - في إطار مؤسسات رؤوس الأموال ، و من أجل كل فئة أسهم.
 - عدد الأسهم المرخصة ، الصادرة، غير محررة كلياً.
 - القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية.
 - تطور عدد الأسهم بين بداية و نهاية السنة المالية.
 - عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة، فروعها و المؤسسات المشتركة.
 - الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع.
 - حقوق و امتيازات و تخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.
- مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتياز غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية و في المجموع)، وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام.

ث. عرض قائمة المركز المالي (الميزانية)

يتم تبويب حسابات الميزانية وفقاً لمعيار المحاسبي الدولي 01 ضمن ثلاثة مجموعات رئيسية، حيث تصنف البنود المختلفة ضمن: الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة. و يتم تنظيم الأصول و الخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية و عناصر غير جارية وفقاً لشروط أبرزها معيار المدة الزمنية، و يتم ترتيبها وفقاً للبنية الهيكلية التالية:

الأصول : تتكون الأصول من الموارد التي تديرها المؤسسات بفعل أحداث ماضية، و الموجهة لأن توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية، و تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولاً غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها فإنها تشكل أصولاً جارية.¹³

الأصول غير الجارية: و هي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الإثني عشر شهراً ابتداء من تاريخ الإقفال، أو تلك الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية، و تتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:

¹³-المرسوم التنفيذي رقم 156-08 ، المؤرخ في 20 جمادي الأولى عام 1429 هـ الموافق ل 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق احكام القانون 11-07 ، الجريدة الرسمية الجزائرية/العدد 27، المادتين رقم 20-21، ص 13.

- **التبittات غير المادية:** و هو أصل قابل للتحديد غير نقدي و غير مادي، مراقب و مستعمل من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية، و يقصد به تلك التبتات المعنوية (غير الملموسة) التي تحتوي على العموم تراخيص أو إجازات الاستعمال، المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية، البرامج المعلوماتية، براءات الاختراع، حقوق التأليف، مصاريف التطوير الخاصة بالقيم الثابتة، فارق الاقتناء (goodwill).... إلخ.¹⁴
- **التبتات المادية:** و هو أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، و الإيجار و الاستعمال لأغراض إدارية، و الذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما بعد مدة السنة المالية.¹⁵ و تشمل كل من الأراضي، تهيئات الأراضي، المباني، التركيبات التقنية المعدات و الأدوات الصناعية بالإضافة إلى القيم الثابتة المادية الأخرى.
- **التبتات في شكل امتياز:** و هي كل التبتات المادية أو غير المادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز (الممنوح له) ، و يعرف امتياز الخدمة العمومية بأنه عقد يسند بموجبه شخص عمومي (مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي (صاحب الامتياز) تنفيذ خدمة عمومية تحت مسؤوليته لمدة محددة و طويلة على العموم مقابل حق اقتضاء أتاوى من مستعملي الخدمة العمومية.¹⁶
- **التبتات الجاري إنجازها:** هي التبتات المادية أو غير المادية التي لازالت لم تكتمل بعد في إنجازها، أي أنها في الواقع إنجازات الهدف منها أن تكون في النهاية تبتات، فهي إذن تبتات غير قابلة للاستعمال النهائي.¹⁷
- **التبتات المالية:** و يقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة، فهي عبارة عن أصول طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة لاثني عشر شهرا، و تميز بين:
 - ❖ سندات المساهمة و الحسابات الدائنة الملحقمة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة، خاصة و أنها تسمح لها بأن تمارس نفوذها على المؤسسة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها: المشاركة في المؤسسات الفرعية، المؤسسات المشاركة لها أو المؤسسات المشتركة.
 - ❖ السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل بقدر أو بآخر، مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على سندات.
 - ❖ السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها، أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك.
 - ❖ القروض و الديون التي أصدرتها المؤسسة و التي لا تنوي أو لا تسعها القيام ببيعها في الآجل القصير: الديون لدى الزبائن، و غيرها من ديون الاستغلال لأكثر من اثني عشر شهرا أو القروض التي تزيد على اثني شهرا و المقدمة لأطراف أخرى.

¹⁴ عاشور كنوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ واليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 94.

¹⁵ القرار العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 1.121، ص 8.

¹⁶ عاشور كنوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ واليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)، مرجع سابق، ص 102

¹⁷ عاشور كنوش، مرجع سبق ذكره، ص 104.

✍ الأصول الجارية:

تضم الأصول الجارية الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال و إنجازها في شكل سيولة الخزينة، و الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة و التي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا، بالإضافة إلى السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود. و تتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي :¹⁸

- **المخزونات:** تمثل المخزونات أصولا:¹⁹

❖ تمتلكها المؤسسة و تكون معدة للبيع في إطار الاستغلال الجاري.

❖ هي قيد الإنتاج بقصد إنجاز هذا البيع.

❖ هي مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات.

- **الديون الدائنة و الاستخدامات المماثلة:** و هي ما للمؤسسة على الغير سواء كان ذلك من خلال النشاط الرئيسي أو كان نتيجة لأنشطة أخرى، و في الحالة الأولى تعرف هذه الديون بالذمم المدينة التجارية، و تتكون من المدينون و أوراق القبض، أما الذمم المدينة غير التجارية فيمكن أن نسوق أمثلة عليها مثل سلف الموظفين أو القروض الممنوحة للمؤسسات التابعة.... إلخ. و يجب عند تقييم تلك الأصول عمل مخصصات احتياطية في حالة وجود خسارة محتملة أو انخفاض في القيمة.²⁰

- **الموجودات و ما يماثلها:** و هي تخص القيم القابلة للتوظيف و النقدية بالخزينة و الودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى أشباه الخزينة التي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد و معروف من النقدية و التي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغير في قيمتها.²¹

الخصوم:

الخصوم: و هي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، و التي تتطلب عملية سدادها و تسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة و تمثل منافع اقتصادية.²² و تنقسم الخصوم إلى

✍ **رؤوس الأموال الخاصة :** و هو ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها، فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية و غير الجارية، و تضم كل من رأس المال الصادر، العلاوات و الاحتياطات، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد و نتيجة السنة المالية.

✍ **الخصوم غير الجارية:** و هي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة، أو التي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا، و كذلك الالتزام الذي يتوقع أن سيتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال الاثني عشر شهرا.²³

¹⁸ القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره ، المادة رقم 1.122، ص 11.

¹⁹ القرار رقم 19، مرجع سبق ذكره ، المادة رقم 1.123، ص 12.

²⁰ مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي. دارالمسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الاردن 2006 ص 43

²¹ Ali Tadzaït, maitrise du système comptable financier , edition ACG,1 edition,alger,algerie,2009, p65.

²² -عاشور كنوش، مرجع سبق ذكره ص 43.

- **المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلفا:** و تتمثل فيما يلي:²⁴
إعانات الاستثمار (أو التجهيز): و هي الأموال المخصصة من طرف الدولة و الجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد، أو تمويل عملياتها على المدى الطويل.
- **المؤونات:** تتمثل مؤونات الأخطار و التكاليف في زيادة الخصوم المستحقة لآجال قصيرة أو طويلة، فإنها تعكس وجود مخاطر و خسائر متوقعة عند نهاية الدورة إلا أنها تتضمن عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها و تحققها.
- **الضرائب:** و تتمثل في كل من الضرائب المؤجلة أصول، الضرائب المؤجلة خصوم و مؤونات الضرائب و الضرائب المؤجلة على الأصول هي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقعة استرجاعها في الفترات المقبلة و المتعلقة بفروقات زمنية قابلة للخصم، أما الضرائب المؤجلة على الخصوم هي مبالغ الضرائب على النتيجة الواجب دفعها في السنوات المقبلة و المتعلقة بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة.
- **الإقتراضات و الديون:** هي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية و البنوك، أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية و الاستثمارية بصفة دائمة، و تساهم مع الاموال الخاصة في تغطية الاحتياجات الدائمة للمؤسسة، و تشمل : السندات، القروض البنكية طويلة الاجل و أوراق الدفع طويلة الأجل.
- **الخصوم الجارية:** هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال و تتضمن العناصر التالية:²⁵
- **الذمم الدائنة:** و هو ما على المؤسسة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع بالأجل، أو حصولها على الخدمات بالأجل أيضا، و تتكون من الموردون، العاملون، ضرائب الدخل المستحقة.
- **القروض قصيرة الأجل:** و هي القروض التي حصلت عليها المؤسسات أو الأفراد و يتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة.

2.8. قائمة الدخل او (جدول حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي)

و سوف نتطرق فيه هو الآخر لمفهوم حساب النتائج، أهميته، المعلومات الدنيا و أخيرا طريقي عرض هذه القائمة.

أ- مفهوم قائمة الدخل

بجانب جدول حسابات النتائج تستخدم في الحياة العملية العديد من المسميات المختلفة لوصف القائمة التي تعرض مكونات و رقم صافي الربح للفترة، مثل: قائمة الدخل، قائمة الربح، قائمة الأرباح و الخسائر، بيان المصروفات و الإيرادات. ومهما كانت التسمية التي تطلق على تلك القائمة، فيجب أن تفصح بشكل كاف لقراءة التقارير المالية عن مكونات صافي الربح المحقق في خطوات متتابعة،²⁶ و لقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه: "بيان ملخص للأعباء و المنتوجات

²³ المرسوم التنفيذي رقم 156-08، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 23، ص 13.

²⁴ Ali Tadzait, OP-CIT, p-p 70-71.

²⁵ المرسوم التنفيذي رقم 156-08، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 22، ص 13.

²⁶ محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادي، المحاسبة المالية، المجلد الثاني، منشورات ذات السلاسل للطباعة و النشر و التوزيع، الكويت، 1986، ص 448.

المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة) ²⁷.

ب- أهمية قائمة الدخل

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، و عليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من: ²⁸

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية.
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

ت- المعلومات التي يجب الإفصاح عليها في قائمة الدخل:

- يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات و الأعباء، و لقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كما يلي:
- **المنتوجات:** تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو في الخصوم، كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.
- **الأعباء:** تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم، و تشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات و خسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.
- و كما فرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج و هي: ²⁹
- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التفسير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتوجات المالية و الأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة.
- المخصصات للاهتلاكات و لخسائر القيمة التي تخص التثبيات العينية.
- المخصصات للاهتلاكات و لخسائر القيمة التي تخص التثبيات المعنوية.

²⁷ القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 1.230، ص 24.

²⁸ فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية. رسالة مقدمة بكلية التجارة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005، ص 20.

²⁹ المرسوم التنفيذي رقم 156-08، مرجع سابقين المادتين رقم 25-26، ص 33.

- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية.
- العناصر غير العادية (منتجات و أعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.
- بالإضافة إلى المعلومات الأخرى المقدمة إما في حسابات النتائج، وإما في الملحق المكمل لحسابات النتائج.³⁰
- تحليل منتجات الأنشطة العادية.
- مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

3.8. مفهوم قائمة التدفقات النقدية:

- نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة، أو مصادر و استخدامات النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة المالية بقائمة مالية جديدة و هي قائمة التدفقات النقدية، و كذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع من العام 1992 و الذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية،³¹ و العرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات و المدفوعات النقدية، و ذلك لمساعدة المستثمرين و الدائنين و غيرهم في تحليلهم للنقدية، و تقرر هذه القائمة عما يلي:³²
- الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة التشغيلية.
 - الآثار النقدية لصفقاتها الاستثمارية.
 - الآثار النقدية لصفقاتها التمويلية.
 - صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة.

مكونات قائمة تدفقات الخزينة:

- الأنشطة التشغيلية
- الأنشطة الاستثمارية
- الأنشطة التمويلية:

4.8. قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

هي حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية

³⁰ القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 2.230، ص 24.

³¹ مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2، ص 195.

³² دونالد كيسو جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 19، ص- ص 247-248.

سنة 1997،³³ وقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأنها: "تشكل تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية".³⁴

أ- أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة

تنبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولاً إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة.³⁵

ب- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة

لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي:³⁶

- النتيجة الصافية للسنة المالية .
- تغييرات الطريقة المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال .
- المنتجات و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة .
- عمليات الرسملة (الارتفاع ، الانخفاض، التسديد) .
- توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية .
- تتكون حسابات الأموال الخاصة من البنود الأساسية التالية :
- رأسمال المؤسسة .
- علاوة الإصدار .
- فارق التقييم .
- فارق إعادة التقييم .
- الاحتياطات و النتيجة .

ت- تتمثل المعاملات التي تحدث خلال الفترة و تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة فيما يلي

التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهامة

تقوم المؤسسات في بعض الأحيان بإجراء تغيير من طريقة محاسبية إلى أخرى مثل تغيير طريقة الاهتلاك أو تصحيح أخطاء في التقديرات المحاسبية، ووفقاً للنظام المحاسبي المالي فإن تغييرات الطرق المحاسبية تخص تغييرات المبادئ، والأسس، والاتفاقيات، و القواعد و الممارسات الخصوصية التي تطبقها أي مؤسسة لإعداد و تقديم قوائمها المالية، و لا يعتمد إلى

³³ فايز زهدي الشلتوني، مرجع سبق ذكره، ص 23.

³⁴ القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 1.250، ص 26.

³⁵ أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص 295.

³⁶ القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 1.250، ص 26-27.

تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروضا في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم القوائم المالية للمؤسسة المعنية.³⁷

ويتم تعديل أرصدة حسابات الأموال الخاصة في أول خطوة عند إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأثر التغيرات في السياسات المحاسبية.

مكاسب و خسائر إعادة تقييم التثبيتات

الخطوة الثانية لإظهار المعاملات التي تؤثر على أرصدة الأموال الخاصة هي المكاسب أو الخسائر عن إعادة تقييم التثبيتات التي أشار إليها النظام المحاسبي المالي، و التي ترحل مباشرة إلى حسابات الأموال الخاصة (تحت العمود الخاص بإعادة التقييم)، و لا يتم إظهارها في حسابات النتائج.³⁸

النتيجة الصافية

الخطوة الثالثة في بنود المعاملات التي تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة هي النتيجة الصافية لحسابات النتائج وتكون موجبة إذا كان صافي ربح وسالبة إذا كانت خسارة.

المعاملات مع الملاك والتحويلات بين حسابات الأموال الخاصة: وتشمل ما يلي:³⁹

- زيادة رأس المال: (من خلال إصدار أسهم جديدة) وقد تكون الزيادة بدون علاوة فتظهر تحت عمود رأس المال وقد تكون الزيادة بعلاوة إصدار فتظهر قيمة الزيادة تحت عمود رأس المال أما قيمة العلاوة فتظهر تحت عمود (علاوة إصدار).
- الحصص المدفوعة: وتظهر بالسالب تحت عمود الاحتياطات والنتائج.
- الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج.

5.8. الملاحق

- يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة. ويشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية:
- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية.
- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة وقائمة تغيرات الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي يحتتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيرها.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفيه.

³⁷ القرار العدد 19، مرجع سابق، المادتين رقم 2.138-3.138، ص 21.

³⁸ طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 251.

³⁹ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 254

وتخص المعلومات الموجودة في الملحق أربعة أبعاد للمؤسسة، و هي: اقتصادية، قانونية، جبائية و اجتماعية، و لقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية (الملحق رقم 07)، و هذه الجداول هي:⁴⁰

- جدول تطور التثبيتات والأصول غير الجارية.
 - جدول الاهتلاكات .
 - جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية.
 - جدول المؤونات .
 - جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة).
 - بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية.
9. تاريخ أول نشر للمعيار المحاسبي رقم 1: كان ذلك في 18 ديسمبر 2003 (عملية التحضير مند 1974 وكانت نسخة سابقة تعود لسنة 1997 وهذه تعتبر النسخة المحسنة لنسخة 1997)، بداية التطبيق في 1 جانفي 2005، هناك نسخة جديدة تعود لسنة 2007 لكنه لم يتم اعتمادها بعد في البلدان الأوربية.

10. الإفصاحات المرفقة للقوائم المالية

ان الإفصاحات المقدمة من طرف المعيار المحاسبي رقم 01 " عرض البيانات المالية" يساعد مستعملي القوائم المالية على فهمها و توضيح المعلومات المدرجة في القوائم المالية و التي تلقى صعوبة في إيجادها او فهمها، و من خلال هذا المعيار فهو يعمل على ضمان الإفصاحات التالية:

- تقديم معلومات حول الاسس والسياسات المحاسبية المستخدمة من طرف المنشأة في اعدادا القوائم المالية.
- الإفصاح عن اية معلومات او بيانات تتطلبها معايير الابلاغ المالي الدولية ولا تظهر في صلب القوائم المالية.
- الإفصاح عن اية بيانات او معلومات لم تظهر في قائمة الدخل والميزانية وقائمة التغير في رؤوس الأموال و قائمة التدفقات النقدية و التي ترى المنشأة ان نشرها ضروري لتوفير العرض العادل للقوائم المالية وفهم محتواها.
- تقديم معلومات إضافية او تفصيلية للمعلومات المعروضة في القوائم المالية.
- تقديم معلومات محددة لشرح بعض الأرقام الواردة في القوائم المالية.
- تقديم معلومات إضافية لم أي بنود تتعلق بتا في القوائم المالية مثل الالتزامات الاستثنائية.

⁴⁰القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص-ص 41-43

المحور التاسع: المعيار المحاسبي رقم 7 " قائمة التدفقات النقدية " Cash Flow Statements

يعد تحصيل الاموال مهمة كبيرة تعمل المنشأة على حلها من اجل تحسين مؤشرات الملائمة و السيولة، بحيث انها تعمل على وضع القواعد و الاجراءات المناسبة التي تحفظ حقوق المنشأة ، و تسرع من التدفقات النقدية لديها، و على هذا الاساس وضعت المعايير المحاسبية الدولية ، المعيار المحاسبي رقم 7 " قائمة التدفقات النقدية " ، الذي يقدم مجموعة من التوجهات و القواعد التي تنظم عملية تسيير التدفقات النقدية و ما يعادها، و احصائها و معرفة مصدرها، و كذلك اثباتها و الافصاح عنها، في القوائم المالية.

1- هدف المعيار المحاسبي رقم 7 " قائمة التدفقات النقدية " Cash Flow Statements

تهدف المعايير المحاسبية الدولية و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الى استقطاب اكبر قدر ممكن من رؤوس الاموال، و بالتالي المستثمرين، و ذلك من اجل الرفع من مستوى الفرص الاستثمارية، ان جدول التدفقات النقدية يسمح للمساهمين و المحللين الماليين من معرفة قدرة المنشأة على خلق التدفقات النقدية الحقيقية، فالمعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لأي منشأة مفيدة في تزويد مستخدمي القوائم المالية بالاساس اللازم لقياس قدرة تلك المنشأة على توليد نقدية أو ما يعادها واحتياجات المنشأة لاستخدام والانتفاع من تلك التدفقات النقدية. وتتطلب القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات تقييم قدرة المنشأة على توليد نقدية وما يعادها وكذلك توقيت ودرجة التأكد المتعلقة بتوليد تلك التدفقات، و عليه يهدف هذا المعيار إلى إلزام المنشآت بتقديم معلومات المتعلقة بقيمة التغيرات في النقدية وما يعادها وذلك من خلال تصنيف مختلف مصادر التدفقات داخل المنشأة ، و كذلك الجداول الخاصة بعرضها ، و الطرق المناسبة لقياسها و عرضها في قائمة للتدفقات النقدية .

2- نطاق المعيار المحاسبي رقم 7 " قائمة التدفقات النقدية " Cash Flow Statements

يجب على المنشأة أن تقوم بإعداد قائمة بالتدفقات النقدية وذلك وفقا لمتطلبات هذا المعيار، ويجب عرض تلك القائمة كجزء متمم لافصاحاتها المالية وذلك لكل فترة من الفترات التي تقوم المنشأة بإعداد القوائم المالية عنها.

فاللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع من العام 1992 و الذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية،¹ و العرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن التدفقات النقدية و ما يعادها، و ذلك بهدف مساعدة المستثمرين و الدائنين و اصحاب المصالح في تحليلهم لقدرة المنشأة على توليد النقدية و ما يعادها، و تحتوي هذه القائمة عما يلي:²

- الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة من تحصيلات و مدفوعات، وما تشكله من تدفقات داخلية و خارجة الخزينة.
- الآثار النقدية لمختلف عملياتها الاستثمارية المادية، المعنوية و المالية.

¹ مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2015، ص 195.

² دونالد كيسو جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 247-248.

- التدفقات النقدية الخاصة برؤوس الأموال و اثرها على وضعيتها المالية (المالية) .
- و على العموم فهي تدرس صافي الزيادة أو النقصان في النقدية او ما يعادلها من خلال دورة استغلال معينة.

3- أهمية قائمة التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي رقم 7 " قائمة التدفقات النقدية:

تشكل قائمة التدفق النقدي خيار بديلا لقائمة لجدول التمويل الذي كان يعتمد سابقا من طرف مختلف المنشآت الاقتصادية، فهي تبين الوضعية المالية للخرينة خلال دورة معينة، بالإضافة بأنها تحدد مصادر المتدفقات المتعلقة بالخرينة و ما يعادلها، فهي تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر و استخدام الأموال، و التي تعرضها كل من قائمة الدخل و المركز المالي بصورة مختصرة جدا، إذ أن تلك القائمتين تعدان على مبدأ الالتزام و ليس الاستحقاق، و لكن لا تعرض أي من القائمتين السابقتين منفردة أو مجمعة الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة، أو مصادر و استخدامات النقدية خلال الفترة.³

و تساعد قائمة التدفق النقدي مختلف مستعمليها في تقييم التدفقات النقدية الحالية، و توفير معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم في تقييم النقدية لمدى احترام التزاماتها التشغيلية و الاستثمارية، و مدى القدرة تمويلها الذاتي في تغطية مختلف مشاريعها، و عليه فهي تساعد فهم الاختلاف بين صافي الدخل و صافي التدفقات النقدية.

4- تعريف المصطلحات المعتمدة في المعيار المحاسبي رقم 7 " قائمة التدفقات النقدية

و هي مجموعة من التعريفات قامت المعايير المحاسبية الدولية، و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بتبنيها من اجل شرح مختلف الاجراءات و القواعد المساعدة على تنفيذ هذا المعيار.

- **النقدية** : ويقصد بها الاموال النقدية الموجودة بالخرينة و المتأتية من مختلف الصفقات و كذلك والودائع تحت الطلب التي تشكل بحد ذاتها خيار مماثل للنقدية و يمكن اعتمادها في تسوية العمليات الاقتصادية.
- **النقدية المعادلة** : و هي مختلف ممتلكات المنشأة التي يمكن تحويلها الى نقدية، بدون التأثير على قيمتها ، و لا تعرضها الى خطر قد يهدد بفقدانها او انخفاض معنوي في قيمتها وتتكون من الاستثمارات قصيرة مثل الاوراق التجارية و الكمبيالات و التي تشكل احتياطي فوري لتحصيل النقدية .
- **التدفقات النقدية** : وتتمثل في مختلف الحركات الداخلة و الخارجة من الاموال ، بحيث تبين مستوى الاعمال و كذلك قدرة المنشأة على تحصيل ممتلكاتها.
- **الأنشطة التشغيلية**: عبارة عن الأنشطة الاستغلالية التي وجدت من اجلها المنشأة، بحيث انها تمثل النسبة الاكبر من تحركات النقدية او ما يعادلها فهي الأنشطة الرئيسية المولدة للتدفقات النقدية .

³ فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، رسالة مقدمة بكلية التجارة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2027، ص 27.

- **الأنشطة الاستثمارية:** لا تعتبر من الأنشطة التشغيلية، لكنها تبقى أنشطة تولد النقدية أو ما يعادلها تقوم بها المنشأة من خلال سيورة استغلالها، فهي قد تكون ظرفية المتعلقة بالحصول على أو التخلص من التثبيتات (المادية، المعنوية، المالية) الطويلة الأجل.

- **الأنشطة التمويلية:** و هي مجموعة الأنشطة التي تقوم بها المنشأة و تولد من خلالها نقدية أو ما يعادله و ذلك فيما يتعلق حقوق الملكية و القروض الخاصة بالمنشأة ، اي انها مجموعة الأنشطة التي تبين مختلف التدفقات في الاموال الخاصة للمنشأة و قروضها الطويلة الاجل.

5- مكونات قائمة تدفقات الخزينة وفق المعيار المحاسبي رقم 7 " قائمة التدفقات النقدية

على المنشآت من خلال عرضها قوائم التدفقات النقدية احترام التوجيهات و القواعد المقدمة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية عن طريق المعيار المحاسبي رقم 07، بحيث يتم تصنيف هذه التدفقات الى، تدفقات خاصة بالأنشطة التشغيلية، ، تدفقات خاصة بالأنشطة الاستثمارية، ، تدفقات خاصة بالأنشطة التمويلية. فهذه العناصر الثلاث تشكل اهم المصادر المخلقة للتدفقات النقدية في المنشأة، و تصنيفها يسمح لمستعلي هذه القائمة المالية ، من تحديد اهم مصادر تمويل الخزينة خلال دورة الاستغلال. فيما يلي تعريف لكل من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية و الأنشطة التمويلية:

☞ **الأنشطة التشغيلية :** هي الأنشطة الأساسية التي تولد التدفقات النقدية في المنشأة كما انها كذلك اكبر مستهلك لهذه التدفقات. و تنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق النشاط الرئيسي للمؤسسة و الذي يحدد طبيعة حركة (دخول – خروج) التدفقات النقدية ، فهي نتاج لمختلف التعاملات و الصفقات و مختلف الأحداث التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، و تتضمن التدفقات التشغيلية العناصر التالية:⁴

- التدفقات النقدية و ما يعادلها المتحصل عليها من بيع السلع و الخدمات، أو من تحصيل النقدية المتأتية من الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (اوراق تجارية و كمبيالات)، و كذلك التدفقات النقدية جراء العوائد من توظيف و الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي.

- التدفقات النقدية أو ما يعادلها نتيجة المدفوعات التي تخرج من الخزينة مقابل تكلفة البضاعة المباعة و تكلفة الخدمات المقدمة للعملاء و كذلك مختلف المدفوعات الخاصة بالحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون و أوراق دفع)، و كذلك المدفوعات عن فوائد خدمة القروض و الالتزامات الجبائية.

☞ **الأنشطة الاستثمارية:** و هي عبارة عن الأنشطة التي تقوم بها المنشأة ، فهي ليست بأنشطة تشغيلية، و ليست بأنشطة دائمة او متعلقة بطبيعة نشاط المنشأة، فهي المتعلقة بالحيازة و التنازل عن مختلف الأصول طويلة الأجل و الاستثمارات الأخرى (التثبيتات المادية، المعنوية، المالية) بحيث انها من خلال مختلف هذه العمليات سوف تقوم بتحصيلات من مبالغ نقدية في حالة التنازل او مدفوعات في حالة الحيازة ، و تتضمن التدفقات التالية:⁵

⁴-رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 347.

⁵Brunot COLMANTet autres, **comptabilité financière normes ias/ifrs**.pearson éducation. paris, France, 2008..p45.

- التدفقات النقدية او ما يعادلها المتأتية من التنازل أو حيازة الأصول المادية، غير المادية و الأصول الأخرى طويلة الأجل.
- التدفقات النقدية او ما يعادلها المتأتية عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى.
- **الأنشطة التمويلية:** عبارة عن الأنشطة المتعلقة بمكونات الأموال الخاصة و حقوق الملكية بالإضافة الى القروض الخاصة بالمؤسسة و تتضمن التدفقات التالية:⁶
- التدفقات النقدية او ما يعادلها المتأتية من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى.
- التدفقات النقدية او ما يعادلها المتأتية نتيجة اقتناء أو استرداد أسهم المؤسسة.
- التدفقات النقدية او ما يعادلها المتأتية من إصدار صكوك المديونية و القروض و أوراق الدفع و السندات و الرهونات و السلفيات الأخرى قصيرة و طويلة الأجل.
- و مع مراعاة أن المعاملة الواحدة في بعض الحالات قد تتضمن تدفقات نقدية تمكن من تبويب كل منها تبويبا مختلفا، فمثلا السداد النقدي لقرض ما يتضمن كل من فائدة القرض و مبلغ القرض الأصلي ينتج عنه تدفق نقدي مركب ، أما فائدة القرض فتبويب على أنها نشاط تشغيلي في حين يتم تبويب القرض الأصلي على أنه نشاط تمويلي.⁷

6- إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي رقم 7 " قائمة التدفقات النقدية "

قبل اعداد قائمة التدفقات النقدية لابد من تحضير القوائم المالية المناسبة، و التي تعتبر كمصدر للمعلومات ، و هي كل من قائمة المركز المالي، و قائمة الدخل، بحيث يجب ان تكون ممثلة في دورتين محاسبتين، و ذلك لأجل اجراء المقارنة و تحديد حجم التدفق النقدي بالنسبة لكل بند من بنود قائمة المركز المالي، و قائمة الدخل، بالإضافة الى الاعتماد على المعلومات المتحصل عليها من جدول لايضاحات و الملاحق. بعد ذلك يتم ترتيب المعلومات حول التدفقات النقدية داخل جدول التدفقات النقدية وذلك حسب الطرق المعتمدة (مباشرة و غير مباشرة)، محترمين التنظيم المعتمد من طرف المعايير المحاسبية الدولية ، تدفقات الانشطة التشغيلية، تدفقات الانشطة الاستثمارية، تدفقات الانشطة التمويلية، ام عن طريقة التحضير و الاعداد فقائمة التدفقات النقدية بطريقتين: المباشرة و غير المباشرة، كما يجب ان ننوه بان كلتا الطريقتين سوف تؤديان الى نفس القيمة في الخزينة ، و يكمن الاختلاف الجوهرى في كيفية التعامل مع التدفقات متأتية من الانشطة التشغيلية، بحيث ان ، استخراج صافي التدفقات النقدية في هذا النشاط يكون مختلف من حيث تركيبة البنود المعتمد عليها ، بينما يكون الجزء الخاص التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية يبقى على نفس الطريقة و نفس البنود و النتائج، فالاختلاف يكون فقط في النشاط الاستغلالي و كيفية تحليل المعلومات المتعلقة بالتدفقات في هذا الشق⁸. ام في الجزائر فان كل من الادارة الجبائية و النظام المحاسبي المالي يوصي باعتماد الطريقة المباشرة، كما انه لا يلغى الطريقة الغير مباشرة ، و نوضح فيما يلي خطوات الاساسية من اجل إعداد قائمة التدفقات النقدية:

⁶ أحمد نور، المحاسبة المالية القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و العربية و المصرية، الدار الجامعية ، مصر، 2003، ص 788.

⁷ أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص 282.

⁸ مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره ، ص 198.

الخطوة الأولى : تحديد التغير في حجم النقدية كفرق بين رصيد النقدية في أول الفترة و آخرها و كذلك بين كل دورة و أخرى . و هذا إجراء بسيط يستنتج مباشرة من أرصدة النقدية في كل من قائمة المركز المالي و قائمة الدخل، و ذلك بإجراء المقارنة بين دورتين متتاليتين مباشرة.

الخطوة الثانية: تحديد مختلف الأنشطة التي تمارسها المنشأة، و ذلك من اجل استخلاص الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية، بالإضافة الى التدفقات الخاصة بكل نشاط ، و هذا إجراء معقد يتطلب تحليل حسابات القوائم المالية من اجل معرفة النتائج الحالية و تحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يتطلب أيضا مقارنة الميزانيتين و كذلك يتطلب بيانات عن عمليات منتقاة، و في هذه الخطوة يمكن تطبيق الطريقة المباشرة أو غير المباشرة.

الطريقة المباشرة: و يطلق على هاته الطريقة أيضا طريقة حسابات النتائج حيث يتم بموجبها تحديد كل من التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة و المرتبطة بالأنشطة التشغيلية، حيث ان الفارق بينهما هو صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية، و يتم اثباتها من خلال:⁹

- السجلات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل).
- عن طريق تعديل قيمة المبيعات و تكلفة المبيعات، و كذلك باقي بنود حسابات النتائج بما يلي:
- التغيرات خلال الفترة في قيمة المخزون و حسابات المدينين الزبائن و الدائنين من العمليات التشغيلية.
- البنود غير النقدية الأخرى مثل مصروفات الاهتلاك، المؤونات، و خسائر القيمة.
- البنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي مرتبط بالتدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.
- **الطريقة غير المباشرة:** و يشار إليها بطريقة التسويات، حيث تبدأ الجدول بتحديد صافي نتيجة السنة المالية من قائمة الدخل و تحوله إلى صافي تدفقات نقدية مرتبطة بالأنشطة التشغيل، مع المحافظة على نفس التدفقات النقدية في باقي العناصر المشكلة لقائمة تدفقات الخزينة (التدفقات المتأتية من الأنشطة الاستثمارية و التدفقات المتأتية من الأنشطة التمويلية) أي أن الطريقة غير المباشرة تعتمد على إجراء تعديلات انطلاقا من النتيجة الصافية الى مختلف البنود التي أثرت على النتيجة الصافية و لكنها لم تؤثر على النقدية، و تضم هذه البنود:¹⁰

- (+/-) التغيرات خلال الفترة في المخزون و المدينين و الدائنين من العمليات التشغيلية.
- (+/-) البنود غير النقدية كاستهلاك الموجودات الثابتة، المخصصات، الضرائب المؤجلة، مكاسب و خسائر تحويل العملة غير المحققة، و الأرباح غير الموزعة من مؤسسات زميلة أو حقوق أقلية.
- (+/-) باقي البنود التي تعتبر آثارها النقدية خاصة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية .

الخطوة الثالثة: تحديد التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية و من الأنشطة التمويلية، و ذلك عن طريق حساب إجمالي المقبوضات و المدفوعات للبنود الرئيسية الخاصة بالتشبيكات على انواعها (مادية، معنوية و مالية) و كذلك الحسابات

⁹ رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره ، ص 348.

¹⁰ رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره ، ص 349.

الراسمالية (حقوق الملكية و القروض) و ذلك بطريقة شاملة و بدون اجراء المقاصة ، أي بإجمالي قيمتها و دون إجراء مقاصة بينهما.¹¹

الخطوة الرابعة: في هذه المرحلة يتم تجميع صافي التدفقات النقدية و المعادلة لها و المتأنية من مختلف الأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية و التمويلية)، بحيث يجب ان يتحقق شرط التساوي مع التغيرات في النقدية و ما يعادلها، و القيمة النقدية الموجودة في الخزينة في آخر المدة.¹²

¹¹ 2-Brunot COLMANT et autres. **OP.Cit.** p56.

¹² المعيار المحاسبي الدولي السابع، المادة رقم 20، ص-ص 8-9

تطبيقات حول المعيار المحاسبي رقم 07 " قائمة التدفقات النقدية"

التطبيق الاول:

فيما يلي بيانات مستخرجة من مؤسسة " الريادة" متخصصة في بيع المواد الغذائية لعام 2021.

- رقم الاعمال المحقق خلال الدورة 1.450.000 دج.
 - أظهرت القوائم المالية للشركة حسابات الزبائن في بداية السنة مبلغ 85.000 دج، اما في نهاية السنة بمبلغ 115.000 دج.
 - بلغت مشتريات الدورة من البضائع مبلغ 480.000 دج.
 - التحصيلات عن عملية التنازل عن التثبيات المادية 125.000 دج
 - أظهرت القوائم المالية للشركة حسابات الموردين بداية السنة مبلغ 95.000 دج، وحسابات الموردين نهاية السنة 105.000 دج.
 - تسديد القروض 25.620 دج
 - أموال الخزينة في بداية الدورة 964.988 دج، اما أموال الخزينة في نهاية الدورة 1.321.450 دج.
 - أجور المستخدمين والأعباء الاخرى خلال الدورة 135.000 دج، منها 8.300 دج مصروف الاهتلاك شاحنة.
 - مصاريف التأمين مدفوعة مقدما اول السنة 63.000 دج ونهاية السنة ارتفعت الى 99.000 دج
 - مصروف ضريبة الدخل لعام 2021 يبلغ 18.150 دج، علما بان رصيد ضريبة الدخل المستحقة الدفع اول السنة (صفر) ونهاية السنة 7.312 دج.
 - الحصص والأرباح الموزعة 99.555 دج
- المطلوب: عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة " الريادة " لسنة 2021 بالطريقة المباشرة.

الحل: اعداد جدول تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة

المبلغ	رقم العملية	البيان
		<u>تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية</u>
1.420.000	1	(+) التحصيلات المقبوضة من الزبائن (115.000-85.000+1.450.000)
(490.000)	2	(-) المبالغ المدفوعة للموردين (105.000-95.000+480.000)
(162.700)	3	(-) النقدية المدفوعة لمصاريف التشغيل - 8.300-135.000
(10.838)	4	(99000+63000)
		(-) النقدية المدفوعة كضريبة دخل (7.312-18.150)
756.462		صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية

الشرح:**1- التحصيلات المقبوضة من الزبائن (تضاف)**

رقم الاعمال 1.450.000 دج. + رصيد الزبائن اول السنة 85.000 دج - رصيد الزبائن نهاية السنة 115.000 دج.

2- المبالغ المدفوعة للموردين (تطرح)

مشتريات الدورة من البضائع 480.000 دج. + حسابات الموردين السنة 95.000 دج - حسابات الموردين نهاية السنة 105.000 دج.

3- النقدية المدفوعة لمصاريف التشغيل (تطرح)

أجور المستخدمين خلال العام 135.000 - مخصصات الاهتلاك للأصول الثابتة 8.300 - رصيد مصاريف التأمين مدفوعة مقدما اول السنة 63.000 دج + رصيد مصاريف التأمين مدفوعة مقدما في نهاية السنة 99.000 دج

4- النقدية المدفوعة كضريبة دخل (تطرح)

مصرف ضريبة الدخل لعام 2021 يبلغ 18.150 دج - رصيد ضريبة الدخل المستحقة الدفع نهاية السنة 7.312 دج.

التطبيق الثاني:

فيما يلي قائمة الدخل المبسطة لمؤسسة "الريادة" المتخصصة في بيع المواد الغذائية:

المبالغ	البيان
375.000 (182.000)	صافي المبيعات تكلفة البضاعة المباعة بضاعة اول مدة 35.000 دج بضاعة اخر مدة (25.000 دج) المشتريات 180.000 دج
80.000 دج	مجمّل الربح
(40.000 دج)	المصاريف الادارية و التشغيلية (40.000 دج)
40.000 دج (12.000 دج)	صافي الدخل قبل الضريبة يطرح الضريبة (30%)
28000 دج	صافي الدخل بعد الضريبة

و فيما يلي المعلومات الإضافية لعام 2011:

- 1- الذمم المالية انخفضت خلال العام بمبلغ 25.000 دج.
- 2- المصاريف المدفوعة مقدما زادت خلال العام بمبلغ 15.000 دج.
- 3- الذمم الدائنة انخفضت خلال العام بمبلغ 14.000 دج.
- 4- تتضمن المصاريف الإدارية والتشغيلية مصاريف اهتلاك بمبلغ 10.000 دج.
- 5- المصاريف المستحقة الدفع انخفضت بمقدار 7.000 دج.

المطلوب: عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من قائمة التدفقات النقدية لشركة "الريادة" لعام 2011 بالطريقة الغير المباشرة.

الحل:

اعداد جدول تدفقات الخزينة الطريقة الغير المباشرة

المبلغ	البيان
	تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
40.000	صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب (28.000 دج + 12.000 دج)
10.000	يضاف: مصروف الاهتلاك
25.000	يضاف: النقص في حسابات الذمم المدينة
(15.000)	يطرح: الزيادة في مصاريف مدفوعة مقدما
(14.000)	يطرح: النقص في حسابات الذمم الدائنة
(7.000)	يطرح: النقص في المصاريف مستحقة الدفع
10.000	يضاف: النقص في المخزون (40.000 - 50.000)
(12.000)	يطرح: النقدية المدفوعة على مصروف ضريبة الدخل
37.000	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية

التطبيق الثالث:

ليكن جدول حسابات النتائج الخاص بمؤسسة صيدال و كذا المعطيات التالية الخاصة بحركة بعض حساباتها خلال الفترة الممتدة من 2008/01/01 إلى 2008/12/31 :

تحصيلات مقبوضة من الزبائن تثبتات مالية تم الحصول عليها خلال الفترة: 468.2

و مدينون آخرون: 1625255.75

تحصيل حقوق أخرى: 74476.32 تسديد القروض: 117.434,5

تسديد فواتير و أعباء مالية: 4.555,8 أموال الخزينة في 2008/01/01 : 54738.19

مبالغ مدفوعة إلى الموردين: 1.526.781,74 أموال الخزينة في 2008/12/31 : 105230.55

رقم الحساب	البيان	2008	2007
70	المبيعات	1704380.85	1734834.73
72	التغير في المخزون	6073.94	(5387.53)
74	إعانات الاستغلال	-	-
	1- إيرادات السنة المالية	1710454.73	1729447.2
60	المشتريات المستهلكة	1410301.91	1408006.94
61	الخدمات الخارجية	12597.53	7778.91
	2- استهلاك السنة المالية	(1422899.3)	(1415785.9)
3=2-1	3- القيمة المضافة للاستغلال	287555.53	313661.35
63	أعباء المستخدمين	(63387.53)	(55420.96)
64	ضرائب و رسوم	(395.46)	(4119.04)
(3)-64/ح+4=63/ح	4- إجمالي فائض الاستغلال	223172.62	254121.35
75	إيرادات وظيفية أخرى	-	-
65	أعباء وظيفية أخرى	(6246.44)	(4211.82)
68	مخصصات الاهتلاك و تدني القيمة	(101043.91)	(101870.27)
=5 -78+75/ح+4 68-65	5- النتيجة العملياتية	116482.27	148039.26
76	إيرادات مالية	-	-
66	أعباء مالية	-	-
=6 66/ح-76/ح	6- النتيجة المالية	(27390.98)	(33714.54)
6+5=7	7- النتيجة العادية قبل الضرائب	89091.29	114324.72
695	الضرائب المدفوعة على النتيجة العادية		
693	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية		
	إجمالي إيرادات النشاطات العادية	1712071.86	1731391.27
	إجمالي أعباء النشاطات العادية	1622980.57	1617066.55
	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	89091.29	114324.72

المطلوب:

- إعداد جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة؟
- إعداد جدول التدفقات بالطريقة الغير مباشرة علما ان: التغير في مستحقات الزبائن 12809.74، التغير في المخزون 12.885.66 ، التغير في مستحقات الموردين 3954.26؟
- حلل النتائج المتحصل عليها.

الحل لتطبيق جدول التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي

اعداد جدول تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة

المبلغ	الإحالة	البيان
1.699.732	1	تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
(1.526.781.74)	2	(+) التحصيلات المقبوضة من الزبائن
(4.555,8)	3	(-) المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
168.394.06	أ	(-) الفوائد و المصروفات الأخرى المدفوعة
		صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
(468,2)	4	تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية
		(-) المسحوبات على اقتناء الثبنيات المالية
(468,2)	ب	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية
(117.434,5)	5	تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة المالية
(117.434,5)	ج	(-) تسديد القروض
50.492,36	أ+ب+ج	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة المالية
54738.19		تغيرات أموال الخزينة خلال الفترة
105230.55		أموال الخزينة في بداية الدورة
50.492,36	6	أموال الخزينة في نهاية الدورة
		تغيرات الأموال في الخزينة خلال الدورة

الشرح

ح/70- ح/709+ ح/4457- التغيرات في ح/41 في معطيات التمرين تم تقديم المبالغ مباشرة، تحصيلات مقبوضة من الزبائن ومدبون آخرون + تحصيل حقوق أخرى 74476.32 + 1625255.75	1
ح/60- ح/609+ ح/4456+ ح/61+ ح/62+ ح/4456+ التغير في ح/401 + التغير في ح/467 + ح/63 - التغير ح/42 - التغير في ح/43 في معطيات التمرين تم تقديم المبالغ مباشرة مبالغ مدفوعة إلى الموردين: 1526781.44	2
ح/66 تسديد فواتير و أعباء مالية: 4555.97	3
التغير في قيم التثبيتات المادية و المعنوية و المالية تثبيتات مالية تم الحصول عليها خلال الفترة: 468.2	4
و هي الديون الحديثة التي تم الحصول عليها خلال الدورة ح/16 تسديد القروض: 117434.5	5
التغيرات في الخزينة في بداية الدورة و نهايتها = 105230.55 - 54738.19	6

2- اعداد جدول تدفقات الخزينة بالطريقة الغير مباشرة

المبلغ	الإحالة	البيان
89.091,29	1	تدفقات الخزينة المتأتبة من الأنشطة التشغيلية (+) النتيجة الصافية للأنشطة العادية
101.043,91	2	(+) مخصصات الاهتلاك وتدني القيمة
(12.809,74)	3	(-) التغيرات في مستحقات الزبائن
(12.885.66)	4	(-) التغيرات في المخزونات
3.954,26	5	(+) التغيرات في مستحقات الموردين
168.394.06	أ	صافي تدفقات الخزينة المتأتبة من الأنشطة التشغيلية
(468,2)	4	تدفقات الخزينة المتأتبة من الأنشطة الاستثمارية (-) المسحوبات على اقتناء التثبيتات المالية
(468,2)	ب	صافي تدفقات الخزينة المتأتبة من الأنشطة الاستثمارية
(117.434,5)	5	تدفقات الخزينة المتأتبة من الأنشطة المالية (-) تسديد القروض
(117.434,5)	ج	صافي تدفقات الخزينة المتأتبة من الأنشطة المالية
50.492,36	أ+ب+ج	تغيرات أموال الخزينة خلال الفترة
54738.19		أموال الخزينة في بداية الدورة
105230.55		أموال الخزينة في نهاية الدورة
50.492,36	6	تغيرات الأموال في الخزينة خلال الدورة

الشرح:

1	في معطيات التمرين النتيجة قبل الضرائب
2	ح/68 الاهتلاكات من جدول حسابات النتائج
3-4-5	من معطيات التمرين 3- من خلال التمرين نلاحظ ان حساب الزبائن موجب بمبلغ 12.809,74 و لكن عملية التحصيل لم تتم بعد و بالتالي لا يوجد تدفق نقدي، و على هذا الأساس يتم تخفيض قيمة 12.809,74 من النتيجة ، لأنه محاسبيا تم احتساب المبلغ ضمن حقوق المؤسسة (محاسبة الالتزام) و لكن مع عدم استحقاق المبلغ نرى ان التدفق لم يتم (محاسبة الخزينة). 4- من خلال التمرين نلاحظ ان حساب المخزون موجب بمبلغ 12.885.66 و لكن عملية البيع و التحصيل لم تتم بعد و بالتالي لا يوجد تدفق نقدي، و على هذا الأساس يتم تخفيض قيمة 12.885.66 من النتيجة، لأنه محاسبيا تم احتساب المبلغ ضمن حقوق المؤسسة (محاسبة الالتزام) و لكن مع عدم استحقاق المبلغ نرى ان التدفق لم يتم (محاسبة الخزينة). 5- من خلال التمرين نلاحظ ان حساب الموردين موجب بمبلغ 3.954,26 و لكن عملية الدفع لم تتم بعد و بالتالي لا يوجد تدفق نقدي، و على هذا الأساس يتم اضافة قيمة 3.954,26 الى النتيجة ، لأنه محاسبيا تم احتساب المبلغ ضمن ديون المؤسسة (محاسبة الالتزام) و لكن مع عدم دفع المبلغ نرى ان التدفق لم يتم (محاسبة الخزينة).
4	التغير في قيم التثبيتات المادية والمعنوية و المالية تثبيتات مالية تم الحصول عليها خلال الفترة: 468.2
5	وهي الديون الحديثة التي تم الحصول عليها خلال الدورة ح/16 تسديد القروض: 117434.10
6	التغيرات في الخزينة في بداية الدورة و نهايتها = 105230.55 - 54738.19

التطبيق الرابع

الميزانية المختصرة للمؤسسة (KM) بتاريخ 2020/12/31

ن-1	ن	الخصوم	ن-1	ن	الاصول
50000	71389	راس المال	100000	125977	التثبيتات المادية
7245	7245	الاحتياطات	(23000)	(32054)	مجموع الاهتلاكات
14500	10246	النتيجة الصافية	12000	10510	التثبيتات المالية
71745	88880	مجموع الأموال الخاصة	89000	104433	القيمة الصافية للأصول
2300	3280	المؤونات	1113	675	المخزونات
220	1457	الضرائب المؤجلة			
23500	28215	القروض	12972	12624	عملاء ومدينون اخرون
3186	2487	موردون و دائنون اخرون	(2134)	6605	الخزينة
100951	124319	مجموع الخصوم	100951	124319	مجموع الاصول

ومن خلال وثائق المؤسسة، توفرت المعلومات التالية:

- بلغت التحصيلات من الزبائن والمدينين الآخرين 157.624 ون.
- المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين والدائنين الآخرين 132.347 ون.
- الفوائد المدفوعة 7.029 ون.
- الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية 4.563 ون.
- بلغت أرباح الأسهم (Dividendes) وأقساط النتائج المستلمة من المساهمات 456 ون.
- قيمة التثبيتات المادية التي تم الحيازة عليها خلال الدورة 25.977 ون.
- التثبيتات المالية التي تم التنازل عنها خلال الدورة بلغت قيمتها 845 ون، (علما ان القيمة الاجمالية لهذه التثبيتات هي 1.490 ون، أي ان قيمة خسارة التنازل قد بلغت 645 ون
- تقرر رفع رأسمال المؤسسة عن طريق مساهمات نقدية بقيمة 12.000 ون.
- بلغت أرباح الأسهم الموجهة للتوزيع خلال الدورة ما قيمته 5.111 ون.
- بلغت الضرائب المدفوعة على النتائج مبلغ 1.000 ون.
- قيمة التحصيلات من القروض 6.000 ون.
- قيمة المبالغ المسددة كقروض 1.285 ون.
- العوائد المالية الناتجة عن التوظيفات المالية المسجلة مسبقا 5.019 ون.

المطلوب

- على ضوء المعلومات السابقة، يطلب منك اعداد قائمة التدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة.
- اعداد قائمة التدفقات الخزينة بالطريقة الغير مباشرة. علما انه قد تم تسجيل العوائد المالية الناتجة عن التوظيفات المالية المسجلة مسبقا 5.019 ون.

الحل التطبيق الرابع جدول التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي- اعداد جدول تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة

المبلغ	الإحالة	البيان
		تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
624 157	1	(+) التحصيلات المقبوضة من الزبائن والمدينين الآخرين
(132 347)	2	(-) المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين والدائنين الآخرين
(1000)	3	(-) الضرائب على النتائج المدفوعة
(7029)	4	(-) الفوائد المدفوعة
17.248	أ	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
		تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية
(25.977)	5	(-) المسحوبات على اقتناء الثبنيات المادية
845	6	(+) المسحوبات عن عملية بيع الثبنيات المادية
456	7	(+) أرباح الأسهم وأقساط النتائج المستلمة
4.563	8	(+) الفوائد المتحصل عنها من التوظيفات المالية
(20.113)	ب	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية
		تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة المالية
12.000	9	(+) التحصيلات المتعلقة بإصدار أسهم
6.000	10	(+) التحصيلات المتأتية من القروض
(1285)	11	(-) تسديد القروض
(5.111)	12	(-) الحصص والأرباح الموزعة
11.604	ج	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة المالية
8.739	أ+ب+ج	تغيرات أموال الخزينة خلال الفترة
(2.134)		أموال الخزينة في بداية الدورة
6.605		أموال الخزينة في نهاية الدورة
8.739	13	تغيرات الأموال في الخزينة خلال الدورة

الشرح

1	ح/70- ح/709+ ح/4457- التغيرات في ح/41 في معطيات التمرين تم تقديم المبالغ مباشرة، 624 157.
2	ح/60- ح/609+ ح/4456+ ح/61+ ح/62+ ح/4456+ التغير في ح/401+ التغير في ح/467+ ح/63 - التغير ح/42- التغير في ح/43 في معطيات التمرين تم تقديم المبالغ مباشرة مبالغ مدفوعة إلى الموردين: 132.347 و بالتالي تضاف
3	ح/6 الضرائب المدفوعة و هي مبالغ تدفع للخزينة العامة، محاسبيا يتم طرحها من النتائج للحصول على النتيجة الصافية، اما في التمرين فقد كان هناك تدفق فعلي (محاسبة الخزينة) و بالتالي تطرح
4	ح/66 تسديد فواتير و أعباء مالية، هي عبارة عن التي تدفعها المؤسسة خلال عملياتها التشغيلية المختلفة وفق معطيات التمرين بلغت قيمتها 7029 تطرح.
5	التغير في قيم التثبيتات المادية والمعنوية والمالية المسحوبات على اقتناء التثبيتات المادية ح/21 (في حالة اقتناء أصل يتم دفع المبلغ المقابل ما ينتج عنه تدفق خارجي للخزينة). (+) المسحوبات عن عملية بيع التثبيتات المادية ح/21 (في حالة التنازل عن أصل يتم تحصيل المبلغ المقابل ما ينتج عنه تدفق داخلي للخزينة).
6	(+) أرباح الأسهم وأقساط النتائج المستلمة ح/27 (هي عوائد تتحصل عليها المؤسسة نتيجة الاستثمار المالي في مؤسسات أخرى أو أسواق مالية، وبالتالي تلك العوائد ينتج عنها تدفقات داخلية).
7	(+) الفوائد المتحصل عنها من التوظيفات المالية هي عوائد تتحصل عليها المؤسسة نتيجة الاستثمار المالي في مؤسسات أخرى أو أسواق مالية، وبالتالي تلك العوائد ينتج عنها تدفقات داخلية).
8	ملاحظة: كل التدفقات المتعلقة بالجموعة 2 (التثبيتات المادية والمعنوية والمالية) تعتبر تدفقات نقدية متأتية من الأنشطة الاستثمارية.
9	(+) التحصيلات المتعلقة بإصدار أسهم (وهي مجموع التدفقات النقدية التي تتحصل عليها المؤسسة نتيجة رفع رأس مالها، وبالتالي فالمبالغ المحصل عليها مقابل الأسهم المصدرة تعتبر تدفق داخل. ونعتبرها تدفقات متأتية من الأنشطة المالية)
10	(+) التحصيلات المتأتية من القروض (القروض تعتبر من العناصر المكونة للمجموعة الأولى في المخطط المحاسبي ح/16 وأي تغير فيها قد يؤثر على حركة هذه المجموعة، وفق المعيار المحاسبي رقم 07 تم اعتبار هذا التدفق، تدفقات متأتية من الأنشطة المالية، وعليه
11	فان الحصول على قروض جديدة أو إضافية يعني زيادة تدفق الأموال الى خزينة المؤسسة)
12	(-) تسديد القروض ح/16 (-) الحصص والأرباح الموزعة ح/11 وح/12
	ملاحظة: كل العمليات المتعلقة برأس المال أو القروض تعتبر تدفقات مالية متأتية من الأنشطة المالية.
13	التغيرات في الخزينة في بداية الدورة و نهايتها = 6.605 - (2.134)

– اعداد جدول تدفقات الخزينة بالطريقة الغير مباشرة

المبلغ	الإحالة	البيان
		تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
10.246	1	(+) النتيجة الصافية للأنشطة العادية قبل الضريبة
10.034	2	(+) مخصصات الاهتلاك وتدني القيمة
(5.019)	3	(-) مداخيل التوظيفات المالية مسجلة مسبقا
348	4	(+) التغيرات في مستحقات الزبائن
456	5	(+) التغيرات في المخزونات
(699)	6	(-) التغيرات في مستحقات الموردين
645	7	(+) خسارة قيمة التنازل عن الأصول المالية
1.237	8	(+) التغير في الضرائب المؤجلة
17.248	أ	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
		تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية
(25.977)	9	(-) المسحوبات على اقتناء التثبيتات المادية
845	10	(+) المسحوبات عن عملية بيع التثبيتات المادية
456	11	(+) أرباح الأسهم وأقساط النتائج المستلمة
4.563	12	(+) الفوائد المتحصل عنها من التوظيفات المالية
(20.113)	ب	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية
		تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة المالية
12.000	13	(+) التحصيلات المتعلقة بإصدار أسهم
6.000	14	(+) التحصيلات المتأتية من القروض
(1285)	15	(-) تسديد القروض
(5.111)	16	(-) الحصص والأرباح الموزعة
11.604	ج	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة المالية
8.739	أ+ب+ج	تغيرات أموال الخزينة خلال الفترة
(2.134)		أموال الخزينة في بداية الدورة
6.605		أموال الخزينة في نهاية الدورة
8.739	17	تغيرات الأموال في الخزينة خلال الدورة

الشرح:

1	ح/12 نتيجة الدورة، 10.246 هي تدفقات نقدية لكنها لم تنفذ بعد و بالتالي تبقى موجودة في الخزينة و عليه يجب اضافتها لمعرفة المركز الحقيقي للخزينة. في معطيات التمرين النتيجة قبل الضرائب
2	ح/68 الاهتلاكات و المؤونات 9054 + 980 ، هي أعباء وهمية أي لم يكن هناك تدفق فعلي و عليه يجب اضافتها من معرفة حجم الأموال الحقيقي الموجود في الخزينة
3	(-) مداخيل التوظيفات المالية مسجلة مسبقا (5.019) ح/487 ، و هي عوائد مالية لم يتم تحصيلها بعد، محاسبيا تضاف الى نتائج المؤسسة، لكن فعليا لم يتم قبض تلك المبالغ و عليه يجب طرحها من رصيد الخزينة.

4	من معطيات التمرين	3- من خلال التمرين نلاحظ ان حساب الزبائن موجب بمبلغ 348 حيث تم التحصيل المبلغ وبالتالي يوجد تدفق نقدي (تدفق داخلي)
5		
6	4- من خلال التمرين نلاحظ ان حساب المخزون موجب بمبلغ 456 وعملية التحصيل تمت و عليه يوجد تدفق نقدي، (تدفق داخلي)	
	5- من خلال التمرين نلاحظ ان حساب الموردين موجب بمبلغ (699) وعملية الدفع تمت و بالتالي يوجد تدفق نقدي، (تدفق خارجي)	
7	خسارة قيمة التنازل عن الأصول المالية بمبلغ 645، (التبittات المالية التي تم التنازل عنها خلال الدورة بلغت قيمتها 845 ون، (علما ان القيمة الاجمالية لهذه التبittات هي 1.490 ون، أي ان قيمة خسارة التنازل قد بلغت 645 ون). محاسبيا يتم تسجيل التدفق كخسارة و خروج من أصول المؤسسة لكن فعليا لم يكن هناك تدفق في الخزينة و عليه يجب إعادة هذا التدفق في حسابات الخزينة.	
8	التغير في الضرائب المؤجلة ح/69 بمبلغ 1.237 ، تم طرحها محاسبيا لكن لم يتم دفعها بعد و بالتالي تضاف الى رصيد الخزينة	
9	التغير في قيم التبittات المادية والمعنوية والمالية	
10	المسحوبات على اقتناء التبittات المادية ح/21 (في حالة اقتناء أصل يتم دفع المبلغ المقابل ما ينتج عنه تدفق خارجي للخزينة).	
11	(+) المسحوبات عن عملية بيع التبittات المادية ح/21 (في حالة التنازل عن اصل يتم تحصيل المبلغ المقابل ما ينتج عنه تدفق داخلي للخزينة).	
12	(+) أرباح الأسهم وأقساط النتائج المستلمة ح/27 (هي عوائد تتحصل عليها المؤسسة نتيجة الاستثمار المالي في مؤسسات أخرى او أسواق مالية، وبالتالي تلك العوائد ينتج عنها تدفقات داخلية).	
	(+) الفوائد المتحصل عنها من التوظيفات المالية هي عوائد تتحصل عليها المؤسسة نتيجة الاستثمار المالي في مؤسسات أخرى او أسواق مالية، وبالتالي تلك العوائد ينتج عنها تدفقات داخلية).	
	ملاحظة: كل التدفقات المتعلقة بالمجموعة 2 (التبittات المادية والمعنوية والمالية) تعتبر تدفقات نقدية متأتية من الأنشطة الاستثمارية.	
13	(+) التحصيلات المتعلقة بإصدار أسهم (وهي مجموع التدفقات النقدية التي تتحصل عليها المؤسسة نتيجة رفع راس مالها، وبالتالي فالمبالغ المحصل عليها مقابل الأسهم المصدرة تعتبر تدفق داخل. ونعتبرها تدفقات متأتية من الأنشطة المالية)	
14	(+) التحصيلات المتأتية من القروض (القروض تعتبر من العناصر المكونة للمجموعة الأولى في المخطط المحاسبي ح/16 وأي تغير فيها قد يؤثر على حركة هذه المجموعة، وفق المعيار المحاسبي رقم 07 تم اعتبار هذا التدفق، تدفقات متأتية من الأنشطة المالية، وعليه	
15	فان الحصول على قروض جديدة او إضافية يعني زيادة تدفق الأموال الى خزينة المؤسسة)	
16	(-) تسديد القروض ح/16	
	(-) الحصص والأرباح الموزعة ح/11 وح/12	
	ملاحظة: كل العمليات المتعلقة براس المال او القروض تعتبر تدفقات مالية متأتية من الأنشطة المالية.	
17	التغيرات في الخزينة في بداية الدورة و نهايتها = 6.605 - (2.134)	

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إن المحاسبة المالية تشكل العنصر الأساسي الذي يسمح بإعداد و تقديم القوائم المالية و التي تحتوي على المعلومات الصادقة و العاكسة لواقع المؤسسة، بما يسمح بعمليات اتخاذ القرار و إجراء المقارنة بين مؤشرات الفعالية لكل المؤسسات. بحيث ان المعايير المحاسبية الدولية قد احدثت الاثر البالغ في الممارسة المحاسبية في العالم، و ذلك بفضل المعايير المقدمة و المحيطة، بحيث انها كانت عرف مرحلتين هامتين، قبل 2001 و بعد 2001، فاذا كانت المرحلة الاولى قد ركزت مجهوداتها حول قواعد القياس و الاثبات، و دلت باعتماد طرق أكثر شفافية مع ادخل متغير القيمة العادلة في المفهوم المحاسبي التقليدي، ما اضى على المحاسبة بعدا ماليا، ابرز ضرورة وجودها في مسار عمليات اتخاذ القرار. اما المرحلة الثانية و هي بداية وضع شروط الافصاح، بالاضافة الى تحسين مجموعة من المعايير السابقة، حتى تكيفها مع المتغيرات السوقية، و متطلبات المستثمرين الى المهلومة المالية.

فحتى لا تتعرض المعلومة المحاسبة لحالة من التشتت بسبب الاختلاف في الطرق المحاسبة المعتمدة بين مختلف الانظمة المحاسبية المحلية و الاجنبية ، ما يؤدي إلى إعطاء معالجة لمعلومات محاسبة مختلفة لنفس الواقع الاقتصادي و الاحداث الاقتصادية، زاد اليقين الى ضرورة وجود مرجع محاسبي موحد معترف بها محليا و دوليا و تسريع هذه العملية، لكون حاجة المؤسسة الحالية للتطور، جعلها تبحث عن المعلومة في الأسواق المحلية و الدولية، فالاسواق المالية صارت مكان خصب لتطوير المعايير المحاسبة الدولية، بفضل التقنيات و الاجراءات المعتمدة.

الجزائر و على غرار باقي الدول، خاصة المغاربية، العربية و الافريقية عملت على تبني معايير محاسبة دولية ، و ذلك تمناشيا مع الاصلاحات الاقتصادية المعتمدة ، و الت يتشجع على الانفتاح على الاسواق المالية الدولية، و تطوير النشاط التجاري وجعله ذو بعد دولي ، بما يخدم الاهداف الاقتصادية المرجوة، هذا الواقع فرض على الشركات الجزائرية تبني القواعد و الاجراءات المعتمدة في الاقتصاديات العالمية بما في ذلك تكيف النظام المحاسبي المالي مع القواعد الدولية.

فالجزائر بفضل النظام المحاسبي المالي ، استطاعت ان تبني المعايير المحاسبة الدولية، بما ان هذا الاخير يستلهم كل المبادئ و القواعد و الاجراءات المحاسبية من المرجع الدولي ، ما يساعد المؤسسات الجزائرية الحصول على المعلومات المناسبة بما يخدم استراتيجياتها الاستثمارية المستقبلية.

فالمعايير المحاسبة الدولية و المعايير الدولية للإبلاغ المالي IAS/IFRS، تعتبر مرجعية دولية للمحاسبة، تلك اليها اغلب الاقتصاديات الدولية من اجل تنظيم ممارسة مهنة المحاسبة كما انها تعتبر وسيلة أساسية للحصول على المعلومة المالية، بما يخدم مختلف الاطراف المتسفيدة من استعمال القوائم و التقارير المالية، إن عملية توحيد و تجانس المراجع المحاسبة الدولية قد مرت بمراحل جوهرية و اساسية، بحيث سمحت كل مرحلة من تعزيز وجود هذه المعايير في الحياة المالية، بما توفره من حلول و خيارات مهمة ما جعلها تحقق هدفين مهمين و أساسين: الأول المعايير المحاسبة المعتمد تسمح بالقيام بعمليات المقارنة بين مختلف القوائم المالية، حتى و إن كانت لا تنسب إلى نفس السوق المالي. و ذلك لما تحمله من مصداقية، بساط المفاهيم و افادة في اتخاذ القرارات ، أما الثاني، فإن هذه المعايير تساهم في تحسين نوعية المعلومة المعروضة في القوائم المالية بفضل الخصائص النوعية المشروطة في الاطار المفاهيمي للمعايير المحاسبة الدولية، اذ أن مختلف الإجراءات و الطرق المطبقة تساعد على الحصول للحلول

الخاتمة العامة

و الخيارات لمختلف المشاكل المحاسبة و المالية التي تصادف المسيرين. فهي تسمح بتقديم صورة حقيقية وواضحة للمؤسسة في أي لحظة زمنية.

إن المخطط المحاسبي PCN 1975 قد عرف مجموعة من النقائص و المشاكل التقنية و النظرية حين تطبيقه على مستوى المؤسسات الوطنية، مما استدعى ضرورة إعادة النظر في حقيقة فعاليته و مدى مساهمته في توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرار في إطار البيئة الاقتصادية المحيطة، فقد بينت العديد الدراسات بان النقائص و كذا صعوبة تأقلم المخطط المحاسبي PCN مع الأعمال و النموذج الاقتصادي، كان بسبب عد قدرته على مواكبة التطورات التي عرفها ميدان الاعمال، بالاضافة الى تغيير النهج الاقتصادي للجزائر، و محاولة توجيهها الى اقتصاد السوق، ما حتم ضرورة تبني نظام محاسبي مالي ، جديد يتماشى و معايير التسيير المعاصرة في الشركات و الاسواق المالية، يستلهم مبادئ و طرقه من المعايير المحاسبة الدولية.

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي يشمل مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى عصرنه طرق التسيير و الاتصال، بالاضافة الى تطوير الطرق الاتصالية، و دمج تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الوطنية من أجل توفير معلومات تساعد في عملية بناء قواعد بيانات مالية و محاسبية تساهم بشكل كبير في تدعيم الصرح الاقتصادي الحديث.

مع بداية تطبيق SCF في سنة 2010، عرف هذا النظام الجديد مجموعة من العقبات، من بينها القناعات الموجودة في البيئة المحاسبية المحلية، بحيث كانت هناك مجهودات كبيرة من ترسيخ الفكر المحاسبي الجديد، كما تم صرف اموال كبيرة متعلقة بالتكوينات و التحديثات على مستوى المنشآت، ضف الى ذلك مستوى التسارع الذي تعرفه المعايير الدولية للمحاسبة، بفضل الابحاث المستمرة في ميدان المحاسبة، بفضل التغييرات الكبيرة التي تعرفها الاسواق المالية في العالم، فتبني المعايير المحاسبة الدولية عم طريق النظام المحاسبي المالي قد سمح بتوفير مجموعة من القواعد و الاجراءات الموحدة من أجل تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر و تطوير طرق جمع المعلومات و إعداد القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، هذا النظام الجديد يستلهم جزء كبير من معايير المحاسبة الدولية IFRS, IAS خاصة ما تعلق بطريقة عرض القوائم المالية، و كذلك قواعد القياس و الافصاح في إطار المنهجي بهدف الى توفير الوسائل الضرورية للمحاسب الجزائري و توفير بيئة أعمال مريحة للمستثمر في السوق الوطنية و الدولية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. أحمد نور، المحاسبة المالية القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و العربية و المصرية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
2. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
3. برهان محمد نور، رحو غازي إبراهيم، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج، ط 2، عمان، 2001.
4. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008 .
5. خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة المتقدمة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
6. دريد كامل ال شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 .
7. دونالد كيدزو، "المحاسبة المتوسطة"، (السعودية: دار المريخ، 2005).
8. دونالد كيسو، جيري ويجانت، تعريب أحمد حامد حجاج و سلطان محمد السلطان، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
9. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.
10. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ودار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.
11. السيد عبد المقصود ديان، محمد الفيومي، تصميم نظام المعلومات المحاسبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1996.
12. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بودود، الجزائر، 2009.
13. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد و العرض و التحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
14. طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
15. عاشور كنوش، المحاسبة العامة أصول و مبادئ و اليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
16. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الجوانب النظرية و العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

17. محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، المجلد الثاني، منشورات ذات السلاسل للطباعة و النشر و التوزيع، الكويت، 1986.
18. محمد المبروك أبوزيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
19. مداني بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي مبرراته و أهدافه، مجلة الباحث العدد 04، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.
20. مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2.
21. يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2002.

أطروحات ورسائل الدكتوراه

1. عقاري مصطفى، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني للمحاسبة، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2005.
2. فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، رسالة مقدمة بكلية التجارة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005.
3. مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
4. حسن عبد الجليل آل غزوي، حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتحليل المالي، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدغمارك، 2010.
5. فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، رسالة مقدمة بكلية التجارة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005 ..
6. ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، 37.

1. ريجان الشريف، فارح زهوة، مشروع SCF الجزائري و المعايير المحاسبية الدولية، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، ملتقى وطني، جامعة عنابة، 2007.
2. عتيقة وصاف، مكانة الأسواق المالية في الاقتصاديات العربية و عوامل رفع كفاءتها، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، أيام 21-22 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
3. كنوش عاشور، فورين حاج قويدر، حالة الجزائر: متطلبات النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، ملتقى دولي معايير المحاسبة الدولية IASIFRS تطوراتها تطبيقاتها، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 20-21 ماي.
4. محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة نظرية تطبيقية- مجلة الدراسات و البحوث التجارية، السنة الخامسة و العشرين، العدد الأول جامعة الزقازيق بنها، 2005.
5. مزياي نور الدين، فروم محمد الصالح، المعايير المحاسبة الدولية و البيئة الجزائرية مقومات و متطلبات التطبيق، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي، المركز الجامعي الوادي، 17/10/2010، الجزائر.

النصوص والقوانين

1. تعليمية وزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009، تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، المجلس الوطني للمحاسبة المديرية العامة للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، نوفمبر 2009.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، الصادرة بتاريخ 12 يناير 1988.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، الصادرة بتاريخ 1991.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 27، السنة 45، المؤرخة بتاريخ 28-5-2008.
5. الجمهورية الجزائرية، قانون رقم 91-08 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 20، 27/04/1991، المواد من 27 إلى غاية 48.
6. الجمهورية الجزائرية، قانون رقم 88-01 المتضمن القانون التجاري و المحدد للقواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية. الجريدة الرسمية رقم 12، 02/01/1988، المادة 06.
7. القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 74.
8. القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 19.
9. القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات، صادر في الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009.

10. القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين وأنشطة الكيانات الصغيرة لمسك محاسبة مالية مبسطة.
11. رقم 35-75 المؤرخ في 29 أبريل 1975 م و المتضمن المخطط الوطني للمحاسبة الصادر في الجريدة الرسمية العدد 37.
12. المرسوم التنفيذي رقم 08-156 ، المؤرخ في 20 جمادي الأولى عام 1429 هـ الموافق ل 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 ، الجريدة الرسمية الجزائرية/العدد 27.

ثانياً_ المراجع باللغة الأجنبية

Les ouvrage

1. A.Kadouri , A.Mimeche , **cours de comptabilité financière** ,Edition ENAG,2009.
2. Abdallah boughaba, **comptabilité générale**, edition OPU, 1990.
3. Ali Tadzait, **maitrise du système comptable financier**, édition ACG,1 édition, Alger, Algérie,2009.
4. Association national des directeurs financiers et de contrôle de gestion , normes IAS IFRS, édition organisation, 2005 .
5. B .Bachy .M.Simon , **analyse financière des comptes consolidés normes IFRS**, édition DONUD, 2009.
6. B. COLASSE, **Harmonisation comptable internationale**, dans Encyclopédie, contrôle de gestion et audit, édit Economica, 2000.
7. Benoit PIGE, **gouvernance contrôle et audit des organisations**, Economica, paris ,2008.
8. Brunot COLMANT et autres, **comptabilité financière normes ias/ifrs** .Pearson éducation. Paris, France,2008.
9. C. Grenier et J. Bounne bouche: **Système d'information comptable**, édition **foucher** , paris , 1998.
10. C.M-Baudier ET A. LE Manh ,**Normes comptables internationales IAS/IFRS**, édit BERTI,2007.
11. Communication de la commission l'harmonisation comptable « une nouvelle stratégie au regard de l'harmonisation internationale », France 1995.
12. D.Lormier, **Comptabilité anglo- Saxonne et international**, Edition Economica, 2002.
13. Decock Good, C.donsne , **comptabilité internationale** : les IAS/IFRS en pratique, economica, paris 2005.
14. Eve CHIAPELLO et autres, **Les normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier**, La Découverte, Paris, France, 2005.
15. F, chabli, **système comptable financier**, édition palis du livre, 2010.

16. Frydlender Alainpagezy Julien Sinsitier aux IFRS Edition de la performance/Editions Francis Lefebvre ;paris ;france2004 ..
17. J.F DES ROBERT Et AUTRES, **Normes IFRS ET PME**, Dunod, Paris, France, 2004
18. Obert obert, **pratiques des noremes comptables IAS/IFRS, DUNOD, PARIS** , 2003.
19. PETER WALTON, **La Comptabilité en Grande-Bretagne**, Encyclopédie de comptabilité de contrôle de gestion et d'audit, Economica, 2000.
20. Tayeb saadi. **création de valeur**: impact des normes IFRS sur le contenu informationnel du résultat net , le cas de la France.
21. Thierry Wideman Goiran et autres, **Développement durable et gouvernement d'entreprise**: un dialogue prometteur, édition d'organisation, paris, 2003.
22. W.dick, F. **missionie-piera. comptabilité financier en IFRS** , édition REARSON, 2006.
23. Waltan P, **les délibérations de l'IASB en 2002 et 2003**: une analyse statique, comptabilité-contrôle audit 15(1),2009.
24. Yves-Alain Ach Catherine Daniel, **FINANCE D'ENTREPRISE du diagnostic a la creation de valeur** HACHETTE LIVRE D.Lormier, Comptabilité anglo-Saxonne et international, Edition Economica, 2002.

Les articles

25. Alain BENEDETTI, **La normalisation comptable internationale**: enjeux et perspectives, revue n° 9,2000.
26. Depoers.F. « **A cost benefit study of voluntary disclosure**: some empirical evidence from French listed companies » The European Accounting Review, vol: 18, 2000.
27. Diamond.D.W. « **Optimal release of information by firms** » The Journal of Finance, Vol XI, 1985 , N° 4.
28. Hoarau, C. «Place et rôle de la normalisation comptable en France ». Revue Française de Gestion, 2003.
29. Imane ben yakhlef, le système comptable algérien étude comparative avec les pays de l Europe de l'est les organismes de normalisation comptable internationale, revue de recherche n° 08/2010.

Les Colloques

1. Ben yakhlef .H , normalisation et investissement , 26/06/2004, al aurassi. Alger.
2. Bernard Colasse, séminaire «Nouvelles normes comptables : quels enjeux pour l'enseignement de lacomptabilité » organisé par l'Université de Paris Dauphine le 13 septembre 2004.
3. Djilali abdelhamid, reflexion sur le projet du nouveau référentiel comptable algerien en rapport avec les normes IAS/IFRS ; siminaire 24-27 septembre 2005 ;IEDF, 12juillet 2006.
4. Fateh Dabla, le sys de gouvernement d'entreprise nouvellement priva Tisses An Algerie, Mémoir magister en science économiques, 2006-2007.

5. Fiscalite/Normes international IAS/IFRS. Ministère des Finances- CNC, Séminaires régionaux IAS/IFRS (Formation formateurs) Alger, 05 Décembre 2007.
6. Séminaire Animé par Mr : MELIANI Hakim et BERRAGI Tidjani, ayant pour thème “L’utilité de l’information comptable ”, tenue au département science de gestion Université de Biskra, 29-30 Octobre 2002.

Les mémoires

1. BOURAOUI Nassiba, Nécessité d’une reforme comptable en Algérie dans le cadre du passage de l’économie planifiée à l’économie de marché, mémoire de magister en sciences de gestion, promotion: 1998-1999.
2. Imad rezzag, la nécessité d’une harmonisation comptable algérienne, mémoire de magister , école supérieur de commerce, Alger, soutenu en 2004.
3. Samir marouani, le projet du nouveau système comptable financier algérien, mémoire de magister, école supérieur de commerce soutenu en 2007.

Codes et lois

1. Journal officiel de l’Union européenne.
2. L’ordonnance 75-35 du 29 avril 1975 portant plan comptable national.
3. Ministère des Finances, Conseil National de la Comptabilité, projet de Système Comptable Financier, juillet, 2006.
4. Règlement (CE) No 1126/ 2008 de la commission du 3 novembre 2008.
5. Règlement (CE) No 1725/ 2003 de la commission du 29 septembre 2003.
6. L’ordonnance 75-35 du 29 avril 1975 portant plan comptable national.

Les Sites d’Internet

1. www.cairn.info/revue-francaise-de-gestion-2003-6-page-33.htm.
2. www.focusifrs.com.
3. www.ifac.org.